

مكتبة الاهرام  
للدراسات والبحوث

الخطوط

المجلد الثاني









# الخصخصة

المجلد الثاني

١٩٩٩

إعداد

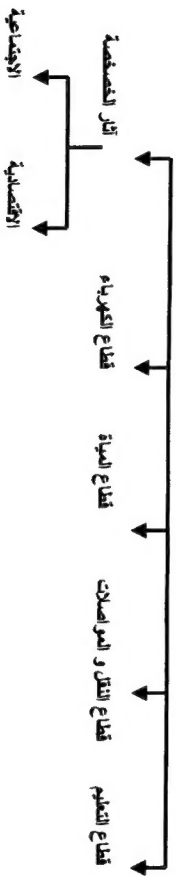
مكتبة  للبحث العلمي



## الخصخصة

المجلد الثاني

في مصر







قطاع التعليم



**الخصخصة**  
**في مصر : قطاع التعليم**

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	التعليم والمتابع للتعديلات	ليلى السباعي	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٧٥	١٩٩٩/٣/١٥	٩٢
٢	التعليم والبدائية الصحيحة لى اصلاح	ليلى السباعي	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٨٧	١٩٩٩/٦/٧	٩٣
٣	جامعات رجال الاعمال	شهيرة الرافعي	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٨٩	١٩٩٩/٦/٢٨	٩٤
٤	المشاركة فى الجامعات بضوابط	شهيرة الرافعي	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٩٢	١٩٩٩/٧/١٢	٩٥
٥	علوا سيادة الوزير	شهيرة الرافعي	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٩٣	١٩٩٩/٧/١٩	٩٦



الموضوع الرئيسى :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	ليب السباعي
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع التعليم	رقم العدد :	١٥٧٥
المصدر :	(مجلة) الامرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٣/١٥

## ليب السباعي

### التعليم والمناخ .. المتعددة

لم تكن مصداقية أن يطلق على التعليم تسمية للشروع القومى لصمر، ولعل وراء ذلك أسبابا عديدة نذكر منها بروز ظاهرة التعليم المتعدد المنابع . تماما مثل الثقافات المتعددة التي باتت ظاهرة لصيغة العمولة وتلاشى الحدود بين الدول والقوميات بسبب ثورة العلوم والتكنولوجيا والاتصالات والنقل والإعلام وحرية التجارة والتصاميم السوق . وهذا هو مايطرحه الدكتور السيد عليوه موضعا أنه كلما يذكر كيف أن التعليم في بدايات القرن ارتبط بحركة التحرر الوطني وقضية الاستقلال ، لذلك استهدف ضمن ما استهدف التنشئة السياسية بتنمية الانتماء الوطني والقيومية القومية وتكوين الكوادر والمهارات اللازمة للنهضة الاقتصادية والتطوير الثقافي العام

ويمكن أن نؤكد أن هذه الأهداف مازالت هي الصحيحة على مشارف القرن الحادى والعشرين ولكن مع إضافات جديدة تملأها مستجدات العصر. من تلك الأهداف تنفيذ الموازن المحدود من روائد الثقافة العالمية وتنمية المهارات التقنية المتطورة طبقا لحاجات سوق العمل العالمية والتغلب على المشكلات المستعجلة كصناعة البيئة بالإضافة إلى التزود بالعلوم الحديثة مثل الطومانية والهندسة الوراثية

لذلك كان التعليم الأهمى الذى عني عدم غشوع التعليم لإشرف موجد من الدولة كان هذا التعليم أمرا مكروها نظراً لتأثيراته السلبية على عملية التنشئة السياسية والتربية الوطنية للشباب ، ولا أدل على ذلك من الأخطار الضخمة التي تعرضت لها لبنان إبّان الحرب الأهلية التي كان أحد روافدها تعدد التعليم (الرسمى والطائفي والخارجي) الذي وضع بنور قيام الليوشيات المتناظرة على الساحة.

صحيح أن يعني هذه الأخطار مازال قائما، ولكن رواج التعليم التي شنت تحمينا لنسلم محققين جديدة ففي مصر على سبيل المثال نجد التعليم الحكومي والتعليم الخاص والتعليم الدينى والتعليم الأجنبى الولد غير الآف للتخرجين في جامعات خارج الوطن

وقد بدأت خلال هذه الظاهرة (تعدد منابع التعليم) تزحف بشكل مكثف مع إنشاء الجامعات الخاصة التي اقتضتها ظروف واقعية تحكم سياسة التحرير الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص وفرضه إشباع الطلب المتزايد على التعليم الجامعي وخلق المنافسة مع الخارج، وفي كلها حاجات واقعية لا يمكن تجاهلها خاصة للقول أن ظاهرة التعليم المتعدد المنابع قد است حتمية تملأها التغيرات العالمية والثورة العلمية والتقنية، ينبغي أن نتعرف بها وتتامل معها بحق ومهارة مثلما تتعامل مع (الثقافات المتعددة) كمفهوم حضارى بدلا من مفهوم ( الثقافات المتصارمة)

في هذا الإطار يظل الدولة اليد العليا في تصميم نوع من الإشراف المحكم على التعليم الجديد المتعدد المنابع، وذلك من خلال بعض الأدوات مثل

● تلزم الدولة - ممثلة في وزارة التعليم العالي - الجامعات الخاصة بأن تضم في مقراتها - بندا جديدا - باسم التطلعات العامة ( التي تشمل موضوعات مثل المصاهرة العالمية، الثقافة الانسانية، الشخصية القومية، القيم الروحية الخ) جنبا إلى جنب مع التطلعات الثلاثة التقليدية (متطلبات الجامعة والكلية والتميز).

● أن يراعى عند تشكيل مجالس الأمناء تخطيط الدولة والجمع للحلى واتصارات الطلاب وشركات الأعمال التي تشمل الخرجى

● أن تلزم الجامعات الخاصة عند قبول الطلاب بالحد الأدنى للدرجات في الكليات المتناظرة سنويا حتى لا يهبط مستوى الطلاب مع الالتزام بالؤشرات والمستويات المعيارية للتعليم الجامعي المتقدم

● لا يكتفى الموافقة على رئيس مجلس الأمناء، بل لابد من احتيا الدولة نصف أعضاء المجلس بحيث يتكفل الضمير العام جنبا إلى جنب مع أصحاب رأس المال



الموضوع الرئيسي :	المصحة	اسم كاتب المقال :	ليبيب السباعي
الموضوع الفرعي :	ل مصر : قطاع التعليم	رقم المجلد :	١٥٨٧
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٦/٧

## ليبيب السباعي

# التعليم .. والبداية الصحيحة لأي إصلاح

بمكة عامة الرئيس حسني مبارك يقول بان ان تفرس التعليم هو خطة البنية التحتية في أي إصلاح يستهدف إقامة مجتمع قادر على مواجهة تحدياته . بهذه الكلمة يحولها ديارت أصل مؤسس جامعة القاهرة لتطور التعليم الجامعي الذي عتد تحت راية الدكتور حليم شاذي وزير التعليم العالي والبحث العلمي هيوية الدكتور فؤاد اسماعيل رئيس جامعة القاهرة في محاولة لاصفاة مربية لجامعة المستقبل واننا لا نترس على فكرة للتغيرات في حد ذاتها ، كان اعتراضنا موجهة الى التبراف في هذه التغيرات وعدم الاستفادة من التفتت التي تجعل لها ايلافه لا تنفي تمبرا لجهود جامعة القاهرة في هذا المرحله وان كنا ننظر فيها لزيد العلم على ان فن جديد فزاد فيه التكنلوجيا والتفكر المرمي الذي انساني الى ما يسمى بمصر العولمة واتون جامعة القاهرة بشيرة تغيرا قديم التعليم الجامعي نظريا وواقعيا مع هذه الخطة الجديدة ومع مبرراتها الرسمية للتحديات . فالتعليم الجامعي هو رصده القادر في السنوات القادمة على اعادة التقدم وتحديث واقعه وهو العامل لالزال لاسئلة المستقبل بما فيه من امل واحلام وايضا من جامعة القاهرة ويورها الرائد جريساها للعلمة الكم في مصر والعالم العربي بمستوياتها التكنولوجية في زينة طريق نمو الاقل للمستقبل فقد فرت ان نعتد متجزئا الاول لتطور التعليم الجامعي في المرحلة العلمية الاولى . بنة ست هذا الموضوع مع جميع جوانبه بعد ان مهتد انك جراسات مفسلة في اطار عده كبير من التغيرات التكنولوجية والتفاوت الفيلفة التي استمرت عاما كاملا ليعم الخسلة التي تقال ان يكن هذه هذا التفتت شلة اختلاق نمو بنا . جامعة القاهرة على مواجهة تحديات علم جديد وارن جديد.

والتعليم الجامعي علم بان مصطلحه انه يتم على الخسلة من حقائق الظواهر الانسانية والعلمية والتعرف على العلاقات التي تربط بين عناصرها . وافراد الفرقان التي تحكمها . كما يوافق تدرب العواس على معرفة القيم والخصائص الفيلفية وتنمية القدرة على تفكيرها والاشواق بها . وهو - اخسلا من ذلك - ذو صلة مباشرة . سلبا وإيجابا . بالقدرة الاقتصادية ويتراف بها ويؤثر فيها . مما يمحط عنصرها على ان تخير الخبرة التي تفعل الى بناء القرارات الفاعلة في جميع المجالات وكافة المستويات . ويترس في الاستدك العلمي ان يكن قيادة متوجهة مشعة مؤثرة في جميع الجوانب ذات الصلة بها : طبيا وكلميا . وثقافيا . ولتعليميا . وسيلكيا . له في هذه الفترات كلها مركزها المهيور . الذي يستفيد بجلش ما ينتش به من قدرات عالية لامتصا لجهودها من اجل تحقيق الأهداف المرجوة لليونان والامة وتحدد هذه أهداف للتفتت في عة ففلة تحسسن :

التأثير على نظم التعليم الجامعي في ضوء قوايته وتجاربه واتقار الخسلة التي تنفق مع فسطه وتوافك أهدافه ومعالجة وضع مصر لتطور التعليم الجامعي يتناسب مع مبادرات القرن القادم ومشتاقه

تجديد مجموعة المعايير التي ينبغي توافرها في الأراء الجامعي (مضطلحه - علياة فقيديه - مبرهناة) ثم ابراش التصورات العلمية لمتقوى للنظام الجامعي بحيث تتسق مع وحدة الفكرة الانسانية وتطوارة . ويتفق مع ثقافة الفاعل لتسري والتفكير والقياس ويستفيد من الخسلة حتى السمل واستجابات التفتت .

يراز مواصلات العلم الجامعي للتفتت . وتحديد الفوارق والفرقات التي ينبغي ان ينتش بها . وما يتفله ذلك من اعداد وتدريب وتأهيل .

اتقار اساليب جديدة ومتطورة لتحويل التعليم الجامعي ودعم الإدارة الجامعية .

تعدد ا دعوى اساسية لجهة تقنيايا تسهل

اولا : لافطة التعليم الجامعي من خلال وضع استراتيجية مبالمة في اطار فسة محددة وأهداف واضحة وسياسات قابلة للتأثير .

ثانيا : نظام تعليم الجامعي من خلال نظم التعليم الجامعي المستندة (التعليم للفتح - تعليم من يد - التعليم الذاتي - جامعة قنصر الصناعي - التعليم للتسمر - جامعة القوقاز - الجامعات كشافة - الجامعات الأهلية والخاصة - الخ ) وبراسة تطوير نظم تعليم الجامعي كشافة ( نظام فليل - فروع كشافة - نظام ففصلين - اكتساب بوجه - شب ففاد ) ونظام اسماوات للتشدد كهدف أساسي للتأثير .

ثالثا : الأثر المرجعي البرامج التعليمية . ويتألف لناعيم لاجامعية العالية وتطورها في مجالات الفات والعلم والتقنية والعلم الانسانية والفكر الهسية والاساسية والتطبيقات والفكر العلمية والاكتيفي والاكاديمي وغيره للمستقل والخصائص الفنية وبشكل المبررة ونظم الناعيم الاختيارية والناعيم الارشادية في التعليم الجامعي

رابعا : تعيم نظم التعليم الجامعي ويشمل معايير تنظيم الأراء الجامعي والاساليب الحديثة في تعيم الأراء الجامعي والتكاملات للتربية لافسة مع الأراء الجامعي

خامسا : طرق التدريس ويشمل تقويم طرق التدريس لفتية في الجامعات والتكنلوجيا القديم وقرن التدريس المسجلة والرقمية

لتعليمية للتشدد وشركات الخدمات والتسويات العلمية والتطبيقات ونظمة التعليم بافة لافسة لافسة وخدمات الاجنية

سادسا : نظم التعليم من حيث اعداد وتفعيل نظم التعليم في القرن القادم وواجبات الاساتذ الجامعي وعلاقة الاساتذ بالعلماء

سابعها : اعادة التعليم العلمي والتحول يتبدل الاساطف الحديثة في اعادة التعليم الجامعي والتسويات ومصادر التمويل الجامعي وارادة خطة التعليم الجامعي بخطة القسية وايجابيات سبق العمل وتضرورة التتبع في التعليم الجامعي كما وكذا

اخذتت التعليم يتتبعن لكتاب التعليم الانشكة الفيلفية بديوما في تكلل شمسية السالك والتكامل الحديثة والاعتماد والعمل والفرش والائن الجامعية . وهي الجانب الآخر نعه بامنة حارون عده فوية بمران فتتبعن السلي العلم القديم والحديث والتكامل والتسوية على حركة التعليم لاسماعة في مصر تحت رعاية كل من لاهمسين سلبان بشا بيور . لاسماعة والتأثير لاصنية للومسين محمد السراوي وزير التتار العربي والفرش صلاح الدين علي رئيس اوية ففيرة التتبعين وتبذل الفوية في :

تعزيز وتمثل الفترات الفوية لاسماعة في تميم بومة فتتبعن للسلي العلم القديم والحديث للتتار . وبكثي زبالة الفوية لافسة لاسماعة الفوية

سبعة الفوارق للتسوية التي تشكل العلم الوسيطة الراسمالة لكثير من /٨/ من ففيتها وبذلك من خلال حث الصناع ورجل الاعمال على استخدام العلم الوسيطة لاسماعة مبالا ( نظم الفوارق واسماد الراسمالة للتسوية مبالا ( خلية التتار ) وبكثي تخسني العلم على الارزاد من كلا الفروع . ومن ثم السيطرة على العلم على السملات الاجنبية في سوق العصور للتسوية

تعزيز الاتجاه الفوي لاصم الفترات التتبعونية من خلال تميم تشكيلة من التتارات التي وفقت فيها خطوط اتقار وفيها فسط غير مبررة وبكثي تخسني تكاليف لتقار للتعليم والتسوية وبكثي زبالة لافسة

وتأول التتار حليم حسني رئيس جامعة حارون ورئيس الفوية ان مركز محوت ودارسات القسية التتاربية لافس حارون بشا يهدف الى عدم وتمثل الفترات الفوية لاسماعة الصناع للتتبعن لتقار الجبار وخطة التتار والتي تتوافر حقائق الفوية والسوية وبكثي الفكار والعرفين للتسوية في مفاصلها الجمهورية وشباب الجديوي والعرفين ففيس من المصحنق الاضماري من مام فام الرارز لتتبعن لاسماعة لهم وتزويهم وتشكيل راسمة وتوافر وبها الرارز ويوزي وتبذل التتاربية لاهم كلك استندم العلاقات الفوية والتتاربية بكثي الهمنة والفنن والقسية والتفكيرية مصلية لافسة وافرادية في مفاصل التصنيع السلي لتقار الفوارق

مخطط التتار





الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	شهيرة الرفاعي
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع التعليم	رقم المجلد :	١٥٨٩
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٦/٢٨

## جامعات رجال الأعمال

اتجاه أو اهتمام جديد ظهر مؤخرًا في مجتمع الاعمال وهو اقبال رجال الاعمال على دراسة مشروعات الجامعات والجديد هنا ان تلك الجامعات ليست جامعات خاصة مصرية ولكنها جامعات اجنبية وهو اتجاه حسن فمجرد التفكير في مشاركة «البيزنس» في البحث العلمى والاكاديمى امر مطلوب ويستحق التشجيع والتحية الا ان ما استوقفنى في ذلك الامر ليست الفكرة في حد ذاتها بقدر ماهو طريقة تنفيذها.

فليست كل الجامعات الاجنبية على مستوى عال ولايعطيها انتماؤها لدولة اوروبية اية ميزة علمية الا اذا كانت بالفعل جامعة من الجامعات المعروفة ذات السمعة العلمية الجيدة.

ومن هنا يجب الا نلجح بان هناك مشروعا لجامعة بريطانية او ألمانية او فرنسية .. او غيرها الا اذا عرفنا اية جامعة بالضبط وليست مجرد جنسيتها .

الامر الثانى هو الاعداد لمشروع ضخم كهذا ، ويتخذ بالاعداد الاعداد العلمى والاكاديمى وطالتم التدريس وغيرها من الامور الاساسية فى العملية التعليمية . فما علينا ان نرى ان بعض بدايات تلك المشروعات هو اتجاه المناقشات والبحث الى مجالات اخرى كالفرز ومكان إقامة المشروع وغيرها من الامور التى قد تكون هامة ولكنها تاتي ملاحق في مرتبة ثانية او ثالثة بعد الاستقرار علي الجانب العلمى.

واخيرا ثاب هناك شعورا بان مجال الجامعات الاجنبية دخل هو الاخر في رمرة محالات التنافس الشخصى او الموضوعى بين رجال الاعمال بعضهم البعض وهذا امر خطير.

ان هذا ليس تنبيط للهم ولا إثناء عن اتجاه نرجو ان يستمر من مساهمة محتشم الاعمال فى المجالات العلمية والمزيد من الانفتاح علي العالم المتقدم ولكن ان لم يتم الطريق الصحيح فان عواقبه ستكون ملاحق اكبر من منافعها.

شاهة....ليرة



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	شهيرة الرافعي
الموضوع الفرعى :	ل مصر : قطاع التعليم	رقم المجلد :	١٥٩٢
المصنف :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٧/١٢

## المشاركة فى الجامعات ..بضوابط!

ردا على ما نشرته الاسبوع قبل الماضى تحت عنوان جامعات رجال الاعمال - وصل اليها من الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم خطاب لخص فيه وجهة نظره حول قضية الجامعات الخاصة والاجنبية ومشاركة رجال الاعمال فيها

ويقول الدكتور مفيد شهاب لقد سلمت على المقال اللعين جامعات رجال الاعمال - للنشر فى مجلة «الاهرام الاقتصادى» بعدد المصافر فى ١٩٩٩/٧/٢٨ ولانى تعرضت فيه للكتابة القزمية لما يطلق عليه مجازا جامعات الديبلوماسية والالمانية والفرنسية ويهمنى فى هذا المجال ان اوضح الحقائق الاتية

اولا : هناك امر ينهى علي الكثيرين وهو ان الجامعات التي يطلق عليها مجازا «الجامعات الفرنسية والالمانية والبريطانية» هي في حقيقتها - ووفقا لطيات تأسيسها وتكوينها القانونى الصحيح - جامعات مصرية يتم تشريعها وفقا لاحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٧ فى شأن الجامعات الخاصة الامر الذي لايمت الا بد توافر كافة الشروط والامانات التي يستلزمها هذا القانون وهذه الجامعات يستلزم القانون ان تكون لظنية واس للال للشارك فى انشائها مقدم من اشخاص طبيعيين مصريين او من اشخاص اشترطت مصرية ثانيا بحكم ان هذه الجامعات جامعات مصرية خاصة فليها تخضع القانون المصرى بضوابطه فى الانشاء ثم فى الاشراف والمتابعة المستمرة لهذه الجامعات بعد ان تبدأ الدراسة بها.

ثالثا : ان تقديم المصنف الخاص هو لاشارة الي تقديم المصنف المحكى ومكمل له ليسد تولى المنص فيه وهذا الهدف موضوع فى الانتشار عند النظر فى طلب الموافقة على انشاء جامعة خاصة ولايمبر ان التذوق الذي يعبر عنه المقال

واعا ان دخول رجال الاعمال فى مجال انشاء الجامعات بالضوابط السابقة هو امر محمى لهم ، كما انه يشتمل دعم هذه الجامعات وتزوير القوائم المالية والقسرية لخصر سير العملية التعليمية وهو امر مطلوب ويهدف منه المجتمع قبل رجال الاعمال انفسهم

خامسا : ان مشاركة رجال الاعمال فى كافة المجالات هي سمة من سمات المجتمع الحر والمهم ان نلذ من هذه المشاركة في مجال الجامعات لتجريب شباب يلمى مله وقادر علي التعامل مع متطلبات العصر وهذا من نصريش المتميز والقشرييات والصوابط مايكل تطبق هذا الفرض

كل هذا هو رد وزير التعليم العالي واينا ان نشكره علي سرعة الرد والاهتمام فاينا نعتقد ان القضية مازالت بحاجة الي بعض التوضيح ، لذا تركت لك مفتوحا ، ونستكمل النقاش حوله الاسبوع القادم بيان الله.

شاهة... ليرة



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	شهيرة الرافعي
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع التعليم	رقم العدد :	١٥٩٣
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٧/١٩

## عفو سيادة الوزير..

# لم يصلني الرد !

علي قدر سمعته والرد الذي ارسله لنا الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي حول مانشرونه تحت العنوان « جامعات رجال الاعمال » علي قدر شعوري بأن هناك بعض النقاط مازالت بحاجة الى المزيد من المناقشة

فقد تناول الوزير في خطابه - المنشور الاسبوع الماضي - خمس نقاط لاستيعدها بسرعة مع القارئ في ان الجامعات للسماة مجازا اجنبية هي جامعات مصرية براسمال الغالبية فيها لمصريين وانها تخضع للقانون المصري وتخضع للإشراف والمتابعة وإن التعليم الجامعي الخاص اضافة للتعليم الحكومي وأن دخول رجال الاعمال في هذا المجال امر مفيد واخيرا انه سمة من سمات للجمع الحر

والحقيقة انني لم اجد في رد الدكتور مفيد شهاب تصحيحا او تعقيا او ايضاحا لما نشرناه فالروية في الاثنين تكاد تكون مطلوبة هاتى انكر اننا قد نشرنا في السطور الاولى بموضوعنا ان دخول رجال الاعمال في مجال التعليم والبحث العلمي امر مطلوب وتشجيع للتعليم الاجنبي ايضا امر مطلوب والتعليم الخاص اضافة للتعليم العام هذه كلها نقاط تتفق تماما مع الوزير فيها اما النقاط التي لم يصلنا الرد حولها الظاهرة التي صاحبت دخول رجال الاعمال تلك المجال من منافسة فيما بينهم

بعيدا بعض الشيء عن الاقتراب العلمي والاكاديمي المفترض عند تأسيس مثل هذه الجامعات الامر الآخر هو ان المطلوب هو جذب الجامعات الاجنبية المعروفة ذات السمعة العالمية الجيدة الي مصر وليس مجرد اى جامعة ذات جنسية اجنبية واخيرا الظاهرة القريبة التي صاحبت هي الاخرى دخول رجال الاعمال مجال التعليم العالي وهي الخلاف والتنافس الشديد حول موقع الجامعة وكان هذه هي القضية الاساسية للتعليم

هذه هي النقاط التي لم يصلنا الرد فيها وفيما عدنا ذلك فإننا نتفق تماما مع الوزير .

شكرا.....  
ليرة



# قطاع النقل والمواصلات





## الخصخصة

في مصر : قطاع النقل والمواصلات

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	قطار الخصخصة يصل الى السكك الحديدية	كمال ريان	العالم اليوم	٢٤٩٦	١٩٩٩/٤/١٥	٩٧
٢	الخبراء يرحبون بخصخصة الإدارة بالقابضة للنقل	حسام سامان	العالم اليوم	٢٥٨٣	١٩٩٩/٧/٢٨	١٠٠
٣	ما بعد الخصخصة : التوكيلات للملاحة بين الازدهار والاندحار	ايمان الحرناوى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦١٥	١٩٩٩/١٢/٢٠	١٠٣
٤	الوكالة الملاحية بين العام والخاص	بدر الدين حسن	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦١٥	١٩٩٩/١٢/٢٠	١٠٤



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع النقل والمواصلات	رقم العدد :	٢٤٩٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٤/١٥

# قطار الخصخصة يصل إلى السكك الحديدية

انطلقت الرحلة الأولى لخصخصة السكك الحديدية حيث بدأت وزارة المواصلات للترويج للثلاث مشروعات بتولي رجال الأعمال تنفيذها عن طريق شركات ميسر بنظام 80:20.. والتكلفة الاجمالية لهذه المشروعات تصل الى نحو 2 مليار جنيه بخلاف مشروع آخر يقوم به الدكتور محمد عبد الفتاح طلحة لإنشاء خط بين بولاق الدكرور وبرج العرب بتكلفة تصل الى مليار جنيه. والسؤال المطروح الآن هل يستطيع القطاع الخاص اعادة مثل هذه المشروعات ام ان هناك صعوبة في القيام بذلك نظرا لان انشاء خطوطها وابارتها يتطلب استثمارات ضخمة كما انها لن تحقق ربحا سريعا ولا تجد منافسة ضخمة من السكك الحديدية المملوكة للدولة في ظل تدعيم الحكومة لهذه الارفاق بالإضافة الى تخوف البعض من ارتفاع سعر الخدمات التي تقدمها هذه الشركات الخاصة.

**د. اسامة عقيل: الخدمة ستتاسب مع الفئات المختلفة**

**د. علي حافظ: السكك الحديدية يديرها القطاع الخاص في كثير من دول العالم**

□ تحقيق - كمال ريان



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع النقل والمواصلات	رقم العدد :	٢٤٩٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٤/١٥

يؤكد الدكتور على لطفي رئيس الوزراء الأسبق أن القطاع الخاص قادر من حيث المبدأ على إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة سواء كانت الطرق أو الكباري أو المطارات أو الموانئ، وهو ما ينطبق كذلك على السكك الحديدية التي لا شك في قدرة القطاع الخاص على إنشائها وإدارتها.

ويضيف أن خط السكك الحديدية المقترح إنشاؤه بين القاهرة والإسكندرية مهم لأنا في حاجة إلى مد خطوط السكك الحديدية من خلال الصحراء إلى المناطق الجديدة لتعميرها وتنميتها.

ويشير إلى أنه لا يمكن تحقيق التنمية بالمناطق الجديدة دون الاهتمام بالمواصلات موضحا أنه في جميع الدول التي حققت التقدم تم ذلك من خلال الاهتمام بشبكات المواصلات والسكك الحديدية مؤكدا أن النقل من خلال السكك الحديدية هو أرخص وأسهل وسائل النقل.

ويؤكد أن فكرة إنشاء خط قطاع خاص للسكك الحديدية جيدة لكن لابد من إجراء دراسة جدية للتأكد من إمكانية تحقيق الربح بحيث تحصد الدراسة تكلفة المشروع وعاشده وقدرته على تحقيق الربح.

ويشير إلى أن تفوق البعض في تقديم الخدمة بسعر مرتفع لتغطية تكلفة المشروع لا يبرر له لأنه من الطبيعي أن تكون أسعار الخدمة مرتفعة لأنها ستكون في حاجة له ويقدر على سدادها، أما محدودو الدخل الذين لا يستطيعون سداد سعر الخدمة فإنهم غير صيريين عليها ويمكنهم استعمال خطوط السكك الحديدية الملوكية للخدمة كما يمكنهم استعمال وسائل المواصلات الأخرى.

ويوضح أنه فسيما يتطرق بقدرة القطاع الخاص على تمويل هذا المشروع وتحقيق الربح فإن المستثمرين الذين يعرضون إنشاء مثل هذا المشروع يدركون بالطبع إمكانيتهم كإنهم أن يتقدموا بعرض إنشاء خط السكك الحديدية لإنشاء على دراسة يتأكدون من خلالها في قدرة المشروع على تحقيق الربح.

ويضيف أنه عندما توافق الدولة للمستثمرين على إنشاء خط السكك الحديدية فإنها تتفق معهم بالطبع على أسلوب إدارة الخدمة وتحديد السعر والقطاع الخاص سيحدد بالسعر الذي يتم الاتفاق عليه وعندما يبدى القطاع الخاص استعدادا لإنشاء خط السكك الحديدية وإدارته وفقا للقواعد التي يتم الاتفاق عليها مع الحكومة ويته على دراسات جدوى فيجب أن نطهية الفرصة لذلك.

ويؤكد أن إنشاء مثل هذا الخط يمكن أن يساهم في خدمة مشروعات التنمية بالمناطق الجديدة والتوسع في إقامة المدن بهذه المناطق ويؤكد الدكتور على لطفي أن القطاع الخاص سيقدم خدمة أفضل بآلاف في مجال السكك الحديدية من الخدمة التي تقدمها الخطوط الملوكية للحكومة حاليا موضحا أن التكلفة المترتبة للخدمة التي سيقدمها القطاع الخاص سيقلها إذا أفضل سواء في توفير الوقت ودقة الروايد والسرعة الأكبر أو في الوسائل الأكثر أمانا، وتكثي الكوارث التي تحدث حاليا في خطوط السكك الحديدية.

#### شركات عملاقة

ويقول الدكتور أسامة عقل رئيس قسم الطرق بكافة الهندسة جامعة عين شمس أنني أريد تماما فكرة خصخصة السكك الحديدية لأنها ستتيح المجال لدخول شركات ضخمة واستثمارات كبيرة تتكثا من تطوير والتحديث وتقديم أفضل الخدمات.

ويشير إلى أن التفوق من لخدمة القطاع الخاص لرفع سعر الخدمة بما يتجاوز إمكانيات محدود ومتوسطي الدخل لايسبر له لأن القطاع الخاص يهجم جنب جميع الركاب وليس فئة بسيطة من مرتفعي الدخل لذلك فإنه سيقدم جميع الخدمات التي تتطلب مع الفئات المختلفة وسيكون سعر كل خدمة على حسب نوعيتها ولكن والخدمة بشكل عام ستكون أفضل ولأننى أن هناك وسائل نقل أخرى ستكون منافسة للسكك الحديدية وبذلك فلن يقدم القطاع الخاص على رفع سعر الخدمة بشكل كبير حتى لا ينصرف الركاب إلى وسائل النقل الأخرى.

ويضيف أن الشركات التي ستولى إنشاء هذا الخط يجب أن تكون لديها القدرة على إنشائه كما يجب أن تتقن إدارة أدارته لفترة كبيرة تتكثا من تحقيق الربح كما أنه يمكن مشاركة أكثر من مستثمر في إنشاء خط السكك الحديدية وإدارته نظرا لخصخصة حجم الاستثمارات المطلوبة له كما يمكن أن تشارك الدولة في إنشاء هذا الخط بحيث يكون الحجم الأكبر من الاستثمارات للقطاع الخاص.

ويضيف أن الدولة يمكن أن تقوم بإنشاء البنية الأساسية للمشروع ويكون للقطاع الخاص الدور الكلى بعد قيام الدولة بتخصيص الأرض والبنية الأساسية.

ويشير إلى أن الأمر لا يتوقف عند قيام القطاع الخاص بإنشاء خط جديد للسكك الحديدية بل يجب أن يتم خصخصة الخطوط الحالية الملوكية للحكومة لأن القطاع الخاص سيحضر هذا المرفق بشكل أفضل. والقطاع الخاص يمكنه تطوير شبكة الخطوط والتي لم تتطور منذ عشرات السنين لأن الشبكة الحالية الملوكية للحكومة متهاكلة مشيرة إلى أن القطاع الخاص سيحل أيضا على رفع مستوى الخدمة وزيادة عدد القطارات.

ويضيف أن الأسلوب الأمثل بالنسبة لخصخصة السكك الحديدية هو البدء بخصخصة الإدارة بمعنى أن نقل شريحة الخطوط ملوكية الدولة وفي نفس الوقت يديرها القطاع الخاص ويحصل على جزء من الأرباح مقابل التحديث والتطوير ثم يتم في فترة لاحقة خصخصة السكك الحديدية بالكامل.

أما الدكتور على حافظ استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة فيؤكد أن السكك الحديدية يديرها القطاع الخاص في الكثير من دول العالم بل إن هذه الخدمة بدأت تامة للقطاع الخاص في دول عديدة منها إنجلترا.

ويشير إلى أنه رغم ذلك فإن أرقام القطاع الخاص على إنشاء وإدارة خطوط للسكك الحديدية لا بد أن يكون له ما يبرره وما يضمن إمكانية إنشاء هذا المرفق وتحقيق الربح من خلاله كأن يخدم المرفق مشروعات للمناجم أو مشروعات استثمارية أخرى السكك الحديدية أما إنشاء الخط بهذه الطريقة فلن تكون له فائدة.

ويضيف أن إنشاء الخط لا يمثل مشكلة أمام القطاع الخاص الذي لن يقدم بالفعل على مثل هذا المشروع إلا إذا كان يمتلك الامكانيات اللازمة له ولكن تمييز المناطق التي يمر بها الخط وإنشاء مدن سكنية ومشروعات استثمارية على طول مساره هو الذي سيستغرق وقتا طويلا وبالطبع فإن العائد من تشغيل الخط لن يكون كبيرا خلال هذه الفترة وقد لا يكتفى لتغطية أعباء إنشاء الخط.

ويوضح أن خط السكك الحديدية الذي يمر من خلال الصحراء سيواجه مشكلة أخرى هي التكاليف الزمنية التي يمكن أن تطهيه وهو ما يجب وضعه في الاعتبار عند اعداد دراسة إنشاء الخط.

ويشير إلى أن المستثمرين يضعوا في اعتبارهم عند إنشاء الخط أنه سيواجههم عدد من المواطنين الذين سيخاضون بالطبع الخطوط الحالية للمواصلات أو السكك الحديدية التي تمر بالمجمعات العمرانية وهي نفس الوقت ذات تكلفة مناسبة لهم أما مثل هذا الخط فسيستخدم المشروعات الاستثمارية في الصحراء حتى يتم إنشاء مدن جديدة على جانبيه.



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع النقل والمواصلات	رقم العدد :	٢٤٩٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٤/١٥

#### المجالات.

ويشير إلى أنه رغم إمكانات وقدرات القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المجالات إلا أن الاستثمار في مجال إنشاء السكك الحديدية له طبيعته الخاصة لأن الاستثمار في هذا المجال يتطلب استثمارات ضخمة لإنشاء الخطوط ولتوفير القطارات ويضيف أن المستثمر أو مجموعة المستثمرين التي تأخذ على عاتقها إنشاء خطوط للسكك الحديدية تضطر لرفع أسعار الخدمات لتعويض ما انفق على إنشاء الخطوط.

د. علي لطفي:  
القطاع الخاص  
قادر على إنشاء  
وإدارة جميع  
المرافق الكبرى

ويوضح أن الدولة لا يهمها تحقيق الربح عند تقديم خدمة السكك الحديدية كمانيين أفراد المستثمرين لذلك لمبتها لا تركز على تعويض ما أنفقت من استثمارات على إنشاء وتطوير الخطوط والقطارات وبذلك فهي لا تضطر لرفع أسعار تذاكر السفر.

ويضيف أنه يمكن للمستثمرين الذين يرغبون في إنشاء هذا الخط التقدم باقتراحاتهم للجهات المعنية ومنها وزارة النقل والمواصلات مدعومة بالدراسات التفصيلية التي توضح أسلوب تمويل المشروع وإدارته مؤكداً أن المهم هو قدرة المستثمرين على الموازنة بين تكلفة المشروع والعائد منه.

ويضيف أنه يمكن إنشاء هذا الخط بعد إجراء كل الدراسات التي تأخذ في اعتبارها العوامل المشار إليها بحيث يتم إنشاؤه وإدارته بنظام BOT الذي يحصل بمقتضاه المستثمرون على حق تشغيل وإدارة المشروع لمدة معينة تصل إلى 90 عاماً تعود بعدها ملكيته للدولة.

#### خطوط جادة

يقول الدكتور محيي عبد اللطيف رئيس لجنة النقل والمواصلات بالحزب الوطني أن القطاع الخاص قادر على الاستثمار في مجالات المرافق البنية الأساسية والنقل والاتصالات بل إنه بدأ بالفعل خطوات جادة للاستثمار في هذه





الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حام سليمان
الموضوع الفرعى :	في مصر : النقل العام	رقم العدد :	٢٥٨٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٧/٢٨

رصد عدد من المحللين والمفكرين باتجاه الدولة نحو خصخصة الإدارة بالشركة القابضة للنقل، واكدوا ان تحقيق الشركة لأرباح من عهده ليس هو المعيار الوحيد للخصخصة، وأشاروا إلى أن خصخصة الإدارة ستؤدي إلى رفع مستوى الخدمة وتحديث الأسطول وتحقيق المزيد من الأرباح.. واختلف الخبراء حول خصخصة الملكية في شركات النقل على قولين الذي أكد فيه البعض أن النقل بشكل عام يعتبر من الأعمال السيادية للدولة والتي يجب ألا تنتقل عنها حفاظاً على البعد الاجتماعي بينما يرى البعض الآخر أن هناك العديد من دول العالم اتجهت نحو خصخصة الملكية في شركات النقل مما أدى إلى تحسين الخدمة.. واتفق الطرفان على ضرورة أنص صرامة - سواء في خصخصة الإدارة أو الملكية - على تعريفة الركوب ولا تترك القطاع الخاص حرية تصميمها إلا بعد الرجوع للدولة.

## اختلفوا حول الملكية

# الخبراء يرحبون بخصخصة الإدارة بالقابضة للنقل



عطية عبد الكريم

**عطية عبد الكريم: الشركات القابضة تدار بأسلوب القطاع الخاص**

**الخصخصة تؤدي إلى تحديث أسطول النقل وتحسين الخدمة**

### أسلوب متبع

ولكن أن شركات قطاع الأعمال عار من خلال مجلس إدارات متعددة للغة بثلاث سنوات حيث تتم مراجعة نتائج لشركات وتمديد لكتبة تجديد المجلس للإدارة بأنه على ما يتحقق من نتائج مشجراً إلى أن تقوم شركات نقل ركاب وهي شركة وسط لفتا التي تم عزل مجلس إدارتها لفسله في تحقيق نتائج لمتوقعة.

واقترح أن الأسلوب، فلتتح حالاً في إدارة شركات كمال الركاب لا يختلف كثيراً عن ذلك حيث عار الشركات من خلال مجلس إدارات بطور محددة لفة إلا تحقق الهدف المطلوب تستمر إدارة الشركة ويتم تجديد الحد لها وإذا تبين عجز إدارة الشركة عن تحقيق الهدف يتم إلغاء الحد والتعاقد مع مجلس جديد لإدارة الشركة.

### دكتور حام سليمان وكما لريان

لكن لفهم أهمية جيد الفهم وليس مجلس إدارة لشركة القابضة النقل أن خصخصة الإدارة نظام متبع في بعض الدول منها السويد، حيث يتم تسليم الشركة لخبيرين يهيرونها بأسلوب القطاع الخاص لشخصين أرباح دون الاحتفاظ على دعم الدولة أو تمويلها. وأشار إلى أنه وفقاً لهذا الأسلوب فإن إدارة الشركة تستمر إذا حصلت النتائج المتوقعة أما إذا لم تحقق هذه الإدارة الأرباح للفترة فإنها لا تستمر.



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حامد سلمان
الموضوع الفرعي :	في مصر : النقل والمواصلات	رقم العدد :	٢٥٨٥
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٧/٢٨

واكد ان هناك العديد من الركاب يهربون من استخدام توريستات الشركة القابضة للتلل بسبب سوء الخدمة وسوء العلاقة من قبل السائقين والمصلين، ويشير ان لعمام الرقابة على مزايا العمال - بعد خصخصة الادارة - والتشديد على حسن معاملة الركاب يمكن ان يجلب مسجورا لافساحيا يحقق المزيد من الارباح لشركة.

ويطلب وزارة قطاع الاعمال بضرورة وضع مجموعة من الاماثل في بيوت على الاشارة لتطبيقات لاسلام على الالتزام بالشروط والضرورة ايضا على ان يتم مراجعة وتقييم اعمال الادارة في نهاية كل عام.

#### ليس معيارا

ولكن الفكتور عبد الرحمن العريان شدد ان الادارة بكافة اتجاهاها جملة من حسن ان تحقيق ارباح او عدم تحقيق ارباح ليس هو للمعيار للاعمال، مؤكدا ان الادارة بالقرعة القابضة الخاصة مسجورا الى ان الخصخصة او اتجاها مسلام الادارة انفسها الاقتصادي لعمام اهل على تدارك الحكومة لا هو قدم من سوء كان وعدم سيولست او توفير الخدمات الرئيسية للوطنين.

ويضيف ان هناك العديد من الشركات التي ستدور على الادارة في الشركة القابضة للتلل على راسها لتخصص تريبيا من جوانب ارباحها يمكن ان يتولى ادارة الشركة القابضة للتلل ان الادارة في هذه الحالة ان تحتاج الى هذا الجهد من اضمن وسيتمكن بسهولة من العيون من ذوي الكفاءات الادارية لشدة على تسيير لعمال خطوط النقل والقيام باعمال الصيانة وتعميد الاسطول.

ولمفان ان الامر ان يتوقف على حل الجهاز الاداري لفسد لا انه سوف ينفذ فيه من الاجهزة الرقابية للتلل بها بالقرعة اعمال هذه الشركات مسجورا على القطاع الخاص يمكن حوسبا على اسره ومن اسهل موارثته من طريق الادوية لتحويلها كالمزاد.

ويعتقد الفكتور عبد الرحمن العريان ان الخصخصة الكلية لشركة القابضة للتلل سواء الادارة او التللكة مذكرا ان الخصخصة هي قبل الوحيد لارتقاء بسدتي الخدمة وتحقيق ارباح كبيرة وتخليص العباء من الجهاز الاداري للتلل. ويورد ان مكانة ارباح قيمة تعزيلة للركاب بعد الخصخصة بقوله ان اتساق خصخصة الادارة والتللكة للبريد من الدولة والقطاع الخاص يجب ان ينص على شروط ادارة شركات التللكة سواء من ناحية تصيد تعزيلة للركاب او تحميد اسطول التللكة الى اية السيطرة على هذه الشركات.

#### حرية أكبر

وكان للنهض عبد الصمد مستران التللكة يوجه عام مستران للاعمال السيولة الدولة وشركات التللكة ملكة في كل دول العالم للدولة الا ان هناك استراتيجيا جازمة في اي وقت التنظيم العديد من الدول تضيف مذكرا الى خصخصة الادارة لان الادارة في حال الاوضاع الحالية ملكة بالحد والارتقاء لا تستطيع الخروج عنها وهو الامر الذي يمنع تحقيق نتائج أفضل.

واكد ان خصخصة الادارة في الشركة القابضة للتلل سيمنح شركة الادارة حرية أكبر في الحركة وتقييم خدمة لعمال الجسور من ضرورية الالتزام بالشروط التي تشتملها وتؤثر قطاع الاعمال من تحقيق ارباح مسجورة.

وعند رفع تعزيلة للركاب، وخلافه هنا بالاسئلة الى ان ضرورة التللكة على انفسه يضمن يمكن بعد كل فترة تقييم التللكة التي طمحتها شركة الادارة، وبالتالي لتتأثر قرار بتغيير الادارة او التللكة قرارا باستمراره.

ويشير رئيس مجلس إدارة شركة توريستات الفكتور لعمام الاتجاها نمو خصخصة التللكة في الشركة القابضة للتلل مذكرا ان هذا الاتجاها مرغوب تماما في جميع دول العالم على التللكة بشكل عام في منظمة على مستوى الدولية لحرمة.

#### الادارة بالاعتماد

ويؤكد للعالم محمد حمب الله رئيس قطاع الحركة السيولة في شركة توريستات الفكتور على خصخصة الادارة بالقرعة التابعة لشركة القابضة للتلل مذكرا ان هذا الاتجاها سيؤدي الى تقديم خدمة أفضل وتحقيق ارباح أكبر.

ويضيف انه ليس معنى ان الادارة القابضة حاليا على الشركة القابضة للتلل تحقيق اربعا مسجورة لا يتم التفكير في خصخصة الادارة مذكرا ان الاتجاها نمو خصخصة هو اتجاها عام لا سيما على ان يصبح طريق الحكومة لا يمكن لفرسود عنه هذا بالاسئلة الى ان الادارة في ظل الاوضاع الحالية ملكة بالحد ومن لائق ابيوهر لعمام التي تحول دون تحقيق مزيد من الارباح.

وقال ان الشركة القابضة للتلل تحقيق اربعا مسجورة بسبب اضعاف القمم لها في حين تحقق لخطوط التللكة اربعا كبيرة تعرض مستران للتللكة من الخطوط الخاصة مسجورا الى ان خصخصة الادارة يمكن ان تخلص الفكتور وترفع الادارة على طريق ضيق ليداع الحركة والتللكة زمن للقرعة عن طريق التخصيص على السائقين ومراقبتهم على الشركات بالشكل الذي يمكن ان يفضي لتأثير الوقت، ولعل الفكتور والصفاة هو التللكة سيتمكن بشكل في لعمام على تحقيق مزيد من الارباح.

اصفا بالترتيب بتصلها مسجورا الى ان الشركة وهي عام بالاسئلة القطاع الخاص الذي حاربنا من الفصول الى اربعا مسجورة من عدم الدولة اربعا مسجورة في اي وقت التنظيم اية لتغييرات يجب ان تكون.

ويضيف ان الشركة القابضة للتلل ملتزمة بتطبيق اي قرار يطلب منها تنفيذ فيما يتعلق بخصخصة شركات التللكة مذكرا ان الشركات عام حاليا بتد. اسلوب القطاع الخاص ويتم مجلس سيولها بكل حكم كما يتم مراجعة نتائجها بشكل مستمر وهو ما يتحدد بعد عدة اسرار مجلس ادارتها او عدم استمرارها.

#### شروط

ومن جانبه أكد للنهض عبد الصمد مستران رئيس مجلس إدارة شركة توريستات الفكتور ان خصخصة الادارة في الشركة القابضة للتلل هو اسلوب حتم في معظم دول العالم وقد كتبت هنا النظام لعمام في توريستات خاصة بتطبيق اربعا مسجورة في نفس الوقت مسجورا الى ان شركات النقل للركاب تنصير من الاعمال السيولة الدولة التي لا يوجب التللكة عن طمحتها ولكن يمكن خصخصة الادارة بها عن طريق الاطلاق من الشروط التي تشتملها الدولة لادارة شركات خطوط التللكة في الشركة القابضة للتلل على ان تتقدم بعد ذلك شركات الادارة التي ترغب في ادارة هذه الشركات وتقدم طمحتها وتقرر وزارة قطاع الاعمال على تنفيذ لعمال هذه المعاملات.

ويؤكد ان خصخصة ادارة الشركة القابضة للتلل سيضمن بنسب الشكل الذي انطقت به شركات التللكة لعمام المصالح حيث ستدعم الدولة الشروط التي تراها وتحدد ايضا تعزيلة للركاب مذكرا ان الدولة لا يمكن تحقيق تعزيلة لشركة الادارة لان ذلك يمكن ان يحدد من الفوائد الخيرية.

ويشير للنهض عبد الصمد مستران الى ان شركة الادارة ان تستعين بمشتر الى تعزيلة للركاب اسبون وتوسيع. الاول هو التللكة الدولة في التللكة هذا الفحصوس وسيب لفتني هو التللكة لعمام التي تارهاها خطوط الشركة القابضة للتلل من وسائل التللكة الاخرى مكافئيه، وتطهير، اسبون التللكة من نوع من التللكة وهو الامر الذي لا يسمح بآلة حال من الاصول لشركة الادارة بآلة تعزيلة لا اذ كانت معزولة ومطلوبة في نفس الوقت.

مسجورا الى ان الدولة حين سلمت شركة التللكة للركاب لعمام الادارة لاسلام كانت هذه الشركات تارها لعمام لعمام سواء من حيث الميكن التللكة الى هذه الشركات التي بلغت 250 مليون جنيه او مسجورا لعمام التي بلغت 186 مليون جنيه او من حيث تارها لعمام التللكة بينه الشركات.

وقال ان وزارة قطاع الاعمال العام والقرعة القابضة للتلل بآلة حالة جازمة لاصلاح الشركات فور كل تبنيها حيث تم تحديد اسطول التللكة بهذه الشركات من خلال شراء سيارات جديدة بتكلفة بلغت نحو 80 مليون جنيه مسجورا من السيولة الحكومية من موارثها من شركات الاتجاها الرقابية لعمام هذه الشركات على تمويل التللكة.

#### تجارب كثيرة

ولما للنهض عمارة عبد القرم على ان حوسم الشركة القابضة للتلل على عدم اسلوب الشركات التابعة لها في خلال التللكة الشركات الرقابية لعمام كآلة في تطوير المعاملة التللكة لعمام الدولة ان تتكفل شركة في تطوير شركات النقل للركاب وتحديد اسلوب التللكة للركاب.

ومسحرا ان الشركة القابضة للتلل تمحلت نحو 1,٦ مليار جنيه كالتللكة لاصلاح وتطوير شركات نقل الركاب التي كتبت على وشك الانبعاث حيث تم اية الفكتور لتعزيلة لعمام على شركات تسيير الركاب وتعميد اسطول.

ويشير الى ان لسيولست لاصلاح شركات نقل الركاب تضمنت كآلة تطوير لعمال للركاب والشركات التللكة من لعمام الفصولا لعمام الى تحول الشركات من خصوصية الى اربعا مسجورة على وشك الانبعاث.

وقال ان كل ذلك يمكن في شركات لعمام لعمام من الاتجاها نمو موارث الدولة ان تسيولها لعمام لعمام تحولات الشركات التي اربعا مسجورة على كتبت مسجورة رغم اتجاهاها على ميزانية الدولة.

ويؤكد الى ان شركات نقل الركاب تتقدم ما عليها من لعمام بالاسئلة شركة من خلال موارثها لعمام مسجورة رغم عدم حصول الشركات التي في عدم من موارثها الدولة لا اذها تترتب بالادام الاتجاها حيث تشمل لعمام 35 مليون جنيه سنويا كالتللكة لعمام الخدمة لعمام لعمام وعدم زيادة لعمام الخدمة.

#### اسلوب القطاع الخاص

واكد ان الشركات تتحمل هذه الالتزامات وتحدد الفصولا وتقرر بالادام الاتجاها في الوقت الذي تارها لعمام بالاسئلة القطاع الخاص الذي يجد



الموضوع الرئيسى : اسم كاتب المقال : إيمان النحرولى

الخصصة

رقم العدد : ١٦١٥

في مصر : قطاع النقل والمواصلات

تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١٢/٢٠

(مجلة) الاهرام الاقتصادى

المصنوع الفرعى :

لقد انقضت الدولة في هذا الظار ملايين الدولارات في الاستثمارات الموجهة لدعم طاقات وتسييلات الموانى المصرية بالإضافة الى تأسيس وإنشاء مينائين عملاقيين في شرق بورسعيد وشمال غرب خليج السويس ، وهذه الاستثمارات يفترض لكى تحقق عائدا اقتصاديا يتلالم مع حجم الانفاق الاستثمارى ان تقدم خدمة متكاملة ومتنوعة عالية الجودة من أنشطة النقل البحرى للسفن والحمايات والبضائيل للخصوصى الملاحية والمصدريين والمستوردين وأساسا وهذا فى هذا الشأن إذ ان الموانى المحيطة بنا فى منطقة شرق البحر المتوسط قد حذت حذونا فى لىماسبول وبيريه ومالطه وحيفا واشدود والعامل الحاسم فى تردد السفن والخطوط الملاحية هو جودة الخدمة وتسييرتها، والمحدد لستوى الميناء هو مجموعة عوامل يتصدهرها معدل دوران السفينة وانتاجية الآلات والمعدات المستخدمة ومدى تكامل أنشطة التداول والتخزين والتخليص والسحب ولتنقل الاداخلى وهى مجموعة عوامل متكاملة تشكل سلسلة مترابطة تقاس قوتها بقوة أضعف حلقاتها.

#### الشكلات الحرجة للفترة الانتقالية

وتطبيقا للقاعدة النفعية الشهيرة بأن الغاية تبرر الوسيلة لم تعد التوكيلات الملاحية الخاصة وسيلة لتحقيق الربح إلا وأتبعتها حتى وصل الأمر تسعير أداء الخدمة الى أن هبطت الى مستويات متدنية وأخذت المنافسة شكلا جديداً يتمثل فى حرب الأسعار بدلا من المنافسة على مستوى جودة الخدمة ودرجة الأداء وبالطبع كان للمستفيد هو صاحب البض الملاحي أو المالك الاجنبى السفينة ، وهذا أمر وارد إذ ان القرار الوزارى رقم ٣١ لم يضع حدا أدنى أو شرانح لستوى تسميرة خدمات نشاط التوكيلات الملاحية، ولم توضع قواعد تسعير مناسبة تتفق مع درجات حدة المنافسة فى كل نشاط مع اجراء تمييز سعري لكل خط ملاحي وفقا لحجم ترددات ونشاطه الملاحي وأهميته للموالى ولتنقل البحرى فى مصر، ولتنفع الجميع الى اجتذاب العملاء بأى ثمن ولقد قدرت بعض الاحصائيات فى هذا الصدد ان الإيرادات الإجمالية المتحققة من نشاط التوكيلات للملاحة الى الاقتصاد الوطنى قد انخفضت بما مقداره ٥٠٪ تقريبا عنها قبل صدور القانون، وكان الشرع المصرى يستهدف منح إعانة مستترة للمالكى السفن والخطوط، وبرغم ذلك فقد انتهجت التوكيلات الملاحية التابعة لقطاع الأعمال العام إستراتيجية دفاعية تستهدف بذا حماية مصالحها والإنقاء على البقية الباقية من العملاء الذين لم

لقد تعرضت التوكيلات الملاحية الحكومية خلال الأونة الأخيرة لمجموعة من المتغيرات كانت بمثابة عاصفة شديدة أطاحت بأوضاع استمرت لفترة تقرب من أربعين عاما تفتحت خلال التوكيلات الملاحية الحكومية بوضع شبه احتكارى اتاحه لها القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ الذى أتاح لها العمل منفردة فى هذا القطاع الهام من قطاعات النقل البحرى، ومع إقرار القانون الشهير رقم (١) لسنة ٩٨ الذى فتح الأبواب على مصر اعياها امام القطاع الخاص للقيام بمختلف الأعمال والأنشطة البحرية ومن ضمنها التوكيلات الملاحية تشكلت بيئة جديدة للصناعة تقوم على اقتصاديات السوق فى منافسة شديد الضراوة بين هذه الشركات وشركات القطاع الخاص الجديدة وكان من المفترض أن تكون هذه المنافسة فى صالح الاقتصاد القومى بالعمل على رفع مستوى جودة الخدمة المقدمة مع تقديمها بسعر تنافسى بما يساعد فى زيادة مستوى أداء هذا القطاع الهام من قطاعات النقل البحرى، والعمل على اجتذاب المزيد من الخطوط الملاحية الأجنبية وترددات السفن على الموانى المصرية فى وقت تشهد فيه هذه الموانى منافسة حادة من الموانى المحيطة فى منطقة البحر المتوسط.

## ما بعد الخصخصة..

# التوكيلات الملاحية بين

# الازدهار والانحدار

أيمن النحرولى

استشارى النقل البحرى



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	إيمان النحرولى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل والمواصلات	رقم العدد :	١٦١٥
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١٢/٢٠

يتسربوا الى المنافسين من شركات القطاع الخاص بحيث تستند هذه الاستراتيجية الى عدة أسس تتمثل فى رفع مستوى الأداء للخدمة المقدمة وزيادة التركيز على السوق والبيئة الخارجية من أجل استغلال الفرص ، وصد سياسات وتوجهات المنافسين، لكن التأمل فى الية عمل كل من القطاعين الأعمال وللخاص فى مجال التوكيلات الملاحية توضح وجود مرونة عالية فى اتخاذ القرارات فى القطاع الخاص على عكس نظيره فهو غير مكبل بالقيود الادارية والتنظيمية

فى الادارة والتشغيل مثل رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات والشركة القابضة والبلديات والقرارات الحكومية والوزارية وغيرها، والتي تصب بانوارها السلبية فى صالح القدرة التنافسية للشركات الخاصة فى مواجهة مثيلتها من الشركات العامة لصالح طبقة ممثلى الملاك الذين بدأ عملهم فى هذا المجال على تشويل إجراءات وإنجاز مصالح الملاك ولم تتنبه التوكيلات الى خطورة هذه الفتنة على اعمال التوكيلات ودعم ذلك بصورة غير مباشرة ارتكان التوكيلات الملاحية العامة الى وضعها الاحتكارى وعدم اهتمامها بتجويد الخدمات بحيث أخذت هذه الفتنة فى النمو والتطور حتى أصبح لدى ممثلى الملاك هياكل تنظيمية تماثل الموجودة لدى التوكيلات بل وتجاوز الأمر ذلك الى قيام ممثلى الملاك فى الظل لسنوات طويلة كان صمود القانون رقم (١) لسنة ٩٨ بمثابة إصدار شهادة ميلاد رسمية للعمل كتوكيلات ملاحية صريحة وقانونية سرعان ما أثبتت وجودها وتميزها التنافسي.

#### هل ما زالت الفرصة قائمة للتوكيلات

##### الملاحية العامة؟

ما لا شك فيه أن لكل شركة مفومات للنجاح وعوامل الفشل بحيث يتحقق النجاح إذا ما أمكن تعظيم الاستفادة من نقاط والفرص القائمة ومحاصرة مواطن الضعف والتهديدات وتدنية

انوارها واعتقد انه لدى التوكيلات العامة فرصة قائمة وفعالة برغم المؤشرات السلبية التي تقول بعكس ذلك وأن نقاط القوة لديها مثقلة فى الخبرة الطويلة المتراكمة وكفاءة العاملين فيها تعد من أهم العوامل الإيجابية التي تضاف للرصيد التنافسي للتوكيلات للملاحية العامة بحيث يمكن تصور محورين لعمل الشركة فى المرحلة القادمة المحور الداخلى يتمثل فى إعادة هيكلة الشركة من الناحية التنظيمية والادارية مع وضع هيكل تنظيمى جديد يتسم باليساسة والوضوح وفعالية الاتصال وتخفيف القرارات والمعلومات ووضوح خطوط السلطة والمسئولية وضرورة تبني وظائف وأدوار جديدة تتمثل فى وظيفة ممتهد النقل متعدد الوسائط والداخل والتوزيع بهدف تنويع مجال الأعمال وتحقيق قيمة مضافة . أيضا تلتمح ضرورة التركيز على تطبيق الخطط التسويقية بأسلوب علمى ومحدث مع تنشيط وظيفة التسويق الخارجى فى اتجاه المؤتمرات والتحالفات الملاحية وملاك ومشغلى السفن . مع إبراز التعاقدات مع الشركات الرائدة والتمخصصة فى مجال التسويق على أن يكون لغير التسويق صلاحية المشاركة فى إبرام التعاقدات والاتصالات القانونية مع أعمدة اسئال نظم الاتصالات الحديثة وأساليب التبادل الالكترونى للبيانات والعمل مع الأطراف الفاعلة على إقرار الجهات التشريعية لصلاحية هذه

الأساليب كمستندات موثقة ووضع أساليب تسعير للخدمة المقدمة تتناسب مع درجات خدمة المنافسة مع اجراء تمييز سعري لكل خط ملاحى وفقا لاسم ترداته ونشاطه الملاحى لدعم القدرة التنافسية للتوكيلات العامة مع حصر جميع العملاء للتسريين من التوكيلات والتعرف على اسباب تحولهم الى الشركات الأخرى وكذلك تحديد متطلبات العملاء الحاليين والقطاعات السوقية المستهدفة.

أما المحور الخارجى لعمل التوكيلات فيفترض فيه ضرورة الاتصال مع الجهات التشريعية والوزارية والرقابية ذات العلاقة بعمل الشركة ، ومناقشتها والتفاوض معها لاتخاذ مايلزم من القرارات التي تضمن تحرير التوكيلات للملاحية العامة من القيود الادارية والتنظيمية التي تقيد حركتها فى الادارة والتشغيل بهدف العمل على مراجعة بنود القوانين ١٦ ، ٢٠ لسنة ٩٨ بما يتفق مع المصلحة الاقتصادية للدولة ووضع ضوابط حازمة أمام ملاك السفن الذين باتوا يقومون بنعالة الوكالة الملاحية لصالحهم أو لاسفهم على أن يصدر لهم بالخدمة حتى حملات معينة واليوضح رفع هذه الحملات الا بعد ممارسة نشاطا الوكالة الملاحية فى مصر لعدد من السنوات تثبت فيه كفاءة الخدمة المقدمة للسفن على لوائح المصرية ■ ■ ■





موضوع الرئيس :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	بدر الدين حسن
موضوع الفرع :	ل مصر : قطاع النقل والمواصلات	رقم العدد :	١٦٦٥
عدد :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١٢/٢٠

يصعب على الفهم، وأصبح سؤالا ملحا للجميع، مهتمين وغير مهتمين فى قطاع النقل البحرى فى بلدنا.

كيف وافقت وزارة المالية على الاستغناء عن مبلغ مائتى مليون جنيه سنويا بفددها قطاع الوكالة الملاحية للميزانية سنويا.

ولمصلحة من تقضى على شركة قائمة ناجحة بدون سبب جنته .. سوى انها تقدم للدولة سنويا ملايين الجنيهات دون ان تكبدتها أى أعباء.

كل هذا يدعو الى الخصخصة .. التى هى ليست خيرا دائما والقضاء على الاحتكار المطلق والصالح الاجنبى الخارجى

## قضية للمناقشة

# الوكالة الملاحية..

## بين العام والخاص

## وأين مصلحة الاقتصاد القومى

بدر الدين حسن

مواطن بورسعيدى

كاتب رئيس تحرير جريدة بورسعيديون  
ومتخصص فى الشؤون الملاحية

القصة من البداية تقول وقائهما .. انها احدها شركات قطاع الاعمال التى تعمل فى مجال التوكيلات للملاحية ، وهى شركة ام تضم اربعة توكيلات ظلت تخدم الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٦٤ ، وحتى اول يناير ١٩٩٨  
وتقول ارقام الميزانية والحسابات الختامية فى ختام العام المالى فى ٣٠ يونيو ١٩٩٧ للمحكمة لوزارة النقل البحرى ان الشركة حققت دعما ساهمت به فى تدعيم الموازنة العامة للدولة بمبلغ (١٩٥.٨) مليون جنيه وهى عبارة عن (١٣٣.٩) مليون جنيه حصة الشركة للقابضة ( ممثل الدولة ) من الارباح ، ( ٣٣.٧ ) مليون جنيه رسوم توليد لوزارة النقل و ( ٢٨.٢ ) مليون جنيه ضرائب تسدد الى وزارة المالية

كما ساهمت الشركة فى تمسين ميزان المدفوعات بالنقد الاجنبى كموافض بالعملة الاجنبية بلغت (٤٦٦.٦) مليون جنيه وهو المعامل لمبلغ العملات الاجنبية وهى ( ١٢١ ٢ ) مائة وواحد وعشرون مليون دولار امريكى ( ١٠.٢ ) مليون فرنك فرنسى ونصف مليون جنيه استرلينى ، ونصف مليون مارك لى

علما بان الجهاز المركزى للمحاسبات راجع كل رقم وثبت صحته ولك ان نتصور ان هذه الشركة حققت هذه كله بعد عامين تقدره (١٧٢) موظف وموظفة وعامل موزعين على اماكن عمل الشركة فى بورسعيد ، والسويس ، والقاهرة ، والبحر الاحمر ، ومكنتها فى نويبع وسفاجا ورأس غارب ، والغربية ، والاسكندرية .

وقد تتساءل وما هى الاعباء التى تضعها هذه الشركة على الدولة .. اقول لاشئ .  
اضيف ان الشركة كانت تحقق هذه اليرادات سنويا ، وتزيدها كل عام عن السنوات السابقة لكل ميزانية رغم انخفاض اعداد السفن العابرة لقناة السويس اوالتي تصل الى مائتى بورسعيد ، والسويس .. وغيرها من الموانئ التى تعمل بها الشركة من سبى الى اخرى .

شركة مثل هذه .. هل المطلوب خصخصتها .. تطويرها .. ما هو المطلوب بالضبط .. وماهى مصلحة الدولة المطلوب تحقيقها ؟  
ان تسفقا ماحدث تقدر .. تصفيتها .. جزاء لها وللعاملين بها لنجاحهم وبدعى القضاء على الاحتكار والانفتاح على القطاع الخاص والخصخصة

واستفتت الدولة متمثلة فى وزارة المالية عن هذه الاموال مكل بسهولة ويسر والفت ببليغ مائتى مليون جنيه فى البحر !

بقى ان اقول ان هذه الشركة احدى شركات قطاع الاعمال وهى تابعة للشركة القابضة للنقل التى تبلغ نسبة مساهمتها فى رأس المال ( ٧١ ٧ ) فى حين تبلغ المساهمات المتبقية ( ٢٨ ٣ ) اى انها شركة حكومية صرف . ويبلغ رأس مالها ( ٤٤ : ٣٩٠ ) مليون جيب



الموضوع الرئيسي : الخصخصة

الموضوع الفرعي : ل مصر : قطاع النقل والمواصلات

المصدر : (مجلة الاهرام الاقتصادية)

اسم كاتب المقال : بلال الدين حسن

رقم العدد : ١٦١٥

تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١٢/٢٠

والذي يصعب على الفهم .. ما هي اسباب صدور القرارات التي سمحت للقطاع الخاص بتدخل في مجالات التوكيلات الملاحية وأعلنت له في البداية حق العمل في خدمة السفن حتى ٤٠٠ طن رفعت الى ١٥٠٠ طن .. ثم كانت قمة

المشاة

١. جاء القرار رقم (١٩٩٨/٣٠) ليفتح الباب على بصريته لمزاولة اعمال النقل البحري .. وليصبح من حق أى شخص طبيعي لا يقل رأس ماله عن ٢٥٠ ألف جنيه أن يزاول اعمال الوكالة للملاحية للسفن:

القرار كان ظاهره الرحمة .. وباطنه العذاب كله .. كيف ؟

١. سمح لمجموعة من اصحاب مكاتب القطاع الخاص الانقضاض على الخطوط التي كانت تخدمها الشركة الام العملاقة .. واغتصبوها بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة:

٢. كان يستهدف القضاء على احتكار الشركة العملاقة للعمل في مجال الوكالة الملاحية .. لكنه نسي ان هذا الاحتكار كان حصلة الدولة اولا .. ولحماية هذا القطاع من الوجود الاجنبى .. الهدف الاول الذي قامت الدولة في عام ١٩٦٤ بالقضاء

عليه بانسانتها للشركة .. واغلاقها مكاتب الاجانب عاد الوضع للخلل ٣٥ عاما كاملة .. بدأ القطاع الخاص بعمل ممثلا للاجانبى .. ثم وكى له ..

والان جاءت الشركات الاجنبية نفسها لتستولى على الوكالة المحلية وتجعل الموازن الوكيل مجرد شريك ولفترة ..

٣. هذا القرار حرم الدولة من الملايين التى كانت تحصل عليها من الشركة العملاقة .. وعليها الآن ان تستمدى مستحقاتها من مكاتب القطاع الخاص .. وطبعاً ليس هناك ارباح

بمستوى الذى كانت تقدمه الشركة العملاقة بطلافاً .. واسألوا وزارة المالية عن الضرائب التى حصلت من هذه المكاتب الخاصة بعد ان سمحت لها باغتصاب اعمال الشركة والخطوط التى تخدمها منذ سنوات بعيدة ..

٤. كان ظاهر القرار تطوير العمل بالشركة

والقضاء على الاحتكار فهل تحقق ذلك في ظل الوضع الحالى .. والان .. بعد عام او اكثر من هذا القرار ماذا حدث .. دارت حرب بين الشركة العملاقة والمكاتب الخاصة .. حول

١. خفض الخطوط الملاحية .. استخدم فيها القطاع الخاص اساليبه المعروفة !!

٢. تخفيض اسعار الخدمات التى تقدمها .. والنزول بها الى حدود .. ابني بهدف استقطاب العملاء وكسب ودهم .. ومن هم العملاء ؟ هم ملاك ومشغلو السفن الاجانب فى الخارج اى ان الصراع كان لمصلحة الاجانب والتخفيف من اعبائهم ؟؟

وبعد نبح البطة .. وزعت على مكاتب القطاع الخاص التى اعتمدت على انها خاصة في كل تعاملاتها واسامت للشركة التى كانت دائما تنهها بانها حكومية ومثلة للحكومة لتبعد عنها العملاء وبهذه القولة خطلت غالبية الخطوط الملاحية التى كانت كلها تخدمها الشركة العملاقة منذ سنوات طويلة

ولم تأت بجديد .. مجرد انها سحبت الخطوط الملاحية من الشركة العملاقة ولم تضيف جديدا لطلافاً .. ولم تحدث تطويرا او تحديثا

الشئ المزيف .. ان سوق الوكالة الملاحية لم يتمشق وايرادات الدولة ذهبت لدرج الراج .. والى جيوب حفنة من الفاسدين في سوق التوكيلات الملاحية

واصبح وضع الشركة العملاقة لايسر عدوا اوحبيها .. لقد تم تخفيض رأس المال الى النصف .. لتواجه استخفاف الايرادات بفعل خطف الخطوط الملاحية ولتنى اصيحت نسبة ملائمة على خدمته

الى سابق عهده ٤٦٪ من حجم عملها السابق وتأثرت ايراداتها بشدة وعمطت معدلاتها هبوط

واصبحت الشركة التى كانت تحقق لعاشق مائتى مليون لاتحقق سوى ٤٥ مليوناً!!!

وبطت ارباحها بشكل كبير وتأثرت بذلك ارباح وحقوق المساهمين والعاملين ..

وبدأت الآن اجراءات العاش الكبير لموظفيها وعمالها تخفيفا من اعبائها .. وتمهيدا لتسريح عمالها صاحبة الخبرة الطويلة .. ليحملوا في مكاتب القطاع الخاص وليزود سوق البطالة باعداد جديدة من العمالة للخدمة صاحبة الخبرة في هذا المجال الفريد ..

كل هذا تمهيدا لان تطلق ابوابها مع نهاية عام ٢٠٠١ حقيقة انه يصعب على الفهم بعض للقرارات التى تصدر من دراسة لاثارها الاجابية والسلبية ..

ان السؤال الملح الذى يطرح على الفهم هل الخصخصة والتطوير .. والقضاء على الاحتكار تجعلنا نهر ملايين الجنيهات فى الهواء .. ونؤذى الى زيادة البطالة وتفتح الابواب لخطر عودة الاجانب مرة اخرى ؟؟

اعتقد ان الامر كان يحتاج الى بعض التروى .. وعدم الانفعال .. واذا كان هدف الخصخصة هو تطوير الوحدات الانتاجية .. فان ماجرى لشركة

القناة للتوكيلات الملاحية ببورسعيد لم يكن قضاء على احتكار .. او تطويرا انما كان قضاء على

أحدى صروحنا العملاقة ولصالح فئة او حفنة من اصحاب المكاتب الخاصة وقوة احتكار من نوع جديد هو عودة الاجانب لتدلى قطاع التوكيلات

الملاحية على الملايين والاعزاء للقطاع الخاص المصرى في مجال الوكالة الملاحية . ■ ■ ■



قطاع المياه



## الخصخصة

في مصر : قطاع المياه

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	نمو خصخصة خدمات المياه	محمد نصر الدين علام	الاهرام	٤٠٩٤٠	١٩٩٩/١/٨	١٠٦
٢	بعض الخصخصة مفيد لقطاع الري	عبد الرسول الزرقاني	العالم اليوم	٢٥٢٩	١٩٩٩/٤/٢٥	١٠٨
٣	خصخصة خدمات المياه : مفاهيم	محمد نصر الدين علام	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٨١	١٩٩٩/٤/٢٦	١١٢
٤	نعم لتسمية المياه	على محمد موسى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٨١	١٩٩٩/٤/٢٦	١١٦
٥	القطاع الخاص يطرق ابواب محطات مياه الشرب	مصطفى خلاص	العالم اليوم	٢٦٧٨	/١١/١٤ ١٩٩٩	١١٨









الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : محمد نصر الدين علام

رقم العدد : ٤٠٩٤٠

تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١/٨

الموضوع الفرعي : في مصر : المياة

المصدر : الأهرام

ومن الضروري وجود رقابة حكومية جادة على شركات المياه وادارة المياه الرقابية بشكلًا متعمد منها أخذ الصفقات الكفافية نحو عدم الضمانة في المياه فيما بين المستعمرين وعدم الاحتكاك والالتزام بالاستراتيجية العامة للدولة نحو اولويات الاستخدامات للمياه وتحديد كميات المياه القليلة لكل شهر وعلى مدار السنة المخططه استيعاب القطاع الخاص والتي بفضل ازدياد عى مستوى التركيز أو الزيادة الثانوية ويجب أيضا أخذ الصفقات اللازمة نحو عدم رسوم المياه وعلى صيانة لأجزاء المثبتة، ومدى التزام القطاع الخاص بالاستثمارات الرسوم كل فترة زمنية ٥ سنوات مثلا، ومن المهم التفتيش الدوري على توزيع الخدمات في حالة لفرار أى رسوم إضافية على المزارعين مع مراجعة شاملة لهذه التطويرات الزيادة كفاءة الاستخدامات المثبتة. وقد يتطلب الأمر فتح مكتب حكوى تابعة إحدى الشركات خاصة لتفتيش شكاوى المواطنين والتحقق فيها، من الخاضع للفتك من التزامها بملفوات الجاهة للقرورة، وأيضا التزامهم نحو توفير الكوابل الكهربائية والمياه للتدسية

وأخيرا، أود أن أوضح أن نجاح أعمال لازيد على أن يكون تصورا لا يمكن أن يكون عليه من القطاع الخاص في إدارة المياه في مصر جنسا إلى جنب مع الحكومة لتحقيق التطوير للمثل لهذا التهم، والفرع أن يكون هناك حوارا فوصا حول هذا الموضوع، وخاصة أن أعداء كثيرة ومشاركة تشمل الجواب الفنية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وتحتاج إلى حبرات عبيدة حتى تتكامل جواب هذا القصور، وعليه من خدمة لولوج والوطنيين.

في مجال امدادات مياه الشرب يستطيع القطاع الخاص استكمال البنية الأساسية من شبكات امدادات المياه وشبكات الصرف الصحي ووحدات للعلاجية مما يرفع من على كفاءة الحكومة أعماء هذه الاستثمارات وكذلك الأعياء الأولية والقطاع الخاص أيضا يستطيع للاستعمال الفعالة في إدارة مياه الري وتنفيذ الاستثمارات المطلوبة للاستخدامات المائية وتبوير الموارد المائية للشرايع المفعلة مثل التوسع في إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي والمياه الجوفية للشحان وتطوير الري السطحي واستكمال شبكات الصرف الحالي. ذلك بالإضافة إلى العبيدة الجادة للترع والمصارف ويبدو أنه ليس هناك عائق أمام القطاع الخاص لهذه في إنشاء شركات وإمدادات مياه الشرب على أن يتم زيادة الرسوم الحالية، وما يجب القطاع الخاص ويشجع على الاستثمار في هذا المجال، وأد تولى الرسوم على شكل شرايع تزداد مع الاستهلاك، ويما يمدد الأسر محدودة الدخل على حساب الأسر ذات الدخل العاليه والاستثمارات الكبير للمياه، وإذا كان العائق منهما للقطاع الخاص للدخول في مجال امداد مياه الشرب، إلا أنه هناك عبيات كثيرة لسخوله مجال إدارة مياه الري، نذكر منها على سبيل المثال:

١ - عدم التميز الذي توجهه الدولة لخدمات المياه للفرع الزراعي حيث أوجد حاليا أى رسوم على المياه مما يدفع القطاع الخاص الحافز للعمل في هذا المجال علما بأن تكاليف خدمات المياه قد تتضاعف مع تطور هذه الخدمات.

٢ - لتفكير لفرع مياه صغيرة جدا وخاصة في الأراضي الجديدة والتواجد في اجزاء القياس عدلات استؤساء المياه سواء على مستوى الحيازات الفرعية أو على مستوى القياس لفرع مياه مما يتطلب تركيب أجهزة قياس على المساقى أو ترع الشرايع، من الضروري أن يكون هناك فرع جديد لدور الدولة في دعم المزارعين.

٣ - تفاعلة العنصرية المائية التي تفتحت حديثا وخاصة في الريف المصري، وأخذت اشكالا عديدة كلها جتمع أصحاب الحيازات الواقعة على مديات المساقى في الاستعلاء على مزارعي على حيازاتهم من المياه على حساب الحيازات الواقعة ببنهاية المساقى، والهيئات على الترع والمصارف سواء دفع المياه مباشرة منها أو بالاستعلاء على الريتها أو زراعة جسورها أو البناء على هذه الجسور. وهناك أيضا المخالفات لفرع مياه للتشتر في الريف المصري منه سموات عميلة ولم جد حلا حتى الآن من قبل الحكومة مثل مخالفت زراعات الأرز، ومزارع الأسماك غير القانونية، والأراضي الزراعية غير المخصصة وهذا النوع الإحصائي يصعب تهمته على قطاع الخاص لإدارة مياه الري في ظل غياب التدخل الحكومي لردع المخالفين.

يتضح مما سبق أنه للتشجيع القطاع الخاص للدخول في مجال إدارة مياه الري لابد من حل هذه المشاكل والتي تتمثل في إعادة هيكلة قوانين الفرعية المصرية، وحل المشاكل الزراعية والمائية المتكاملة، والاعتماد على مشاغل إدارة مياه الري في ظل الملكية المفعلة للفرع الزراعي، وضرورة إيجاد آلية لتوفير الرسوم للمياه المطلوبة للقطاع الخاص بتفكير خدمته. وقد سبق أن تعرضت في عدد من المقالات لتسليفة لتكسية القضاء على ثقافة الديمقراطية للمياه وكذلك مشاكل الأرز والمخالفات لفرع مياه الأخرى، ولذاي للدخول لها هنا مرة ثانية، أما مشكلة نقلت لتفكير الزراعية فمعظم الطلب عليها من خلال تعميم التجربة الفرعية لوزارة الأشغال العامة والموارد المائية الخاصة بتشكيل جمعيات مستخدمى المياه على المساقى والترع الفرعية مما يسهل التعامل مع مساهمة زراعية لتزاول ما بين ٥٠٠ و١٠٠٠ فدان بدلا من التعامل مع فداد وحيازات زراعية لازيد من الأعداء عيلة. وقد يتطلب الأمر أيضا تشكيل هيئة من مستخدمى المياه على مستوى الفرع الزراعية لتشركة مع القطاع الخاص في وضع اولويات الاستخدامات على مستوى الفرع الزراعي وحل مشاكل التفتيش والادارة وأيضا لآلية توفير رسوم خدمات المياه، فهي مشكلة متشعبة تحتاج إلى استثمار لفرع المياه وخاصة في الأراضي الجديدة في الملدا والقوى مع صغر الحيازات الزراعية وصعوبة الدخل للاستعمرين نحو رسوم إضافية لخدمات مياه الري. وأين هذا يعني عدم مشاركة المزارعين في تكاليف أى تحسين أو تطوير خاص بفرع المياه الزراعية من الصرف للمسا على تطوير وتطوير المساقى حيث يقومون حاليا للتعامل بالمشاركة في هذه التكاليف من ناحية الأخرى الضرب التي يتم تصميلها حاليا على الأراضي الزراعية تمثل مشكولة من المزارعين في إدارة وصيانة للترع لفرع المياه ومنها طرق المياه وقد يمكن استغلال هذه الضرائب كمصدر تمويل للقطاع الخاص لإدارة مياه الري، وقد يستمرز الأمر أيضا دعما مناعيا من الحكومة نظرا للفتك التي ستعود على مياها للخصم نتيجة لتدبير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ للشرايع المتعلقة.



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرسول الزرقانى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع المياة	رقم العدد :	٢٥٢٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٤/٢٥

# 20 مليار متر مكعب حجم العجز بعد ربع قرن « بعض » الخصخصة مفيد لقطاع المرى

حلتا من ذلك وكلك استيراد المياه  
المرى ملنا عند منع القروى تنفيذ  
برنامج لاستيراد انتكليب ومن هذا  
النطاق يعتبر دخول قطاع المرمى  
المرى على تمويل تلك الاستثمارات  
الخصخصة خطوة الوصول لهدف تطوير  
المرى.

## نتائج مهمة

وتتمتع مبررات تخصصية قطاع  
المرى فى مصر - كما يقول الباحث  
مهيوب جهازى فى التقرير الإذارى الذى  
يظهر بورصوى فى مجالات البحوث  
والإرشاد وتحسين التربة وميلتها .  
للمسائل الثلاثة التى تتبنى وزارة  
مكتلة تنبها على مؤسسات وزارة  
الإشغال العامة تتبنى إصلاح المرى  
وزراعة الواسلات تتبنى شأنه : اللوحة  
وجهاز خسون البنية تولى الامور  
للتفتيش بجمعية وزارة المرمى  
للتفتيش فى خمسة العامة وهذا  
القصوى فى التفتيش بولى فى لمباج  
القصوى فى التفتيش بولى فى لمباج  
وخرقة فى محاولة لرفع كفاءة  
الاستثمارات للمرى وتظهر على التفتيش  
الإذارى ليشا وافسما على مستوى  
للمسائل.

وتخرج الدراسة مجموعة من  
النتائج التى وصلت إليها لكتبت فيها  
فى دخول القطاع الخاص فى إدارة  
المرى يعتبر خطوة تطويرية لجهود  
الدولة فى هذا المجال وليس بديلا عنها  
ومن أهم نتائج دخول القطاع الخاص  
فى هذا المجال وضع قصصه المرمية  
والقصص بهما هذا وجود رسوم  
التكليب خدمة المرى وليس للمياه  
القصص.

كما أن لجهود الدولة بالسماح  
لمؤسسات مستخدمى المياه بالتفتيش  
لها بعد أن لكتبت تخصصية  
المرى فى مصر لكتبت المرمية تعد  
شكلا من لشكلا الخصخصة بعد بولات  
فى الانتشار فى رجوع المرمية .  
كما لكتبت المرمية ان تتم  
الخصخصة فى مراحل وأطوار فى  
أثار تخصصية على المرمى حيث  
يسمح القطاع الخاص للمشارك على  
على مناسبات الاستثمارات ورسوم  
القطاع على ملك تنمية تطويرية  
قادرا على مصاد رسوم خدمة المرمى  
الجديدة . وكل ذلك يستلزم بالتكلم  
على الاقتصاد القومى حيث سيزيد  
الإنتاج الزراعى ويتحقق وفر كبير م  
المياه يساعد على تنفيذ مسوحات  
الزراعة المرمية

إدارة المرمى والقرع الفرعية بمنطقة  
الجسمية . وتضمن استمرارية تدفق  
المياه وتنمية وإدارة الاموال اللازمة  
لصيانة المنشآت والمعدات والمسابلي  
وقد أوجدت الجمعيات مؤنزة كاتبة  
لتفتيش وصيانة المرمى وتظهر بعض  
الدراسات ان جمعيات مستخدمى المياه  
تجسد فى تصديق المرمية من  
الدراسات دراسة فى زيادة كفاءة  
توصيل المياه وانخفاض تكاليف الضخ  
للمشارك زيادة الاستثمارات الزراعية  
والتخلص من عدم جالة توزيع المياه  
بين المسمى . ويمكن استيراد نجاح  
مستخدمى المياه حالها لتطبيق  
التخصصية فى قطاع المرمى . لأن هذه  
الجمعيات ما هى إلا صورة بديلة أو  
أولية من مشاركة القطاع الخاص فى  
إدارة هذا القطاع المرمية والمهم فى  
مصر .

وتعتبر عملية استيراد التكليب  
القضية لجمعيات مستخدمى المياه من  
أهم لشكلا أو المسائل فى التنفيذ من  
الوصول لتطوير المرمى . للمفهوم جديد  
على مصر ولم يكن هناك لمباج قانونى  
إلى أن صدر القانون رقم 213 لعام  
1994 حيث يسمح لجمعيات مستخدمى  
المياه باستيراد التكليب لخدمة المرمى  
والذى يعد الخطوة الأولى على طريق  
تطبيق التخصصية فى قطاع المرمى .  
تظهر كمية المرمى لإلا طما أن  
تطوير وتحسين المرمى فى مساحته تزيد  
على 6.7 مليون فدان يقدر القومى ليه  
بمعدل عام 2025 . ولكن بالموسم  
تكاليف تقديرية تبلغ 26 مليار جنيه .  
وتحاول الدولة كما يشير المرمى واجدة  
فى الحصول على القومى وانتم تنظيم  
ذلك إلا أن خضمانه المرمى لتقف

## ■ جدول المرمى الزرقانى ■

دراسة علمية طرحت القضية فى تسلااتها والتمت لنا الاجابة . السؤال  
الاساسى بالازم : ان يتجاوز حجم المرمى للمباج فى مصر عام  
2025 حجم 70.8 مليار متر مكعب فى حين سيسجل حجم الاحتياطيات إلى  
91.54 مليار متر مكعب بعد ربع مرمى 2074 مليار متر مكعب سيتم  
تغطية المرمى فى الانتشار ان مرمىنا الحالية لا يتجاوز 55.5 مليار متر مكعب  
الدراسة لكتبت الاجابة فى لكتبت من زاوية منها لخدمة دخول القطاع الخاص  
فى إدارة قطاع المرمى بمصر كخطوة تطويرية لجهود الدولة وليس بديلا عنها  
كشيرة إلى وجود أساس لهذا الدور الذى يجب أن يتم بالتفصيل . فوالله و  
الصور المتخصصة والتقنيات المختلفة فى هذه الدراسة .

مناقشتها الدكتور محمود لهرزى وزير  
المرى إلى أن وزارة الاشغال تدير  
شبكة النيل والمصارف من خلال عدد  
من الأجهزة وتماثل الشبكة التخصصية  
من مجموعة من المشاكل وقامت الدولة  
باعداد مشروع قومى لتطوير بواجه  
أخرى رئيسية تتمثل فى التكلفة وكيفية  
استيرادها ومن يتحمل لها وكيفية  
الانتاج الفلاحين والمزارع الذى يعود  
طوبى من وراء التفتيش . وراقبت هذه  
القضية تم إنشاء جمعيات مستخدمى  
المياه غير الحكومية . ولقد جهر  
الاساسى لخصخصة المرمى فى مصر  
يسلكها ويشكلها ويراقبها امصارها  
بفرص يتحسن وترعى واستخدم  
المياه بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق زيادة  
فى الانتاج الزراعى وبالتالى تحقيق  
مقل لطفى المرمى وذلك من خلال  
تحسين أداء شبكة المرمى .

## مدخل الخصخصة

وتسمى جمعيات مستخدمى المياه  
لتطبيق بعض الامام المرمية منها .  
المشاركة فى تفتيش وتصميم وتنفيذ  
شركات المسمى وتشغيل وصيانة

توضح الدراسة التى اصفا الباحث  
مهيوب جهازى للحصول على للتفتيش  
من كاتبة تجارة عن خمس حول إمكانية  
تطبيق التخصصية فى قطاع مياه المرمى  
أن عرض المرمى للتفتيش لكتبت  
للتفتيش بربط بعدة عوامل سياسية  
والتخصصية والتكنولوجيا ويحول بأن  
حصة مصر من مياه النيل تعد لهرزى  
الاساسى للمياه فى مصر وتصل إلى  
55.5 مليار متر مكعب سنويا وهذا  
الكمية 1959 مع السودان ومن الممكن  
زيادة الكمية بنحو 17.5 مليار إلا أن  
ذلك صعب التحقيق لارتباطه بالقرتب  
على دول حوض النيل والاقرب للتنفيذ  
مشروع قناة جرنيلجى الذى يزيد حصة  
مصر بنحو 2 مليار متر مكعب .  
ويصعب سيطرة بعد أن حصة المرمى  
للتالى الحالية والمستقبلية ان يزيد علم  
2025 على 70.8 مليار متر مكعب  
ويطابق ذلك بحجم المرمى الحالية حتى  
تسقى قسم الزراعة والقرب والمساهمة  
وغيره لتزود بنحو 91.54 مليار  
يستطيع ان مصر تولاه 2074 مليار  
متر مرمى ماليا .  
ويظهر فى لكرات لكتبت شارك فى



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرسول الزرقان
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع المياه	رقم العدد :	٢٥٢٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٤/٢٥

# الخبرة مرفوضة بالطريقة «التقليدية»

لكن ماذا يقول والخبراء رأى حول النتائج التي انتهت إليها الرسالة العلمية من نقاش تتناول شخصيات الري ووضع تسعيرة لخدمة المياه وتطوير قطاع الري بشكل عام.

يؤكد الدكتور نصر الكزاز استنساخ الاقتصاد الريفي بزمالة الأزهري مشكلة جديرة بالثاني التي ستواجهها مصر في المستقبل القريب، لو تمديد برنامج الإصلاح في عدة محاور سواء بالنسبة للموارد أو الاستثمارات ويؤكد جميعات مستخشي للمياه على المساعي والقرع الفرعية وفي الأراضي الجديدة. أما بالنسبة لخصخصة مياه الري بالشكل المخصص للخصخصة فلا يمكن لأحد أن يقبله لكن يمكن للقطاع الخاص أن يشارك في تنفيذ بعض الأعمال الخاصة بتطوير الري والصرف تمت لتصرف الدولة. كما لا يمكن أيضا وضع تسعيرة لمياه الري، فالدلال أن يقل هذا طالما بأنه يقوم حاليا بدفع جميع تكاليف نقل المياه للمياه من خلال جميعات مستخشي للمياه كما يرفض الدكتور الكزاز فكرة التفرع والقرعات حتى في المياه الري يجب أن تبقى بشكل كحل في يد الدولة.

## تروكيب علاقات المياه

ويطالب الدكتور بهج محمد سالم وزير على الاقتصاد الزراعي بضرورة وضع علاقات ومواسير في الحقل لإلزام القاح بمسئولية التفرع لكل فدان. ويرفض بشدة خصخصة المياه الري التي هي حتى دخول النظام في BOT لتعظيم كفاءةه وإلزام في هذا سيؤدي إلى رفع سعر المياه على المزارعين. وأرجح أن شياء الدولة بفصاح لروبيد مستخشي المياه والتضخم لها لا بد حجر الأساس لتخصيص مياه الري لأن هذه الجمعيات التي هي مساهمات عامة والتي يشرف عليها ويديرها فلاحين أنفسهم. وهذا شيء بعيد عن نظام الخصخصة التقليدية الذي لا يمكن أن يحدث في قطاع الري بأي حال من الأحوال.

## خطوة تكميلية

أما الدكتور محمد مياي الاستاذ بالمعهد الأريسي وللمياه بزمالة الأزهري أن دخول القطاع الخاص في إدارة تكميلية لجهود الدولة في هذا المجال وليس بدلا عنها. ويرفض بشدة وضع تسعيرة للمياه. والقل أن الفلاح يدفع مقابل تكاليف خدمة الري لأنه هو الذي يشترى ماء الري الذي يقوم بفتح القرعة للسلي وهو الذي يقوم بفتح السلي أو تحويلها وإرسالها محطها. كما يرفض الدكتور زكريا يوسف الكليل لتغيير في الهيئة الزراعية بشدة تطبيق نظام الـ BOT في الأراضي الزراعية لأنه سيؤدي إلى وضع تسعيرة للمياه على المدى الطويل. ويضرب الدكتور سعد الكليل مدير مشروع المصنعة اليدوية بالقرع الصغيرة بالمعهد وإلزام وتأسيس قطاع الري سائلا وبشدة على التنازل التي انتهت إليها الدراسة. وقال إن العمل الأكاديمي فيه الواقع شيء لغيره. لخصخصة إدارة الري لا يمكن حدوثه ولا يمكن أن تكون حتى خطوة تكميلية لجهود الدولة في هذا المجال. كما أعترض بشدة أيضا على وضع تسعيرة للمياه ورفض مرسوم جديدة وقال إن جميعات روبيد مستخشي تقيم جدول كبير في تصنيق الري. وأن نبحث بشكل كبير في تقليل الفاقد من المياه.

ويؤكد الدكتور يحيى الجمل أمين عام مركز البحوث للمياه بشكل أو بآخر ما ذهب إليه من ضرورة تخفيف لفة أوضاع بؤله أن خصخصة مياه الري وتصميمها لمر غير بارز. وأن هناك مخروعا قريبا لتطوير الري تنفذ الدولة حاليا سيساهم بشكل كبير في تصنيق المياه قطاع الري.

ويوافق الدكتور محمد اللطيف عبد الحميد استنساخ الاقتصاد لتكميلية السمات للقطاع المائية على ما انتهت إليه الدراسة من نتائج وإلزام للتعلم من

دخول القطاع الخاص في إدارة الري وما نتج من وضع تسعيرة لخدمة الري وتطبيق نظام الـ BOT في المدن الزراعية القديمة؟ حيث تستطيع من خلال هذا النظام حق ترع جديدة وإنشاء لبار جوفية يمكن أن تساهم في زيادة كفاءة الري. وأرجح أن الخصخصة ستتم على مراحل وستكون ضمن منظومة متكاملة من الإصلاح الاقتصادي.

**مدير عام التوجيه  
المائز بوزارة الري**

**مستحيلة!**

أكد المهندس عصام بركات مدير عام التوجيه المائز بقطاع الري بوزارة الأشغال العامة والوادر المائية أن دخول القطاع الخاص في المياه إدارة الري — من خلال روبيد مستخشي المياه — يعتبر خطوة تكميلية لجهود الدولة وليس بدلا عنها.

كما أكد أن مواجهة المعوز للمائي الذي قد يصل إلى مليوني مزارع متروك مكتب في عام 2025 يمكن أن يتم من خلال عمل تطوير جديد لقطاع مياه الري وتطوير جديد روبيد واتصالات مستخشي للمياه. بالإضافة إلى تنفيذ مشروع جوفيا في السودان وتمثيل لفضل الإنتاج من طريق الهيئة الوراثية.

ورفض المهندس بركات بشدة خصخصة إدارة قطاع المياه ووضع تسعيرة للمياه وقال إن هذا شيء مستحيل والفلاح لن يتقبل هذا مؤكدا عدم وجود نية لتغيير في هذا الاتجاه. وقال إن موارد المياه مصنوعة ومجالات زراعتها تحتاج إلى جهود بالغة ونحن في لشد الصلحة بالفعل إلى تجاوز المعوز المائي الذي يمكن أن يحدث في المستقبل من خلال الاستغلال الأمثل والتكديس لكل قطرة مياه متاحة.

وقال إن خصخصة هذا القطاع والمهم والصحي شيء مرفوض. لخصخصة إدارة ولا خصخصة ملكية. ووضع تسعيرة للمياه أيضا شيء مرفوض وأن يتقبله أحد. لقد حاولنا وضع عدادات تجريبية لمرعة حجم المياه التي يشتمها الفدان في بعض الأماكن. تفشل هذا كانت النتيجة؟ الفلاح رفض هذا بشدة. رغم أن هذا كان عملا بحثيا لاعلاقة له بتخصيص المياه وأوضح أن الواقع المعسري شيء وكلام الأكاديميين شيء لغيره. وسنضيف نظام العدادات في بيرو وإيطاليا ودومانيا لتتنبأ فضلا عن تلكلت الاستعمال عالية جيد. حيث سنحتاج لخدمة وجيش من الموظفين ويقول فلاح على ناقص تكلفة زياته.

ولكن أن تطبيق نظام الـ B.O.T في قطاع الري لاصحاح في الأراضي القديمة ولا يتقبله أصحاب شركة حق امتياز لفترة قد تصل إلى 50 أو سائح عام لتسخدم في المياه بشكل أو بآخر. هذا لا يمكن أن يحدث لسماء النيل يجب أن تظل تحت إشراف الدولة. لكن يمكن أن نستخدم في B.O.T أن نستخدم في حق ترع للجمعيات الجديدة أو عمل أبار. لكن الأراضي القديمة لا





الموضوع الرئيسى :	التخصصة :	اسم كاتب المقال :	عبد الرسول الزرقان
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع المياه	رقم العدد :	٢٥٢٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٤/٢٥

هل يعود القطاع الخاص في مصر لتقديم خدمة تقديم المياه في الماضي القريب كانت الشركات الخاصة تقوم بذلك من خلال حق الامتياز الممنوح لها في المدن الرئيسية وانتهى ذلك مع الستينيات وتاميم هذه الشركات وتحويل جميع خطوطها والتزاماتها إلى الدولة.. الآن نحن في آخر شهور القرن العشرين لاختلاف الوضع العام وتدهور وضع قطاع مياه الشرب فهل يمكن للقطاع الخاص العودة مرة أخرى للمشاركة في إدارة مرفق مياه الشرب؟ مجرد سؤال نطرحه من خلال دراسة علمية وكراه الخبرات.

**أكثر من طريقة لشارة**

**القطاع الخاص في ادارتها**

# « قيود » على خصخصة مياه الشرب

نضع القضية في الأخر العام لهذا. حيث تحتاج مصر سنويا إلى حوالي 4 مليارات متر مكعب من مياه الشرب وتتأخر هذه الكمية تبعا للتو الكفاي وتمحين مستوى للمياه ونجاح خطط الترشيد وتخطي نسبة الفاقد التي تصل في كثير من الأحيان إلى 50٪. وتؤكد كل الدلائل العملية للسلطة لتطبيق الخصخصة في هذا القطاع المجهول يقول د. عبد الحليم عبد الحميد لستاذ الاقتصاد بالأكاديمية قساعات العلوم الإدارية إن ذلك سيساهم في توصيل المياه النقية بأسعار معقولة للجميع، وسيجذب استثمارات كبيرة لهذا القطاع ويمسك على توفير موارد مالية متجددة تضمن كافة احتياجاته والصيانة وإجراء قروضات للتطوير.

ويطرح الخبراء المعنية لشارة القطاع الخاص في إدارة هذا المرفق ويقول بشروطية التعامل مع مشروعات البنية الأساسية على أنها مشروعات تجارية وليست مرفق خدمات حكومية فقط. كما يجب إتاحة الفرصة للتنافس من أجل تقديم خدمات لهذه المرافق. كما يجب تشجيع الاستثمار الحكومي ليقصر على وضع السياسات وإيجاد التمويل التقني، والتوجيه والتأهيل والمراقبة الصارمة.

ويشير إلى ما يعانيه هذا القطاع من مشاكل إدارية ناتجة عن تعدد الجهات المسئولة عن هذا النشاط. وكذلك بعض المشكلات المالية حيث يعتمد التنظيم المالي لهذا القطاع أساسا على دعم الدولة. وهذا مرفق غير سليم، لأن هذا القطاع يجب أن يعمل على أسس اقتصادية صحيحة. وهذا سيترتب عليه

تقديم خدمة جيدة وتوفير المياه النقية، والتقليل من الفاقد الذي وصل إلى مليون متر مكعب يوميا وهذا شيء خطير للغاية. إن الدولة يجب أن تدعم للتأهيل بدلا من تسخيرها للاحتكار في شكله الحالي، وأن تصدر قوانين وتنظيمات تؤيد لتحقيق كل هذه التوجهات.

**د. محسن الحضيري:**

**الخصخصة أمر غير مقبول  
لا يجب التفكير فيه**

**د. حمدي عبد العظيم:**

**العمل في مقود الخدمات  
والتأخير والـ B.O.T**



اسم كاتب المقال : عبد الرسول الزرقان  
رقم العدد : ٢٥٢٩  
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٤/٢٥

الموضوع الرئيسي : الخصخصة  
الموضوع الفرعي : في مصر : قطاع الحياة  
المصدر : العالم اليوم

ويوضح الباحث مذهب مولهده مصمود في دراسة له عن خصخصة مياه الشرب أن الإجازات القطاعية لا تضمن لتحقيق أية أهداف اقتصادية محددة، مثل تحديد حد أدنى العائد أو تخفيض مصاريف التشغيل، أو تحقيق ثقة المستهلك، حيث إن حرية الأمان للأوسني في ذلك محدودة للغاية. وتهدف سياسة الدولة في هذا القطاع إلى عدم تعديل أو تحويل أسعار المياه التي يتعامل بها وتلك الأملف الاجتماعية وسياسية، وفي حالة زيادة أسعار عناصر لتكاليف فإن الموارد المالية المطلوبة لتحويل هذا العجز يتم توفيرها عن طريق الموازنة العامة للدولة. يأتي ذلك على خلاف مشاركة القطاع الخاص التي تقوم على ضمان استقلالية الوحدة الاقتصادية التي تدير الفرق العام وتحقق أعظم عائد، ولعل من هذا سيؤدي إلى وضع تسعيرة جديدة تمكن ويوضح تكاليف توفير هذه الخدمة بشكل جيد.

ويشير الباحث مذهب مولهده مصمود إلى برنامج عمل لإصلاح قطاع مياه الشرب يشمل وضع وتصميم خطة عمل شاملة ومجموعة من القوانين والسياسات التنظيمية والإصلاحية لقطاع مياه الشرب. بالإضافة إلى تقديم اللوحة الفنية لتوزيع وأعداد قنية المناسبة لتزويد القطاع الخاص مهمة تقديم مياه الشرب للمستفيدين في مصر. ويشمل البرنامج الحصول على دعم وتوجيه للأوسنات المالية الدوائية لمساعدة عملية التحويل بالإضافة إلى إنشاء أجهزة لا مركزية مستقلة تقوم برسم وتوجيه السياسات لتنشيط القطاع الخاص في دوره الجديد. وكذلك ضمان الحكومة للفرات الخاصة التي تتعامل في هذا القطاع باتباع سياسات مالية تكفل لها استرداد التكاليف وتحقيق ربح مناسب يتناسب والاستثمارات التي يتم تنفيذها لهذا القطاع مع أهداف الشركات الحيوية الكلية والتسهيلات اللازمة للاقتصاد من المؤسسات المالية.

ويطرح الدكتور حمدي عبد العظيم استاذ الاقتصاد وعميد أكاديمية الصفات العلوم الإدارية بطنطا سابقا وجهة نظر مختلفة فهو يرى أن هذا القطاع الحيوي يمكن أن يدار من خلال نظام B.O.T لتحويل وإنشاء القطاع الخاص لمحات

معالجة مياه وإقامة وتشغيلها وصيانتها لفترة زمنية متفق عليها ويتنازل هذه العقود برن عبه تحويل وإدارة وصيانة المشروعات من على كامل الحكومة. وقد قامت الحكومة للصورية مؤخرا باتباع هذا الأسلوب في عدة مجالات. كما يمكن الحكومة أن تعتمد في تشغيل مرافق المياه على عقود الخدمات. حيث يمكن بموجب هذا النوع من الصفود أن يتعاقد الفرق الحكومي مع شركة خاصة لأداء مهام محددة مثل فرامة المعالجات.

وهناك عقود أخرى تسمى عقود التجميع حيث يتبع هذا النوع من العقود الشركات الخاصة أن تقوم باستكشاف للسلطان من الجهات الحكومية وإقامة جميع مهام التشغيل وغيرها نظير مبلغ معين مع السماح للاستثمر بتحويل رسوم مقابل الخدمات الخاصة. ويعترض النقيب الاقتصادي الدكتور محمد الفضيزي على خصخصة مياه الشرب ويقول إن أمريكا نفسها لا تسمح بهذا النوع من الخصخصة لأنها عرفت خدماتها تفرح اسمها للتصوير وتراف اسمها جميع أجهزة الرقابة الحكومية، وتشرط عليها مؤسسات قوية لضمان عدم التلاعب بالمواصفات الفنية أو بصفة الموازين، ومن هنا فإن الحديث عن خصخصة مياه الشرب أمر غير وارد وغير مقبول. لا يجب بأي حال مجرد التفكير فيه حتى لا يأتي يوم يخرج علينا أحد الإدارات ليطلب خصخصة الجيوب أن ما نسمع به فقط هو إنشاء شركات تخرج اسمها الجلفيز، وتراف أعمالها ويتركة جميع الأجهزة الحكومية.

ويضيف د. الفضيزي أن الشكك الذي يعتري هذا مجال مياه الشرب يمكن حلها من خلال اختيار القيدة العلمية والإدارية التي تعمل مواصفات خاصة، فهو يستشير أن تتبع تسعيرة مناسبة لمياه الشرب بحيث تمكن جزأ كبيرا من التكاليف الاقتصادية لتوفير خدمات المياه. كما يستشير هذه القيدة أن تضمن التكرير من الأوضاع الخاطئة الموجودة بهذا القطاع.

وتعود إلى الدراسة التي أعدها الباحث مذهب مولهده مصمود ويوجد فيها العديد من الملاحظات والتقود على خصخصة مياه الشرب ويقول إن على رأسها القيود السياسية وكذلك القيود الاجتماعية ويمكن تقاسي ذلك من خلال اختيار أسلوب الخصخصة لللائق بعيدا من البيع الكامل يتم اتباع أسلوب عقود الإدارة أو مشاركة للمستثمرين الحكومة في ملكية تلك المنشآت وهو ما يسيء للغاية لعل على تسخير الخدمة كما يمكن توفير ضمانات تمنع حدوث أي تجاوز كان ينص على ذلك صراحة في عقود الإدارة وعمرها يتوقف نجاح عملية الخصخصة على نوعية البيئة من خلال إعادة النظر في التشريعات وإعادة ميكة السياسة العامة.

ويطرح في هذا السياق الخبير الاقتصادي الدكتور منير هادي عدة أساليب وطرق لتطبيق للخصخصة منها تلك الأساليب التي تنطوي على بيع جزئي أو كلي لصفة الحكومة في ملكية المنشأة وتشمل: الفرار العام للأسهم، وتحليل العاملين وإعفاء مجلس الإدارة للمنشأة وبيع الأصول. كما أن هناك أساليب أخرى لا تتضمن عملية البيع وتشمل: تقسيم المنشأة إلى وحدات مستقلة، والخصخصة من خلال جلب استثمارات خاصة أجنبية، والتأجير وعقد الإدارة وطرق حق الامتياز التي سبق الإشارة إليها. وبصفة عامة فإن تنفيذ للخصخصة في هذا القطاع يجب أن يتم بشكل تدريجي وعلى مراحل حتى لا نعيم كل مرحلة قبل الدخول في المرحلة التالية للاستفادة من الواقع الحالي وعدم الانحراف بمصالح الاقتصاد القومي



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	إسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعي
الموضوع الفرعي :	في مصر : المياه	رقم العدد :	١٥٨١
المصدر :	( مجلة ) الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٩ / ٤ / ٢٦

## خصخصة خدمات المياه .. أم تسعيرها؟

مع تعدد الآراء حول فكرة خصخصة مرفق المياه أو تسعيرها أو الاكتفاء بخصخصة خدماتها تمرض حقيقة هایدبارك هذا الأسبوع مقبلين مهجين المقال الأول للدكتور محمد نصر علام ويدعو إلى الخصخصة الرشيدة لخدمات المياه في إطار رؤية متكاملة لهذا الموضوع الحثيث والمهم من خلال تحديد أهداف الخصخصة والاجراءات الحكومية المطلوبة مع تناول لأهم مجالات الخصخصة ومنها ما هو قائم بالفعل ومنها ما هو متوقع خصخصته في المستقبل القريب ويختتم - علام مقاله بعرض التوابت والمحددات والضوابط التي يجب أن تراعى في خصخصة خدمات المياه. أما مقال د. علي محمد مرسى فيؤيد فكرة خصخصة المياه ترشيدا للاستهلاك من ناحية وخفض الأعباء المالية الجملة على ميزانية الدولة في الصيانة والتشغيل سواء لمطبات وشبكات مياه الشرب أو شبكات الصرف الصحي ومصططها. ويعني هذا أن المسألة تحتاج إلى مزيد من المناقشة نظرا الحيوية مرفق المياه من ناحية وللبعد الاجتماعي الذي تراه الدولة في مجال الخصخصة من ناحية أخرى.

### المحور

خصخصة خدمات المياه ، عندما تكون رشيدة وواعية، ستؤدي بلا شك إلى تحسين مستوى هذه الخدمات من حيث نوعية وكفاءة الأداء ، وستؤدي أيضا إلى توصيل هذه الخدمات إلى المناطق التي تفتقد إليها في الوقت الحاضر حيث إنها وسيلة فعالة لجذب استثمارات وطنية وأجنبية توفر على الدولة القروض التي تستخدمها حاليا للتوسع في شبكات المياه ومرافقها، وقد توفر الخصخصة على الدولة أيضا جزءا من الميزانية الكبيرة التي تخصصها لدعم تكاليف تشغيل وصيانة هذه الشبكات من خلال ترشيد هذا الدعم وتوجيهه إلى مستغنيه. والخصخصة الرشيدة التي نخصدها هي الخصخصة المالية للاستثمار الملائم الخاصة والتي تضمن برقية حكومية إيجابية تنظم القطاع الخاص بحسن الأداء.



● يشرف عليها :  
أحمد يوسف القرعي

إذا كنت تريد أن يبارك  
بهدية هایدبارك حيث  
يستطيع كل إنسان أن  
يقول ما يشاء وتعتبرها  
دليلا على الجعسر الطيف  
وحرية الكلمة فإن من حق  
مصر أيضا أن تفسر  
بازدهار الحرية فيها بغير  
قيود وكديل على ذلك  
لتقوى أسبوعيا وشعارنا  
صراع الأكره هو القوة  
الخاصة تقدم لنا



الموضوع الرئيسي : الخصخصة  
الموضوع الفرعي : في مصر : الحياة  
المصدر : ( مجلة ) الاهرام الاقتصادي  
إسم كاتب المقال : محمد نصر الدين علام  
رقم العدد : ١٥٨١  
تاريخ الصدور : ٢٦ / ٤ / ١٩٩٩

أ.د. محمد نصر الدين علام

استاذ هيئة التدريس في الاقتصاد والتمويل - جامعة القاهرة

## مفاهيم حول خصخصة خدمات المياه

وهي الخصخصة التي لا ينتج عنها زيادة أعباء الأسرة المصرية وخاصة المصدرة النحل ، وهي التي لا تتعارض مع ممارسة الدولة لسيادتها على الموارد المائية للبلا. وتحقيق هذه الخصخصة الرشيدة لخدمات المياه ليس بالأمر اليسير بل من الصعب تحقيقه إلا في حالة وجود رؤية متكاملة لأهداف الخصخصة وأدواتها ومحدداتها مع تحديد خط فاصل بين دور القطاع الخاص ودور الحكومة في تنظيم وإدارة وتنمية هذا المرفق الحيوي للمهر. ونحاول في هذا المقال عرض بعض جوانب هذه الرؤية المتكاملة، من منطلق تفهمنا لتجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال في الأخذ في الاعتبار أهمية المياه وتنظيمها في مصر خاصة مع تطلعاتنا المستقبلية للتوسع الكبير في الأنشطة العمرانية والزراعية والصناعية والتجارية من خلال المشاريع المتعلقة في شرق القاهرة وخليج السويس وترعة السلام وجنوب الوادي، والتي أوشك بعضها بالفعل على الانتهاء. ونبدأ هذه الرؤية بتصور لأهداف ودواعي خصخصة خدمات المياه بناءً على السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملحة للحكومة وبرامجها للتنمية المتعلقة. وهذه الأهداف يمكن إيجازها في النقاط الست التالية:

١ - تحقيق للتناغم المفقود في الأداء بين القطاعات الإنتاجية الخاصة منها وكذلك العامة والتي تم خصخصة العديد منها وجار خصخصة المزيد. وبين المرافق العامة للدولة وفي مقدمتها مرفق المياه والتي تكتنف بمسألة زائلة وتتم إدارتها من خلال بيروقراطية حكومية لا تتوكل مع احتياجات المرحلة الحالية والتطورات المستقبلية.

٢ - توفير المستوى العالي المطلوب لنوعية خدمات المياه من حيث الكم والكيف للمشاريع الصناعية والتجارية والزراعية المتعلقة، والتي تتطلب مستوى عالياً للتشغيل والصيانة يصعب توفيره خلال الأجهزة الحكومية الحالية.

٣ - تدبير الاستثمارات الهائلة والتي تصل إلى مئات المليارات وللأزمة لتطوير وتحديث واستكمال شبكات مياه الشرب والصرف الصحي، وشبكات الري والصرف الزراعي والتي من الصعب تدبيرها من الميزانية العامة خاصة مع ما تعاشيه من نقص في الإيرادات السيادية، وزيادة في الإنفاق خاصة في المشاريع المتعلقة. وتزويد في عجز الكيزان التجاري.

٤ - توجيه للخزائر الوطنية والراسمال الوطني وكذلك الأجنبي لاستثمارات مهمة وضرورية للوطن والمواطنين بدلاً من توجه بعضها حالياً إلى مجالات استهلاكية وعقارية لا يستفيد منها إلا قطاع محدود من المواطنين ولا تساهم بقاوية في الاقتصاد الوطني بل تمثل عبئاً عليه في أحيان كثيرة.

٥ - رفع جزء من تكاليف تشغيل وصيانة شبكات المياه من فوق كاهل الحكومة من خلال ترشيده الدعم الذي تقدمه الحكومة حالياً لخدمات المياه. ورفع الدعم عن أصحاب الدخل العالي.

٦ - تقليص الهيكل الوظيفي الحكومي وتوزيع الفرص الوظيفية في القطاع الخاص لاستيعاب الزائدة والمساهمة في حل مشاكل البطالة الحالية.

وتحقيق هذه الأهداف لن يتأتى بين ليلة وخرى بل سوف يستغرق سنوات طويلة قد تزيد عن عقد أو عقدين من الزمان.

تتمثل أثارها للحكومة في دور التخطيط والموجه العام ويقيم القطاع الخاص بالاستثمار في تشغيل وصيانة وتطوير شبكات المياه تحت رقابة حكومية وإمعية. وستقوم الحكومة أيضاً بتعزيز استثماراتها في الموافقة الرئيسية والمشاريع السيادية مثل مشاريع زيادة إيرادات النيل وحماية جسر النيل وقرى نديا وورشيد والقناطر والمنشآت ومحطات الطلمبات الرئيسية وغير ذلك من المرافق الرئيسية والسيادية. وتحقيق هذه الأهداف سيتطلب العديد من الإجراءات والتطورات والتسهيلات الحكومية نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

١ - إعطاء مميزات ضريبية للاستثمار في هذا المجال مثل المزايا التي يتمتع بها المستثمرون في المدن الجديدة أو المشاريع المتعلقة من إعفاءات ضريبية وإعفاءات جمركية وتجهيز أو حق استقلال أراضي برسم ومزية توسيع قاعدة الملكية للشركات الخاصة التي ستقوم بإدارة الشبكات من خلال طرح أكثر من نصف الأسهم مثلاً في البورصة المصرية مع تحديد حد أقصى للملكية للأشخاص الأفراد أو الجهة المولدة.

٢ - دراسة الإطار الإداري والقانوني للدور الرقابي للحكومة على الشركات الخاصة سواء الرقابية الفنية أو الإدارية، وتحديد الجوانب للمخالفات الإدارية والفنية، وإعداد اللائحة التنفيذية للدور الرقابي واللائحة الجوانب





الموضوع الرئيسي : إسم كاتب المقال : محمد نصر الدين علام

رقم العدد : ١٥٨١

تاريخ الصدور : ١٩٩٩ / ٤ / ٢٦

الموضوع الفرعي : في مصر : المياة

المجلد : ( مجلة ) الاهرام الاقتصادي

هناك استثمارات ضخمة لتحديث أو للتوسع في هذه الرافق. وبعد نجاح هذين المشروعين يمكن التوسع في مدن تحتاج إلى استثمارات كبيرة لتطوير شبكات المياه أو الصرف الصحي لتقييم تجربة إمكانية مشاركة القطاع الخاص في هذه الاستثمارات ومصادر التمويل ودور الحكومة والمواطنين في تغطية هذه التكاليف والاستثمارات. أما بالنسبة لقطاع الكهرباء والصرف فالوضع أصعب من المواقف التي أشرنا إليها أعلاه خاصة مع عدم وجود أي قياسات لاستخدامات المياه على مستوى الحيازات الزراعية أو حتى على مستوى المساكن. وسبق أن أشرنا في مقالات سابقة إلى أنه من الممكن الاستفادة من جميعات مستخدمي المياه التي أنشأتها وزارة الأشغال العامة والموارد المائية لمعامل مياه القطاع الخاص مباشرة بدلاً من التعامل مع المزارعين، وعليه فإن مهمة القطاع الخاص ستتمحور في إدارة الشبكة المائية على مستوى مراكز الري، لتوصيل المياه من القرعة الثانوية وحتى لتسليمها، مع القيام بإجراءات الصيانة اللازمة للترع والمصارف في هذا المركز. والشبكات المائية في المستوى الأعلى من مراكز الري تتكون من ترع رئيسية قد تغذى أكثر من مسافة وذات استخدامات متعددة كالملاحة ومياه الشرب والزراعة. وبالتالي فإن إدارتها تحتاج إلى اتخاذ بعض القرارات السياسية، ونرى أنه من الأنسب أن تستمر الحكومة في إدارتها وتشغيلها بعيداً عن مشاركة القطاع الخاص وذلك على الأقل في المستقبل المنظور.

وتقوم وزارة الأشغال حالياً بالبدء في مشروع تشكيل هيئات مستخدمى المياه على مستوى بعض مراكز الري في الوجه البحرى والوجه القبلى من مملى جميعات مستخدمي المياه ، للمشاركة مع مملى وزارة الأشغال فى حل مشاكل إدارة المياه على مستوى المركز بالتنسيق والتعاون مع هيئات مستخدمى المياه. وبدلاً من انتظار تشكيل هيئات المياه والذى قد يستغرق عدة سنوات من التجارب قبل الوصول إلى التشكيل المناسب وتحديد الصلاحيات، قد نستطيع البدء في توظيف القطاع الخاص في عدة استثمارات مهمة للحكومة وإبرام ترتيبات استخدام المياه اللازمة لتوفير مياه الري لكل من توشكى وترعة السلام بعيداً عن العوائق والعقبات المشار إليها أعلاه. مثل هذه الاستثمارات إنشاء محطات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى بنظام BOOT وذلك نظير رسوم سنوية تسددها الحكومة وقد يشارك فيها المزارعون الذين سيقفون استفادة مباشرة من هذه المحطات. ومثال آخر لهذه الاستثمارات بناء محطات معالجة للصرف الصحى للعديد من القرى والتجمعات السكنية التى تصرف على مصرى بحر حادى والسرو والذين سيتم استخدام مياهها فى تغذية ترعة السلام لتجنب تلوث مياه هذه التربة ونقل التلوث إلى سيناء. ومن الممكن بناء هذه المحطات بنظام BOOT نظير رسوم سنوية تدفعها الحكومة ، ويمكن أيضاً تطبيق نفس الفكرة لترسيب الصرف الصحى والصناعى فى مصرف بحر اللقى والذى يمثل قمة مشاكل التلوث للمياه السطحية فى مصر وله تأثير خطير على الصحة العامة حيث يقوم المزارعون بالمخالفة لقوانين الري والصرف بإعالة استخدام مياهه فى زراعة الأرز والمحاصيل الأخرى. وأقصى التوسعات فى القطاع الزراعى الجديدة تمثل مجالاً مناسباً لتوظيف القطاع الخاص فى إدارة شبكات الري والصرف بعيداً عن الملكية الزراعية المفتقة ومخالفات الري والصرف المنتشرة فى الوادى القديم. ومثال ذلك الأمانة للمياه لشروع ترعة السلام واللى أن تتعلم من القطاع الخاص استثمارات كبيرة بل تشغيل وصيانة وإعانة نظير تعريفة خدمات مناسبة يتقاضاها من المزارعين. ومن الضروري أن تقوم وزارة الأشغال بتعميم تجربتها الرائدة لتكوين جميعات مستخدمي المياه على الأراضي القمية إلى الأراضي الجديدة ، مستخدمين التجربة أسهل هذه المرة نظراً

١. تحديد مجالات وأولويات مشاركة القطاع الخاص في إدارة هذا للرفق الهام وإطار زمني لهذه الأولويات على أن يشمل هذا الإطار بعض المشاريع الرائدة والتي يتم من خلالها تقييم أداء القطاع الخاص وكذلك أداء الحكومة كجهة إدارية ورقابية، والاستفادة من هذا التقييم في تعميم النتائج الإيجابية.

٢. تحديد المؤشرات الفنية والإدارية لخدمات المياه للمناطق والمشاريع المختلفة التي ستطرح للقطاع الخاص مع إعداد دراسات جدوى مبدئية لتوفير الاستثمارات المطلوبة وتعريف الخدمات المناسبة والدعم الحكومي المطلوب لحدوث الدخل.

٣. دراسة إمكانية إجراء دور الرقابة الشعبية من خلال الجمعيات الأهلية بالتنسيق مع أجهزة الحكم المحلي، نظراً للأهمية الحيوية لدور مرفق المياه وما قد تشيبه أي مخالفات في هذا المرفق من آثار اقتصادية واجتماعية وسيئية.

٤. وجدير بالذكر بأنه قد سبق لنا في مقال سابق في يناير من هذا العام استعراض المجالات المختلفة لخدمات المياه التي يمكن للقطاع الخاص الاشتراك فيها. وفي مارس من هذا العام جاءت توصيات المؤتمر الدولي لتكنولوجيا المياه بالأسكندرية لتعزز التوجه نحو تخصصية خدمات المياه وتحدد أيضاً مجالات متعددة لمشاركة القطاع الخاص في خدمات المياه. ومن ضمن هذه المجالات التي فتحت بالفعل لمشاركة القطاع الخاص مشاريع تغطية المياه، وخطوط إمداد المياه للمشايخ والقرى والتجمعات العمرانية والصناعية والسماحية باستخدام نظام BOOT. ومن المنتظر التوسع في مثل هذه المشاريع في المستقبل القريب نظراً للسهولة النسبية لدخول القطاع الخاص بها. أما المجالات التي لها آثار مباشرة على المواطن المصري مثل شبكات مياه الشرب والصرف الصحي، وشبكات الري والصرف الزراعي فهناك الكثير من العقبات والعوائق التي تعترض تخصصية خدماتها. وقد سبق لنا في المقال المشار إليه أعلاه تفصيل هذه العوائق والتي تتمثل في تحديد من يتحمل تكاليف الاستثمارات الكبيرة المطلوبة لتحديث شبكات المياه والصرف القائمة والشبكات الجديدة التي سيتم إنشاؤها، هل المواطنون أم الحكومة أم الائتمان معاً، ولتعريفه للناسية لخدمات المياه وخاصة في المجال الزراعي حيث تعود المواطنون على وصول مياه الري إليهم مجاناً منذ قديم الأزل ، ومشاكل التلوث التي تنتشر في معظم مسطحاتنا المائية، والمخالفات للترابعية لقوانين الري والصرف في القرية المصرية من تعديات المزارعين على مياه وجسور الترع والمصارف وما سبق أن أشرقت عليها في مقالات عدة يظهره «البطولة المائية». ويخول القطاع الخاص لأي من هذين الجانبين سوا.

خدمات مياه الشرب أو مياه الري يتطلب أولاً لتجربة في مشاريع رائدة يتم فيها تطبيق عدة بدائل للتغلب على هذه المعوقات لتحديد أفضل البدائل لتعميم نتائجها. ويمكن تجربة تخصصية خدمات مياه الشرب والصرف الصحي مثلاً في مدينتي منوطسى الكثافة السكانية والمسالمة إحداهما في الوجه البحرى والأخرى في الوجه القبلى ، على أن تكون شبكات المياه فيها في وضع جيد واحتياجات تحديثهما أو التوسع فيها محدود نسبياً لتجربة التجربة في تقييم إدارة القطاع الخاص لمراق المياه والتعريفه للناسية لهذه الخدمات للقطاعات المختلفة من المواطنين بدون أن تكون



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	إسم كاتب المقال :	مهند نصر الدين علام
الموضوع الفرعى :	في عصر : المائة	رقم العدد :	١٥٨١
المصدر :	( مجلة ) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٩ / ٤ / ٢٦

٤ - لن نتجج الخصخصة ولن يتحقق مستوى عال من الخدمات في حال الانتهاكات المالية لقوانين الري والصرف وحماية البيئة، ولن يستطيع القطاع الخاص وحده، بدون دعم ومساندة حكومية، إعادة الالتزام بالقانون للقرية المصرية

٥ - يجب أن تكون هناك خطوط فاصلة بين مجالات الخصخصة والمجالات الأخرى التي لا يسمح للقطاع الخاص بالعمل فيها وهي بالأساس كل ما يتعلق بسيادة الدولة على مواردها المائية.

٦ - عدم السماح بالمضاربة في تعريف الخدمات المائية بل يجب أن تكون تعريف سمة ومتفق عليها بين القطاع الخاص والحكومة يتم مراجعتها دوريا، ويجب عدم السماح بالاحتكار عن طريق تكوين شركات عملاقة تحتكر هذه الخدمات، ومن الضروري مراعاة عدم السماح بتغيير استخدامات المياه بدون تصريح من الحكومة، مع الأخذ في الاعتبار عدم السماح للمستثمرين بزيادة المياه فيما بينهم

٧ - الخصخصة بدون رقابة حازمة ستتنتهى إلى مستوى غير مقبول من الخدمات كما حدث لفترة مع خدمات التليفون المحمول، مع الأخذ في الاعتبار أن سوء خدمة نوع من الاتصالات التليفونية قد يمكن تحمله وتحمل آثاره وتبعاته، ولكن سوء خدمات المياه ستكون عواقبها وخيمة اقتصاديا واجتماعيا.

لخبرة الوزارة السابقة في هذا المجال وأيضا للمساحات الكبيرة نسبيا للحيارات الزراعية لصغار الملاك (٥ - ١٠ أفدنة) وانتشار المزارع الاستثمارية التي تبلغ مساحاتها مئات الآلاف الأفدنة. وتشكيل جمعيات مستخدمي المياه خاصة لصغار الملاك سيسهل كثيرا توظيف القطاع الخاص لإدارة شبكات الري والصرف في التوسعات الزراعية والمشروعات الزراعية العملاقة.

وعودة مرة أخرى للخصخصة الشديدة لخدمات المياه والتي تتطلب أن تكون هناك ثوابت ومحددات تمثل إطارا عاما للعلاقة ما بين المولدين والقطاع الخاص والحكومة، من المهم الاتفاق والمحافظة عليها لضمان استدامة نجاح الخصخصة وتحقيق أهدافها. ومن أهم هذه المحددات ما يلي:

١ - الخصصة لا تكون على حساب محدودى الدخل بل لمصلحتهم. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تعريف الخدمات لتكون من شرائح تشفير مع معدلات الاستهلاك، على أن تكون الشريحة الأولى والمناظرة لمعدل الاستهلاك المتوسط للأسر محدودة الدخل لا تزيد على التعريف الحالية، أما الشرائح التالية فيمكن تصاعدها بالشكل الذي يحفز المواطنين على ترشيد استخداماتهم المائية، وأن تكون تعريف الخدمات المائية الصناعية والتجارية والسماحية أعلى من تعريف الاستخدامات المنزلية ولا يتم دعمها حكوميا

٢ - أن تحقق تعريف الخدمات المائية للاستخدامات المنزلية للعائد المقبول للقطاع الخاص، وغالبا ستضطر الحكومة للمساهمة في تكاليف هذه الخدمات كدعم للمواطنين لمساعدة القطاع الخاص في تحقيق للعائد المطلوب.

٣ - يجب عدم تحميل المواطنين أى تكاليف خاصة باستكمال شبكات المياه أو الصرف الصحي أو وحدات تنقية المياه أو وحدات المعالجة، حيث إن الحكومة مسئولة عن توفير هذه المرافق الأساسية للمواطنين، ويشارك المواطنون كما هو في الوضع القائم حاليا فقط في مصاريف التشغيل والصيانة وكذلك مصاريف الوصلة الخاصة من الشبكة الرئيسية إلى الملكية الخاصة. وينطبق هذا الوضع نفسه على شبكات الري والصرف حيث إن الحكومة مسئولة عن شق الترع والمصارف وتوصيل مياه الري للمزارع القائمة والتخلص من مياه الصرف الزراعي، أما المزارع فهو مسئول عن المسقى التي تعمل المياه من شبكة الري إلى مزرعته وعن المصارف العائلية الخاصة به، ومن الممكن أيضا مطالبة بالمشاركة في تكاليف تشغيل وصيانة الشبكات العامة للري والصرف.



الموضوع الرئيسي :	التخصصية	إسم كاتب المقال :	علي محمد مرسى
الموضوع الفرعى :	في مصر :	رقم العدد :	١٥٨١
المصدر :	( مجلة ) الأهرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩ / ٤ / ٢٦

” إن الحرص على السير في زفة كل شئ ببلاش والحكومة عليها أن تعلم وأن تتابع وأن توفر الأكل وأن توفر الشرب وتبني المساكن وتتشن البنية الأساسية في المجتمعات الضعيفة الجديدة.. ثم كل شئ.. ببلاش.. ونحن نتفرج ونقول هذا واجب على الحكومة لأنها جارية لضرائهم وأتأله أريد أن اطرح الموضوع من مفهوم اقتصادي، ولكن من مفهوم الحرص على مصلحة الوطن والمواطن وترعيه الاستهلاك وفي ذلك حماية للدخل القومي.. ورفع مستوى حياة المواطن والأسرة المصرية،

“

دكتور/ علي محمد مرسى

استاذ الكيمياء - كلية العلوم - الزقازيق

خبير التقييم البيئي ومعالجة مياه الشرب وللصرف الصناعي

## نعم لتوفير المياه .. ترشيدا للاستهلاك

قبل انتشار شبكات الصرف الصحي في وجود الخزانات والطراشات في كل منزل.. كان الأب والأم يحرص على إصلاح الحنفية فور حدوث أي تسرب للمياه حتى لا يمتلئ الخزان ويتبع ذلك رفع شئ كمسح بأسمار مكلفة ومجهدة لميزانية الأسرة.. كان هناك ترشيد من واقع مسئولية كل منزل في استهلاك المياه في الاستعمالات المختلفة وحرصا على تقليص قيمة فاتورة المياه وثمن الكسح الذين يتبعان ذلك بالدرجة الأولى ولكن الآن وفي مجبوبة العيش قياسا لماضى وإنشاء شبكات الصرف الصحي أصبح المواطن في أي موقع لا يهنيه تسرب أو إهدار المياه في المنزل أو أي مكان لأنه لم تعد هناك مشكلة كمسح وثمن فاتورة المياه محدودة ولا داعي للمسك أو أي وسيلة لشبكة المياه لدى المستهلك لأن تكلفة الصيانة أعلى.. أما بالنسبة لجياه الصالح الحكومية وبغيرها فلا توجد مسئولية على إهدار.. كل ذلك أدى إلى ظهور وتفاقم مشكلة الصرف الصحي.. التي لوئت الحياة من جوانب.. وبالتالي انتشرت الأراضي القروية عينا وتصلت وزارة الصحة أعباء جديدة لخطابات العلاج والأجهزة الطبية اللازمة.. وبات الجميع في شتى المناسبات يتكلمون عن مشكلة شبكات ومحطات الصرف الصحي، ومحاولة تحميل الدولة مسئولية كل شئ دون أن يفكر أحد في أصل وجذور المشكلة.. وهل من المفعل أننا نفسد وعلى الحكومة أن تدفع الثمن لتصلح ما أفسدناه؟ وهل من المفعل أن يتم اعتماد الليارات من الجبهات لإنشاء شبكات ومحطات الصرف الصحي ومحطات مياه الشرب المعالجة وإفراغ الشعب لأبوابهم إهدار وإعباء هذا المرفق الحيوي؟

١. للمحافظة على سعر الماء القائم بالنسبة للمنازل بعد أقصى استهلاك خمسة أمتار مكعبة شهريا وبعد ذلك يتضاعف السعر حسب شريحة الاستهلاك على غرار فاتورة الكهرباء.
٢. تحميل المسئولية جزءا من أعباء الصيانة والتشغيل لمرفق الصرف الصحي وقد يقدر ذلك بنسبة ٥٠٪ من قيمة الاستهلاك المسجلة بفاتورة المياه لدى كل مواطن.
٣. التشكيب الدائم والمستمر من محلات التفتيش لدى الجمهور وبث الوعي الصحي والاجتماعي والحياء الانتماء، وضمل المسئولية

إذا تبين أن لتسعيرة المياه.. ونعم للتخصصة فيتم ذلك ندم لتسعيرة المياه وللأراضي الفلكاء، من هناك تصبح الصورة.. لأن الدولة في السابق وقبل أن تتبنى سياسة الاقتصاد الحر والتخصصة.. روعية نشاط القطاع الخاص.. كانت محملة بأعباء خدمات المواطنين والتلفات العسكرية الباهظة لطرق الحرب وما قبل السلام ووجهت بعد ذلك نهالك البنية الأساسية لكثير من المرافق ومنها مرفق مياه الشرب والصرف الصحي.. ورافقه زيادة العدد السكاني في السبعينيات والثمانينيات بطريقة كانت تهدد كل الموارد الاقتصادية، وبغير أسلوب الامتياز وعدم الأثر بين الكثير من أفراد الشعب وبأسط الأنظمة المتعلقة بهذا الحديث.. ترى حنفيات الحنفية الخاصة بمياه الشرب تعمل بدون لنطاق أيلا نهارا.. ترى من الدافع لفاتورة المياه المهدرة من تلك الحنفيات ترى مياه الشرب التي تعمل للدولة ملايين الجنيهات للصيانة والتشغيل فقط على مستوى الجمهورية تستخدم في رى الحدائق العامة والشوارع والأبنية ومحطات غسل السيارات.. ويضاف إلى ذلك عدم صيانة الحنفيات في المباني الحكومية (مدارس وإدارات مختلفة ومستشفيات.. ).. لو أن كل إنسان في موقعة أدرك أنه يتحمل ثمن فاتورة الاستهلاك والأضرار لهذه المياه أو يتحمل مسئولية المسألة عليها.. فمحدد ذلك ولو أن المواطن أدرك أن سوء استعمال المياه في منزله سيؤدي إلى ليس فقط ثمن مرفق لفاتورة المياه ولكن ستظهر مشكلة أكثر تعقيدا وهي مشكلة الصرف الصحي الناتجة عن هذا السلوك.. إن إهدار المياه سواء في الوحدات السكنية الخاصة أو غيرها ما هو إلا ثمار لعدم الامتياز وعدم الأكثر ثمن فاتورة المياه البسيطة المطلوب دفعها آخر لشهر وعدم تقدير ما يتبع ذلك من التلوث البيئي الناتجة عن الصرف الصحي والأثر السمي الذي سيحل في نهاية الأمر على الإنسان



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	إسم كاتب المقال :	علي محمد مرسى
الموضوع الفرعى :	في مصر :	رقم العدد :	١٥٨١
المصدر :	( مجلة ) الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٩ / ٤ / ٢٦

٤ . ضرورة تشجيع  
عدادات المياه لدى المستهلك  
سواءً في المنازل أو  
المصالح الحكومية أو  
الساكن للجمعية لتكوين  
قيمة الفاتورة حقيقية وليس  
من تقدير الاحتمال.  
٥ . مشولية استهلاك  
المياه لدى جميع المصالح  
والهيئات يجب تقديرها  
عطفاً بصفة شهرية ويتم  
محاسبتها تحت مسمى  
استثمارات تجارية أو  
خدمية ويتساعد ثمن  
الاستهلاك مع زيادة  
استهلاك المياه

ولتوضيح أثر ذلك على المواطن العادى أقول ان استهلاك الفرد اليومى في متوسط  
١٠٠ لتر أى في الشهر ثلاثة أمتار مكعبة فهل ثمن استهلاك المياه الحقيقي يكون  
كثيراً؟ اليس ذلك هو امثل الطرق لمرضى ترشيد الاستهلاك لمياه الشرب وبالتالي  
خفض الاعباء المالية المحملة على ميزانية الدولة في الصيانة والتشغيل سواء لمحطات  
وشبكات مياه الشرب أو شبكات الصرف الصحى ومحطاتها .. ومن جانب آخر  
خفض الاعباء المالية عن المواطن لأن ترشيد الاستهلاك لمياه الشرب يفتح له من  
مشكلة التلوث الناتج من الصرف المسمى والذي ينتج عنه الكثير من الأمراض التي  
تخطم ميزانية الأسرة وتجهزها إذا ما تعرض لحد افراطها لمرض من الأمراض  
السامة والناتجة من التلوث . وأقول في النهاية من أجل الحرص على مصلحة  
المواطن وتأمين متطلباته في مجال الخدمات الصحية وغيرها منم لتسعيمة المياه  
من أجل تأمين حياة صميحة







موضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى خلاص
موضوع الفرعى :	في مصر : قطاع الحياة	رقم العدد :	٢٦٧٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/١٤

مجلس الوزراء يبحث قريبا إنشاء جهاز تنظيم أوضاعها

# القطاع الخاص يطرّق أبواب محطات مياه الشرب والصرف الصحي

ويسهل وزير الإسكان أن هذا الجهاز المقترح إنشاءه سيكون على غرار جهاز حماية المستهلك بقطاع الكهرباء ويهدف إلى تأمين جودة الطلب على مياه الشرب وخمسة لمتصرفات القطاع في تنظيم مشاركة الأسعار وتشجيع وتنظيم مشاركة مياه الشرب والصرف الصحي كما القطاع الخاص في الاستثمار بمرفق مياه الشرب والصرف الصحي كما يستهدف هذا البرنامج أيضا ضمان التزام جهات الإنتاج والتوزيع لخدمات المياه والصرف الصحي بمعايير محددة للجودة والآداء.

وحول أهم الاختصاصات التي سيرأسها جهاز تنظيم قطاع مياه الشرب والصرف الصحي قال الدكتور محمد إبراهيم سليمان إن الجهاز سوف يقوم بتقديم الخدمات الفنية لجهات إنتاج وتوزيع مياه الشرب والصرف الصحي ووضع أسس وضوابط دراسات التكاليف وتحديد التحويلات وتخليطها واعتماد مبيع خارج السوق والاتفاقيات التي تنظم العلاقة التجارية بين جهات إنتاج وتوزيع خدمات المياه مشيراً إلى أن الجهاز سوف يفتش أيضاً بإسناد التراخيص اللازمة لتشغيل محطات مياه الشرب والصرف الصحي ووضع الأسس واللوائح الإجرائية والتنفيذية اللازمة لتأمين الجاهزية الاقتصادية والشركات العاملة في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي إلى شركات مساهمة خلال خمس سنوات من تاريخ صدور القرار الخاص بإنشاء جهاز تنظيم

وتؤكد بعض التقديرات أن مشمول القطاع الخاص بإمكانه الضخمة والدراسة الهائلة للاستثمار في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي سوف يساعد على تحقيق أفضل استثمار ممكن لهذا المرفق الحيوي وذلك لأنه سوف يتمكن من الاستفادة من مخططات مياه الصرف التي يمكن صياغتها واستخدامها في الزراعة والإضافة إلى رؤوس أمواله الخاص وهو ما يطلق عليه مصلحته حيث أثبتت التجارب أنها يمكن أن تستلهم كمخسب جيد للراعي الزراعية خاصة أراضي الاستثمار الجديد.

## جهاز محلي

في البداية يؤكد الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان والمرافق والمباني العمرانية الجديد أن مجلس الوزراء سيتناول خلال الفترة القادمة برنامج تطوير مرفق مياه الشرب والصرف الصحي الذي أوصته الوزارة ويضمن إنشاء جهاز محلي لتنظيم وتطوير العمل في هذا المرفق الحيوي الذي يخدم قطاعات مريحة من المواطنين مشيراً إلى أن هذا الجهاز المحلي يسمى جهاز تنظيم قطاع مياه الشرب والصرف الصحي بحيث تكون تجميعه لجسود وزارة مياهفد لوضع معايير الآداء التقنية والاقتصادية والبيئية والمالية لطريقة تنظيم العمل في هذا المرفق المهم.

أشرت لجان القطاع الخاص الاقتصادية في جميع القطاعات الاستثمارية والقانونية التي أقرتها مجلس الوزراء في نشاطاته الحكومية على التفكير في دراسة جذب استثمارات القطاع الخاص إلى محطات وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي سواء من خلال خصخصة المحطات الموجودة حالياً أو إنشاء محطات جديدة يتولى القطاع الخاص جميع أمورها من البداية سواء في التنفيذ أو الإدارة والتشغيل حيث أصبحت الحكومة على تامة تأييد بضرورة القطاع الخاص الوطني على تحقيق النجاح في أي قطاع اقتصادي يفتح فيه استثماراته.

وقد لاقى الإعلان من مشمول القطاع الخاص إلى مرفق مياه الشرب والصرف الصحي ترحيباً كبيراً سواء من رجال الأعمال والمستثمرين أو المسؤولين الحكوميين الذين أكدوا أن القطاع الخاص أصبح شريكاً أساسياً في كل خط وبرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن البعض أبدى بعض القنوط من ارتفاع أسعار تقديم خدمات مياه الشرب والصرف الصحي وذلك لأن عمليات الصيانة والتشغيل يجب أن يكون لها مقابل مادي حتى لا يخلق فقدان على تحقيق المشروع أية خسائر.

## مجلس الوزراء يبحث

تحسين مستوى الخدمات وإدخال تكنولوجيات متطورة.. والاستثمار مضمون

## تريد المحلي

القطاع الخاص سيجقق طفرة تمسوية ولكن مطلوب التدرج في إسناد المهام إليه



الموضوع الرئيسي :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى خلاف
الموضوع الفرعي :	ل مصر : قطاع الحياة	رقم العدد :	٢٩٧٨
المسجل :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/١٤

مراقب ميدان الحرب والصرف  
الصحي

### القطاع الخاص مؤهل

أما واقتضى لدى لقطاع مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وإدارة محطات مياه الحرب والصرف الصحي ليوكد وزير الإسكان لقطاع الخاص المصري قادر على تقديم أي الصورة بوضوح في تشكيل وتنفيذ مرفق مياه الحرب والصرف الصحي نظرا لما به من إكبات اقتصادية وإدارة وخبرات طية تهمه لإدارة هذا لقطاع قطاع مطلع التفكير بل والتفكير في القطاع الخاص والصناعات الأجنبية في هذا المجال وذلك لأن القطاع الخاص المصري وصل إلى مرحلة النضج وأهله قادرة على تكييف ومراعاة نفسه مع الظروف التي يتعرض لها وهذه هي أبرز مميزات نجاحه في مختلف الأنشطة الاقتصادية التي دخل مجال الاستثمار لديها سواء في المدن والقرى والمدن الصغيرة أو المدن التي لديها أي لاداة

ويضيف وزير الإسكان أن الاستثمار في مجال مياه الحرب والصرف الصحي لا يمكن أن يتعرض للفشل أو تعرض رأس المال المستثمر لأية مخاطر أو مخاطر اقتصادية متنبه وذلك لأن هذا لقطاع يقدم خدمة أساسية للمواطنين ولا يمكن الاستغناء عنها مطلقا لأن أي إنسان ليس لديه القدرة على مواجهة الحياة بدون مياه صالحة للحرب وشبكات صرف صحي مجهزة تصحيه من التلوث والأمراض ببعض الأمراض والأوبئة الفتاك في حالة الأعمال وعدم القدرة بالحدود بهذا لقطاع الموزع مفسرا في أن القطاع الخاص المصري قادر على أن يولد قاطرة الاستثمار في مجال مياه الحرب والصرف الصحي متحمدا على خبراته ومزاياه من الكوادر البشرية وإذا تامل الأمر فسيكتف الاستعانة ببعض الخبرات والكوادر الأجنبية التي لديها خبرة كبيرة في المياه والصرف وتشييد وإدارة محطات مياه الحرب والصرف الصحي مثل كسابي والصناعات اللازمة ومستلزمات القطاع لكوادر الوطنية في هذا النشاط

### إعادة الهيكلة

ويؤكد الدكتور سليمان أن إعادة هيكلة قطاع مياه الحرب والصرف الصحي سيجري عليها العديد من الزايا خاصة فيما يتعلق بتخصيص حقول القطاع وتطويره ذلك فمجال القطاع الخاص بهذا الدور سيحتل الفرصة لاحتلال كثر وأوجهت متطورة وأجهزة حديثة

ويضيف الوزير أن خصخصة مياه الحرب والصرف الصحي لن يكون لها علاقة بسلطة الترخيص الاستثمارية ولكن ستكون هناك اتفاقيات قانونية وتقاليد للبلاد للبلاد مفسرا في وجود العديد من الناصر التي يتم من خلالها العمل على إنشاء محطة مياه الحرب والصرف الصحي الأولى تشجيع القطاع الخاص ولتاحة جميع التسهيلات أمامه للإقامة في إدارة وتنفيذ هذه المشروعات كما أننا نحرص ونقدم لقطاع الخاص المصري الذي يتبع في جانب رؤوس أموال كونه في قطاع خاص أجنبي حيث نال هذه التسهيلات مهما فيما يتعلق بتوفير التمويل والسرعة في معدلات الأداء بهذا الاستعانة بالخبرة الأجنبية والكوادر الفنية يركز على الاهتمام بالفرص والمزايا ولإيجاد كوادر جديدة وعصرية وسوف يكون الوزارة دور في هذا الموضوع

ويؤكد د. إبراهيم سليمان أن استثمار أموال القطاع الخاص في مشروعات مياه الحرب والصرف الصحي سيجري عليه أيضا تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من الاستثمارات التي أنفقتها الدولة على هذه المشروعات والتي بلغت حتى الآن نحو 43 مليار جنيه حيث سيكون هناك اعتماد بوسائل الطلقات للوجودة وإصلاح تالقات حدة ومتطورة ملاة على زيادة كفاءات المياه لتتجه بما يعود بالفائدة على الأسر

ويوضح وزير الإسكان وجود تقدم كبير في مجال المستلزمات

للمياه ذات الصلة بمشروعات مياه الحرب والصرف الصحي حيث تخرج حاليا في الأسواق لقطاع كودز لأنواع المراسير بالإضافة إلى المستلزمات الأخرى

ويؤكد أن الاستثمار في مشروعات مياه الحرب والصرف الصحي مبرح جدا ويحقق مكافأة مرتفعة وهذا ما كتبت الدراسات والتجارب التي تم تلخيصها ومن هنا فلا استثمار في هذا لقطاع من استثمار آمن

### مستويات الأسعار

ويقتضى استحداث الأسعار التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص للوطنين في حالة خصخصة مرفق مياه الحرب والصرف الصحي قبل اللينس حين حسني أنه ليس من الضروري أن تزيد الأسعار التي يدفعها لوطنين مقابل الحصول على هذه الخدمة ولكنه في الوقت نفسه لابد أن يكون هناك مقابل موج يضمن للمستفيد نافر تكلفة التشغيل والصيانة التي يتحملها المستثمر لأن الأمر أصبح مقل متعلقة مشورا إلى أن القطاع الخاص الجيد جدا الذي لديه القدرة المالية يتشجع وتشغيل وإدارة كل هذه المشروعات هو الشار على الاستثمار في هذا لقطاع لهم لأن رأس المال جوهري وللاستثمار الذي لا يلزم في أي تغلب بشكل جيد يكت من تحقيق مكافأة اقتصادية مفر أن يكسر ويقي بلقاءه في هذه الحالة هي خسارة هذه الأموال

ويضيف رئيس مرفق الحرب والصرف الصحي أن عملية إنشاء القطاع الخاص مياه الحرب والصرف الصحي تتكبد وجود قطاع خاص قوي قادر على الاستفادة من الاستثمارات مثل مشاريع مياه الحرب والصرف الصحي وفي نفس الوقت هذا القطاع ومؤكدا أنه إذا لم يكن القطاع الخاص الوطني قادرا على إدارة وتشغيل محطات المياه والصرف الصحي في حالة خصخصتها لربن الأمر يتطلب ضرورة وجود عنصر أجنبي حتى تتم الاستفادة من أفضى الوقت بحيث يمكن استثمار الخبرة الأجنبية وتكون كمرات وطنية في مستوى عال من الكفاءة والاهلية

ويشير المهندس حين حسني إلى أن القطاع الخاص المصري اكتسب خبرة كبيرة نتيجة لانفتاحه القائم على العالم الخارجي والمشاركة في جميع التجمعات والمؤتمرات والندوات الدولية التي تعقد لتناقش تطوير دور القطاع الخاص في تلبية معدلات النمو الاقتصادي خاصة في دول العالم الثالث والاعتماد على الذات موجه التطبيق الفني والكمال لبنود اتفاقية التجارة العالمية بطلت



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى خلاف
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع الحياة	رقم العدد :	٢٦٧٨
نصير :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/١٤

### طفرة تنمية

ومن جانبى يرى شريف الجبلى رئيس جمعية مستثمرين شرق المونيات أن قيام القطاع الخاص بإدارة وإشياء محطات مياه الشرب والصرف الصحى سيترتب عليه طفرة تنموية شاملة خاصة فى المناطق الجديدة، حيث سيتم سد خطوط المياه إليها علاوة على إدخال خدمات الصرف الصحى، كذلك توفير المياه اللازمة لإزالة الضرر عن الزراعة، أيضا تدعيم الائتمالى على الإكالة فى المدن الجديدة فى ظل توافر هذه الخدمات الأساسية.. ويضيف شريف الجبلى أن الخبرة المصرية أو الفعول فى المدن الجديدة وبالتالى فهذه ينشئ تدعيم المشاركة الأجنبية والاستثمار بشركات عالمية متخصصة فى مسألة إدارة وإشياء محطات مياه الشرب والصرف الصحى، نظرا إلى أهمية الاهتمام بعامل المدينة وإشغال معدات حديثة ومتطورة لأن ذلك سوف يترتب عليه تقليل الفاقد وتحسين الفاعلية الأمر الذى يمكن من خلاله تحقيق رومية مضمونة عند الاستثمار فى هذا المجال.

ويؤكد الجبلى أن هذه الفكرة يتم تطبيقها فى العديد من دول العالم خاصة بنجوب شرق آسيا وحلت نجاحات كبيرة، كما أن تولى القطاع الخاص لهذه الشؤنا سوف يترتب عليه تحسين مستوى الخدمات والمالية والمواسلات القياسية والجهود.. ويوضح رئيس جمعية مستثمري شرق القويحات أن دخول القطاع الخاص فى هذا المجال سيترتب عليه كذلك إدخال تكنولوجيايات متطورة لصالح مياه الصرف الصحى واستخدامها فى الزراعة خاصة زراعة الأشجار الخشبية والصلابة فى المشروع القومى للتصديق الذى يلقى جميع أئداء مصر، مؤكدا أن هذه التجربة يتم تطبيقها ولكن بشكل مسفر فى المناطق السكانية وصمالة كبر القيع وذلك من خلال إقامة محطات لتخليق المياه لتخدية الفروع والفتاح السكانية، ويترتب شريف الجبلى اتراح صياغة تقدم على التسعير فى إكساء هذه المياه إلى القطاع الخاص، فعلى سبيل المثال لا يمكن فى البداية أن نعهد إليه بإدارة وتشوير مرقق مياه القاهرة الكبرى مرة واحدة ولكن ينبغي أن يسجل تلك درسات وتقييم التطوير التى يتم تنفيذها.

ويشير إلى أن الحكومة خلال أظنت أن محطات إعادة الهيكلة

لقطاع مياه الشرب والصرف الصحى ستكون بعيدة عن مسألة التصويبة الاستهلاكية، فإن ذلك يعنى عدم إلقاء أعباء على المستهلكين ولكن ستكون الرومية فى المقام الأول قائمة على تقليل الفاقد وتحسين مستوى الأداء بجانب زيادة الكميات المنتجة.

### التصديقات

ويشول رجل الأعمال حسن الشافعى أن قيام قطاع الخاص بإشياء وإدارة محطات مياه الشرب والصرف الصحى من شأنه إدخال نوع من التصديق على هذه المحطات وتطورها بالإضافة إلى تزويدها بالأجهزة والمعدات الحديثة فى ذات الوقت سوف تهتم شركات القطاع الخاص بوضوح الإدارة والتشوير الأمر الذى سينعكس على مستوى الخدمات.

ويضيف حسن الشافعى أنه ينبغي أن تضع فى الاعتبار حدا من القفل للهمة أولاها تعريفة الاستهلاك فلا بد أن تكون ثابتة ومطروقة وذلك على اعتبار أن المياه ليست سلعة يتم بيعها ولكن فى المقابل يمكن القطاع الخاص أن يحقق رومية المستهدفة

من خلال تقليل الفاقد وزيادة الكميات المنتجة، أيضا توجد نقطة أخرى وهى تتعلق بمستوى الخدمة، فلا بد أن نشعر بصوت فرق بين إدارة الحكومة وإدارة وتشغيل القطاع الخاص، وذلك من خلال الاهتمام بنظافة ونوعية المياه وانتظامها على جميع الشبكات.

ويشير إلى أنه بمجرد تولى القطاع الخاص لسنسوية إدارة وإشياء محطات مياه الشرب والصرف الصحى سيكون هناك اهتمام كبير بعد خطوط المياه إلى المناطق القنافة والحرمة خاصة فى مناطق التنمية الجديدة، علاوة على إدخال معدات حديثة وأجهزة تنظم من وحدة وقاية المياه.. ويؤكد الشافعى أن هذا الدور يأتى استكمالاً لما يقوم به القطاع الخاص فى مختلف الأنشطة التنموية سواء فى الصناعة أو الزراعة، أيضا يأتى فى إطار توجهات الحكومة نحو توسيع قاعدة مشاركات القطاع الخاص واقتصاد دور الدولة فى الإشراف وتقديم التسهيلات والتمكين.. مؤكدا أن الشركات الخاصة لديها القدرة بما شكله من رؤوس أموال على إتمام مشاريع عمليات الحياة والامتعلم بنوعية المياه.



قطاع الكهرباء





## للخصخصة

في مصر : قطاع الكهرباء

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	شراوة خصخصة الكهرباء	مصطفى عبد السلام	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٩٦	١٩٩٩/٨/٩	١٢١
٢	خصخصة شركات الكهرباء تؤدي الى تخفيض اسعار الاستهلاك	الجرينة	الاهرام	٤١٢٣٦	١٩٩٩ /١٠/٣٩	١٢٣
٣	الانتهاء من تسوية مديونيات شركات الكهرباء تمهيدا لطرحها للبيع	الجرينة	العالم اليوم	٢٦٩٢	١٩٩٩ /١١/٣٠	١٢٤



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الكهرباء	رقم العدد :	١٥٩٦
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٩

# شرارة خصخصة الكهرباء

جهاز لتنظيم  
مرفق الكهرباء  
وحماية المستهلك

٢٠٪ من

أسهم

شركات

كهرباء في

البورصة

الشهر الجاري

وهو ما يعني استمرار الحكومة بشمل أسهم في هذه  
الخصخصة التي تتخطى سبلانين الوطنيين أيضاً تم إنشاء  
جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك طبقاً لقرار  
الجمهور الصادر عام ١٩٩٧ ويتكون هذا الجهاز من ٤  
مجموعتين للمستهلكين و٢ من ذوي الخبرة العاملين في قطاع  
الكهرباء من غير العاملين بالقطاع الحكومي  
وهذا الجهاز لديه الصلاحيات للاعتراف على أية قرارات  
تتخذ وتعرض للمستهلكين سواء من جهة الأسعار، أو من جهة  
الخدمة وجودتها. كما أنه يعد من الأجهزة فرعية على أداء  
شركات توزيع الكهرباء.

ولكن لماذا خصخصة شركات الخدمات والتي يقع على  
رأسها الكهرباء؟  
يجيب عبد الله خليل على هذا السؤال بمدة تقابل الأولى  
تتعلق بتمرض العديد من الشركات العاملة لخصائص. وبالتالي  
ليس من المعقول استمرار ملكية الدولة لهذه الشركات  
وبالتالي تمثيل ميزانية الدولة بريد من المستثمر

ومع إتمام هذه الخطوات الهادفة لخصخصة شركات  
الكهرباء، شعر البعض بنوع من القلق خاصة من جمهور  
المستهلكين ، ومصدر هذا القلق تخوف من زيادة أسعار  
الكهرباء في ظل ملكية شركات التوزيع للطاقة الخاص .  
كما تخوف البعض من تكرار المشاكل التي صاحبت شركات  
التليفون المحمول في قطاع الكهرباء بعد سيطرة القطاع  
الخاص عليها ومن هنا طرح العديد من الخبراء اقتراحاً  
بضرورة إيجاد شواهد قبل الإقدام على هذه الخطوة بحيث  
يحمي جمهور المستهلكين لهذه الخدمة التي ترتبط بشكل  
مباشر بكل مواطن أو مؤسسة اقتصادية وتعليمية

ورغم تصاعد هذه التخوفات الأسبوع الماضي مع إعلان  
الحكومة طرح ٢٠٪ من أسهم شركات الكهرباء للاكتتاب  
حلال الشهر الجاري، فإن د . يسري مصطفى وزير  
الاقتصاد الأسبق ورئيس مجلس إدارة بنك مصر أمريكا  
خفف من حدة هذه المخاوف حيث أكد أن الدولة ستتحكم  
في ٨٠٪ من أسهم هذه الشركات، وبالتالي لن يفلت أي  
منها من راس المال) أو من حيث الإدارة ويؤكد أيضاً أن  
القطاع الخاص موجود بالفعل في قطاع الكهرباء، حيث إن  
الدولة سمحت لهذا القطاع بتأسيس شركات ومصحات لتوليد  
الكهرباء بنظام BOT

## متى الخطوة

للجنس محمد عبد الغني وزير الصناعة الأسبق ورئيس  
مجلس إدارة البنك المصري للتجارة يسري أيضاً في اتجاه  
تجديد الخطوات لصالحها لخصخصة شركات توزيع الكهرباء  
حيث يشير إلى أنه لا توجد مشكلة في مساهمة بيع ٢٠٪ من  
أسهم هذه الشركات أو بيعها بالكامل، ولا يوجد فرق بين  
طرحها للجمهور أو لكتبات عام أو طرحها لاستثمر رئيسي  
سواء شركة مصرية أو أجنبية . اللهم في رايه إتمام الدولة  
سيولتها على هذه الشركات بعد خصخصتها ليس من  
زاوية تلك العالمية من الأسهم، ولكن من خلال أعمال  
الضوائف التي تشتمل للمصنع وتجارها الاحتكار وتوليد  
الكهرباء للجمهور العلوي يسري محلل ليس به مبالغة .

وشدد أيضاً على أن الحكومة مطالبة بالتأكد من جودة  
الخدمة وتوزيعها واستمراريتها بنسب الأسعار عقب إتمام  
عملية الخصخصة . وإحكام الرقابة على تصرفات وقرارات  
المستثمرين عن شركات توزيع الكهرباء والاستثمارية هنا  
تمنح التزام هذه الشركات بعمل صيانة دورية واستقبال  
الشكايات القصصية حتى لاتتعد عمليات لقطاع في تيار  
كهربياتي . وفي رايه للجنس محمد عبد الغني أن  
خصخصة شركات توزيع الكهرباء تعد مسألة في متناول  
الخطوة، خاصة أنها ترتبط بالمواليد المصنع، وإيتمست  
مقصورة على للمؤسسات والهيئات الكبرى. وفي رايه كذلك  
أن الدولة حريصة على مراعاة هذه النقطة .

## تخوفات لا مبرر لها

ومن رايه الصناعة إلى رايه الاقتصاديين مرة أخرى في  
مسألة خصخصة شركات الكهرباء، حيث يؤكد عبد الله خليل  
رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب أن الحكومة  
تتخذ عدة خطوات لحماية جمهور المستهلكين للكهرباء منها  
البدء في خصخصة هذه الشركات بالتدريج وعدم طرح  
الأعلى من الأسهم حيث يتم طرح ٢٠٪ فقط للاكتتاب.



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعي :	قطر الكهرواء	رقم العدد :	١٥٩٦
المجلد :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٩

### صانع السوق

وفي إطار الاقتراحات لصنع زيادة الأقال على الكتاب في اسم شركات توزيع الكهرواء، وضمن تنفيذها اقترح عصام مصطفى مدير البحوث شركة المصريين في الخارج للأبحاث المالية

● **تجميع نسبة من حصة بيع اسم شركات توزيع الكهرواء في شكل ديمقراطية بعد البزوا بحيث يتم معها لأحد الخبراء المتخصصين في إدارة الأموال على أن يقوم هذا الخبراء بصنع السوق ومساندة سهم الشركة في حالة الترخيص على أن يدرج هذا البند في نشرة الاكتتاب الخاصة بالشركة عند دعوة للمستثمرين والإقرار للاكتتاب فيها**

● **على الدولة أن تضمن بالسعر من أجل نجاح السوق والكامل، بحيث يجب أن يتم بيع اسم شركات الكهرواء بأسعار جذابة لضمان إقبال الجمهور عليها خاصة أن عملية التوزيع للاسم التي يتم طرحها من خلال أكثر من مسار وعدم قصرها على مسار واحد ، خاصة أن التجارب السابقة أثبتت فشل بعض العروض في حالة وجود مروج واحد**

● **معالجة جذب بعض كبريات شركات الكهرواء العالمية لشراء حصة رئيسية في الأسهم المطروحة ولكن ٨٠ لى هذه الحصة تمنح لة إحصار للمكتسبين وتمنع تجارة التنازل الغير عن الأسهم المطروحة**  
وإذا كانت الأراء السابقة قد أجابت عن أسئلة تتعلق بالأسعار في ظل خصخصة شركات توزيع الكهرواء، وكيفية اتنام حصة خصخصة هذه الشركات فإن هناك في المقابل أسئلة لم يستطع أحد الإجابة عنها وأبرز هذه الأسئلة هل تستطيع الدولة تقديم اسم ثلاث شركات توزيع كهرواء، وطرحها للاكتتاب في شهر واحد فقط ، هذا ما من المعروف عاليا أن تقديم هذه البورصة في الشركات في حاجة إلى ستة شهور في المتوسط وهل تسمح الحكومة المروج بالتمثيل في تحديد سعر السهم المطروح وهل هناك خطة بصر شرائح أخرى من اسم هذه الشركات في حالة زيادة حجم الاكتتاب عن الكمية المطلوبة

تحقيق : مصطفى عبد السلام

● **يجب وضع حد أقصى لتلك اسم شركات توزيع الكهرواء، حتى لا يحدث تركيز في الأسهم من قبل فئة معينة وبالتالي السيطرة على قراراتها**  
ويخلص عبد الرحمن بركة إلى القول بأنه لا تخوف من طرح اسم هذه الشركات للاكتتاب سواء للجمهور أو لاستثمر رئيسي طالما هناك قواعد وقوانين يتم إنفاذها من قبل الجميع

### تجربة تالشتر

ووصل إلى محطة سوق الأوراق المالية ورويت قصة لطرح اسم شركات توزيع الكهرواء حيث يرى بعض مسئة العضو للشركه اسناديق البانكا للاستثمار ان السوق في حالة مأساة لاراق شركات الخدمات ، وبالتالي فإن هناك توقعات بزيادة الإقبال على الاكتتاب في اسم هذه الشركات بشرط طرحها بسعر مناسب وعدم المبالغة في قيمة الأسهم وأن ترك هامش ربح مناسب للمستثمر الصغير يمكن من خلاله تحقيق أرباح راسخية فيما بعد

وقال إن حالة صعوبة للأسواق من التجربة البريطانية عند طرح اسم شركات توزيع الكهرواء أصبحت قامت صاريوت لتالشتر وتوصية وزراء بروطانيا السابقة بفتح للسهم الطلي مزايا سعوية لشراء اسم شركات الخدمات تختلف عن الأسفار التي يتم بها البيع المستمر اجبي ، وأضاف أن هذه الخطوة تعبر جمهور المستثمرين في المسار التي لحقت بهم على مدى الشهور الماضية نتيجة للتفويض الواسع في أسعار الأوراق المالية للدولة

● **والتشتر سعى أيضا لإشراك عليه طاقم الأسهم من خلال البورصة وهو ما يدفع تجاه توسيع قاعدة الفكرة وعدم سيطرة أي فئة على اسم الشركة ، كما اقترح تخصيص نسبة من الإقتابة المالية و ٢٥ من الأسهم للاكتتاب العام والمطروحة للبيع بالنسبة الأكبر من الأسهم حتى تحافظ على مستوى الأسفار وما لا يشر جمهور المستثمرين**

● **وستعده يحيى سعد أن تزدى خصخصة شركات توزيع الكهرواء إلى رفع الأسفار وبالتالي على ذلك بأن معظم تجارب خصخصة لشركات المالية في العالم أدت إلى تحسين الخدمة وجعلها استقراري في الأسفار وربما تنفصل عن دخول مبالغين جدد في السوق وهذا ما حدث في تجربة القبطيين للمحصول حيث انتفضت أسعار الفول السوداني تزداد على ٥٠٪ وربما أكثر، كما تراجعت أسعار أجهزة للمحصول أيضا بسبب المنافسة الشديدة في هذا المجال**  
كما فيما يتعلق بتقديم اسم هذه الشركات ، وما إذا كانت هناك سعوية في تحديد قيم حيلة لتاسمها، خاصة أنها غير مدروجة في البورصة أو تابعة لشركات طاق الأعمال فحين العضو للشركه اسناديق البانكا أن هناك كينوسيون يمكن من مؤسسات تقديم حصة وعالية يتراعى هذه المهمة للوصول إلى سعر عادل للسهم

● **واقترح اقتاذ عدة خطوات قبل البدء في طرح اسم هذه الشركات منها اختيار الوقت المناسب لل طرح بين إيجال طرح اسمها لملايين الجمهور في الوقت الذي تعاني فيه السوق من نقص في السيولة ، كما يجب إتخاذ خطوات جذابة نحو إعادة للمستثمر الصغير للبورصة والإقاي ومعالجة ترويجية حثيثة يساهمها توكيلات باستقرار في أسفار الكهرواء في ظل خصخصة شركات التوزيع**  
ويجب كذلك القضاء أو الحد من الممارسات الخاطئة التي تحدث داخل سوق الأوراق المالية مثل تصنيف التقييمات في البورصة ما بين مستثمرين ومضاربين ، وإلغاء إعلايات على أوراق مالية لشركات تم تنفيذها منذ ستة شهور وتوزيع سيولة بالقدرة الإيجابي من قبل البنوك على البنوك للمستثمر الاجنبي في المكتبة لإدخال والخروج بأموال سهولة وسر

وفي أي وقت

كما أن بيع الدولة لهذه القطاعات يوفر لها موارد مالية يمكن توجيهها للقطاعات الخدمية الأخرى وعلى رأسها التعليم والصحة والتأمينات الختلفة إضافة لانهاء دول التنازلات المالية، وبالتالي يجب إفساد دور أكرير للقطاع الخاص في تحمل جزء من أعباء التنمية الاقتصادية

● **وفي ظل الأخذ بهذه النقاط لا يمكن أن يتصور هائل أن تترك الحكومة هذه الأمور بلا رقابة حازمة تحفظ حقوق المستثمرين بالدرجة الأولى ، وفي المقابل يجب إتاحة حقوق القطاع الخاص في تطوير هذه الشركات وإعادة ملكيتها وبالتالي تقديم خدمات جديدة بسلامة مناسبة**  
وأيضا هو تصور رئيس للجنة الاقتصادية مجلس الشعب لدراسة نسبة ٢٠٪ من اسم شركات الكهرواء ، ويجب بأن الدولة إذا ما رغبت في القيام بهذا الدور محوري ومؤثر في هذه الشركات مستقبلا ، على يجب أن تلجا إلى أسلوب طرح الأسهم من خلال اكتتاب عام وإقامة البورصة

● **أما أكبر أحد من المستثمرين لشراء الأسهم المطروحة ، إذا إذا كانت الدولة تخطط لتقليص نسبة مساهمتها في هذه الشركات بشكل تدريجي يجب أن يحد هذه الحصة طر اسم شركات توزيع الكهرواء ، على مستثمر رئيسي سواء مصري أو شركة غربية على أن يتم عملية إدارة المخرج فيما بعد بطرق ذكية وإستراتيجية سليمة**

● **ويخلص عبدالله طليل في التطبيق على هذه النقطة إلى أن وضع حالات التنازل للطرح بعض أسهمها لل بيع المصمت في وضع مالي جيد ، خاصة بعد أن قامت الحكومة بتسيو الديون التنازلية بين الشركة والجهات الحكومية المختلفة على رأسها بنك الاستثمار القومي**

### تجربة المحصول

● **وإذا كان إعلان خصخصة شركات الكهرواء قد أمدد للنزعة تجربة خصخصة الاتصالات خاصة التليفون للمحصول وما عاناه المشتركين في هذه الخدمة من محاسن في خمسة تدفق أصحاب المشاكل التي كانت تحدث أثناء سيطرة الدولة على هذا القطاع فهل هذا التخوف وارد ؟**

● **عبد الرحمن بركة وكيل اللجنة الاقتصادية مجلس الشعب ومجلس إدارة اتحاد البنوك يجيب عن هذا السؤال بعدد من التساؤلات السريعة هي -**

● **أن خصخصة قطاع أو شركة يعني زيادة إنتاجيتها وتحسين خدماتها وتخفيف الأعباء المالية على عاتقها سواء من جهة دين أو عمالة زائدة**

● **أن خصخصة سائل مسيطرة على شركات توزيع الكهرواء بعد بيع ٢٠٪ من أسهمها، خاصة وأن هذا القطاع يعد من القطاعات الاستراتيجية التي لا يجب التفرقة فيها بسهولة لإرتباطها بالطاقات المائية**

● **أن القطاع الخاص يخل مجال محلات توليد الكهرواء، من أدوات مثل بيسير على ما يتصور البعض**

● **أن الاكتتاب العام هو الأسلوب الأفضل لطرح مثل هذه الشركات خاصة أن يوسع قاعدة الفكرة**  
● **أن هذه الشركات ليست في حاجة إلى بيعها لاستثمر اجنبي ، خاصة أنها تصنف ضمن قطاع الخدمات التي لا تحتاج لتكنولوجيا عالية، كما يتوفر في مصر الفنون القادرين على إدارة هذا القطاع بنفس الأساليب للخدمة في الخارج**

● **أن خصخصة التليفون للمحصول لا تعني خصخصة قطاع الاتصالات، حيث إن الدولة لا تزال مسيطرة على الشركة المصرية للاتصالات التي تقدم خدماتها للملايين الناس صحيح أن هناك توجهات لبيع ٢٠٪ من اسم هذه الشركة ، ولكن سائل المالية العظمى من الأسهم في يد الحكومة**



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع الكهرباء	رقم العدد :	٤١٢٣٦
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١٠/٣١

عبيد في تصريحات صحفية:

## خصخصة شركات الكهرباء تؤدي إلى تخفيض أسعار الاستهلاك وتحسين الإدارة

أكد الدكتور علفيت عبيد رئيس مجلس الوزراء أنه لا تفكير في الوقت الحاضر في تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من استراتيجية الخصخصة، مشيراً إلى أن هذا المشروع غير مطروح للنقاش وغير وارد، وأن الأولوية تتركز الآن على مشروع الوزارة العامة للدولة.

وفي تصريحات صحفية أبلى بها أمس، قال رئيس مجلس الوزراء، إنه سيتم الاستئانة بإدارة خاصة لإدارة شركات الكهرباء، بكفاءة عالية وبمفهوم اقتصادي، كما سيتم تحويلها إلى شركات مساهمة، و طرح شريحة من أسهمها - بعد تقويمها - منسب لتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪، وفي حالة تغير الظروف مستقبلا، ستخرج نسب أخرى من الأسهم، موضعا أن الحكومة هي التي ستحدد الشروط التي سيتم طرحها، وحجمها، وتوقيتها، منعا لحدوث أي مزايدات في هذا المجال وأضاف الدكتور علفيت عبيد أنه في حالة خصخصة شركات الكهرباء، ستقل أسعار الاستهلاك، مع تطوير وتحسين الإدارة، مؤكدا أن السياسات التي تحكم عملية الخصخصة لم ولن تتغير، وأن انتهاء إلى المستثمر الرئيسي بشكل ضروري، بما يتوافق لديه من المال والخبرة الفنية، والقدرة على التسويق وردا على سؤال حول برنامج الحكومة لسداد مستحقات شركات قطاع الأعمال العام، قال الدكتور علفيت عبيد إن هناك مصرا يجرى حاليا لاستحقاقات شركات القطن والمخاطات، وبما الشركات إلى دفع ما عليها من مستحقات للبنوك وشركات الكهرباء، مشيراً إلى أن هناك ١٦ شركة فقط من شركات قطاع الأعمال العام هي التي تخلف خسائر من بين ١٦٦ شركة تم إصلاح موازنها المالية وتغلبوا على سؤال حول انتهاء الحكومة إلى إعادة النظر في أمر نائب الحاكم العسكري الخاص بتنظيم أعمال البناء، أشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن هذا الأمر مخوّل لوزير الإسكان، في إطار مسؤوليته عن القطاع التابع له، وحول مشكلة ترك شركات قطاع الأعمال العام للأماكن التي تستأجرها مقابل مبالغ مالية من الدولة، قال إن الأمر بالنسبة لشركات قطاع الأعمال يختلف عن الحكومة، لأن هذه الشركات وحدان اقتصادية من حطها استعمال جميع ما يتاح لها من وسائل لإصلاح مياكلها، وتمويل أنشطتها.

وأكد الدكتور علفيت عبيد أن الهدف من الخصخصة ليس التخلص من الملكية، وإنما تطوير الإنتاج، والقدرة التنافسية، وتحسين الكفاءة، وهو ما يميز التجربة المصرية في هذا المجال، فصلا عن المحافظة على ثغف الاستثمارات مع تحرير الأسواق، وقال إن ترك الشركات بدون إصلاح سيخسر الخصخصة، وبالتالي فإن الإصلاح ضروري، وسيتم عمليات طرح أسهم شركات في السوق، لأن الدولة تنظر بعين الاعتبار إلى البعد الاجتماعي.





موضوع الرئيس :	الخصخصة
موضوع القرع :	في مصر : قطاع الكهرباء
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
رقم العدد :	٢٦٩٢
تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/٣٠

## قضايا الخصخصة والتكامل تصدر أعمال مؤتمر الأكاديمية العربية

# خطاب: الانتهاء من تسوية مديونيات شركات الكهرباء

## تمهيداً لطرحها للبيع

إعلانات:

مصطفى عبد السلام - فوجوة أحمد

مبتدأنا من عهد - ملحد على - فلي يصفين

وكذلك عصبته عبد الحميد على ضرورة تطوير أسواق المال العربي وكذا أسواق الأوراق المالية باعتبارها إحدى أهم القنوات الجانبة للتغلب على البطالة الأجنبية، ودعم انشطتها وأعمالها وشغلها، في إطار حرية تداول أسهمها وحرية التمويل للأموال واستقرار أسعار الصرف وتكامل الخدمات المصرفية والمالية مع سلطة مصرف مصر في السوق السوداء مع تدبيرا وتدابيرا

وشهد د. محمد الحميد على أن هناك أهمية لتخصيص وتطوير القطاع الاستثماري العربي بتوفير البيئة الاقتصادية والتشريعية والقانونية والادارية للخدمة للاستثمار، وذلك من خلال تطوير التشريعات والقوانين والأحكام والضوابط المطلوبة التي تضمن الحقوق المكتسبات الاستثمارية.

### مخاطر العملة

وفي كلمته قال د. مصطفى عبد السلام: الأكاديمية العربية للعمل المالية والمصرفية: المخاطر الناتجة من العملة التي تحتاج العالم حاليا حيث كل على أن الدول الثمانية وأسواقها الناشئة عرضت لعملة واسعة النطاق بامتلاك العملة، وأن تجارب العملة في هذه الدول لا تشير بترك الخبر المعروض من قبل الدول المتقدمة إذ أن تمويل المكاسب المتوقعة من الدول المتقدمة متساوية لمستويات دول نامية من أخرى، بل على العديد من هذه الدول من التكتسبات المتوقعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بل أن المخاطر تتزايد اليوم من مخول وخروج رؤوس الأموال الأجنبية بقرارات خارجية لا تمت إلى الواقع الوطني بصلة على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر على وعلى من تمديد التحويلات الأجنبية في حساب القدرة المالية الخارجية، مما يقلل من عتبة نقل المهارات والخبرات، بالإضافة إلى ضعف القدرة التنافسية للدول النامية.

وقال د. حميد أحمد الأسدي فإن هناك خطورة من قبل الحكومات من الدول النامية بعدم دفع ديونهم الخارجية بشكل متدرج أمام رواج العملة قبل التنازل على التنازل الوطني التي يمكن التوصل إليها والخارجة من إرادة السلطات الوطنية في حين أنخذت بعض هذه الدول إجراءات حكومية فليتها بامتلاك أسواق المالية والتقليد والفرق بين العالم الخارجى مع عودة إلى فرض القيود، والرفاهية مما يؤثر على بؤراء فشل لبعض دولها العملة

شارك في المؤتمر الذي تستمر أعماله ثلاثة أيام ما يقرب من 400 مشارك مصري وعربي وأجنبي يمثلون مؤسسات مالية واستثمارية كائنا، وشركات التأمين والفرقات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية، كما شاركت عدة مؤسسات دولية من أبرزها البنك الدولي.

نقش المؤتمر أسس شخصيته الأولى من الخصخصة في الأسواق العربية والثانية من التكامل الاقتصادي والمالي العربي والثالثة من تقييم مدى تنفيذ منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، والنسق إعادة تدوير الشرائح والاقتصاديات المالية في الخارج إلى الدول العربية، والتقييم الثلاثي لتجارب الخصخصة في عدد من الدول العربية.

### تطوير القطاع المصرفي

أكد د. عصمت عبد الحميد الأمين العام لجامعة الدول العربية على أن تطوير القطاع المصرفي العربي يتطلب اتباع عدد من الخطوات الاستراتيجية في ظل رواج العملة التي تهي على التكامل، وإن من هذه الخطوات تشجيع الاستثمارات العربية الليبية، والتي تسمي في تمويل المشروعات المصرفية، مشيراً إلى أن مجموع الاستثمارات

العربية عام 1998 بلغت 128,8 مليار دولار بنسبة 72% من إجمالي القطاع المالي العربي، في حين بلغت الاستثمارات العربية الليبية 3,2 مليار دولار فقط ونسبة 50,3%، فخط من إجمالي القطاع المالي العربي، الأمر الذي يوضح أن أسواق رأس المال العربية، مازالت تقوم بدور محدود جداً في تنمية المشروعات والاستثمار.

كما أن هناك حاجة لوضع قاعدة يلائم معلوماتية استثمارية عربية ترتكز على يلائم التغيرات الاستثمارية العربية، بجانب محاولات الاستثمار المرحمة من طريق عمل دراسات جوية اقتصادية دقيقة ومكتملة لأهم مجالات الاستثمار العربي سواء مشروعات محلية أو مشتركة سواء كانت محلية أو خارجية.

أكد د. مختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام أنه تم الانتهاء من تسوية مستحقات شركات الكهرباء لدى الجهات الحكومية ويجري حالياً تجميعها لتسهيل طرحها في البورصة، مشيراً إلى أن هناك 50 شركة مطروحة للبيع لمستثمرين رتبين.

وقال إنه يتم حالياً تسوية مديونيات شركات قطاع الأعمال العام للبنوك بسطوط تجارى ولا تتدخل الحكومة في هذه التسوية، مشيراً إلى أنه تم تأسيس صندوق لإعارة البنوك المالية والإيرانية لشركات قطاع الأعمال العام وسيتم تحويله من محاسبة بيع الشركات حيث تم تخصيص نصفها تقريباً لهذا الغرض كما سيتم تحويل بيع الأصول الزائدة من الأراضي.

وقال في كلمته أمام المؤتمر السنوي للقطاع الاقتصادي العربي للعام المالي المصرفية الذي عقد تحت عنوان دور الأسواق والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج الاستثمار.

إن البنوك وشركات التأمين أصبح لديها القدرة الآن على الاستفادة من استثماراتها في الشركات المشتركة بما يخدم مصالحها ومطابقاً للمالية. وهذا يمكن المرحلة الأولى التي سموت فيها الحكومة التخصص فيها من مساهمتها في الشركات المشتركة، وقامت بالفعل ببيع جزء من هذه المساهمات.

وأوضح وزير قطاع الأعمال العام أن لبرنامج الخصخصة تأثيراً كبيراً على مناخ الاستثمار في مصر حيث يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشروعات الصغيرة، أما بالنسبة للاستثمارات كبيرة الأجل فإن مفعولها وخروجها يكون عموماً، وبالتالي يكون تأثيرها سلبياً على الاقتصاديات المحلية والمتعلقة وذلك لأن كل شركة في جنوب شرق آسيا والكويت، وكلها جميع الأجزاء المصرية متخلفة لذلك واجهت عمليات التمويل والقروض المصروفات لهذه الأموال.

وأشار وزير قطاع الأعمال العام إلى أن شركات الكهرباء انتقلت من تسوية مستحقاتها لدى الجهات الحكومية، ويجري حالياً تجميعها لتسهيل طرح شرائح منها في البورصة، مشيراً إلى أن هناك 50 شركة مطروحة للبيع لمستثمرين رتبين، بعضها في مرحلة التفاوض، وبعضها توشك على توقيع عقود بينها.

وقال إنه سيتم اليوم توقيع عقود بيع شركة استديرة للاستثمار لشركة يابوسرك للإيجازية بقيمة إجمالية 800 مليون جنيه، وشركة غازات الصناعات بقيمة إجمالية 66 مليون جنيه.

وقد بدأت أسس شخصيات المؤتمر السنوي للتخصص للاقتصاد العربي المصرفية المالية والمصرفية الذي عقد تحت عنوان دور الأسواق والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج الاستثمار.



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
لوضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع الكهرباء	رقم العدد :	٢٦٩٢
لصدار :	العالم اليوم	تاريخ الصلور :	١٩٩٩/١١/٣٠

ومن جانبى اشار الدكتور عبد الله العلياء محالفاً بانه قطر المركزى إلى تحسن معدل نمو الاقتصاد العربى ليصل إلى 4.3٪ خلال السنوات الخمسة الأخيرة وهو ما أثر بشكل كبير على أداء المصارف العربية سواء على مستوى النمو أو الربحية.

وقال إن إجمالى الودائع بالبنوك العربية زادت بنسبة 11٪ خلال الفترة من عام 1990 إلى 1997.. حيث بلغ إجمالىها (Z/U) مليار دولار عام 97 مقارنة بـ 129 مليار دولار عام 1990. كما زادت نسبة الودائع إلى إجمالى التلج للملى إلى 45٪ عام 97 مقارنة بـ 28٪ عام 1990

وأعلن الدكتور العلياء عن أن لجنة بازل للرقابة المصرفية تدرس حالياً وضع نظام جديد لتجديد كفاية رأس المال للبنوك يختلف عن النظام الحالي إذ أنه يعتمد على تقييم شركات مالية مالية تعمل فى مجال التصنيف مشيراً إلى أن نسبة رأس المال إلى إجمالى الموجودات فى أى بنك ستصل إلى 15٪.

وقال أن من شأن ذلك التصنيف الجديد أن يزيد أرباحه أخرى على القدرة التنافسية للبنوك العربية والمصارف وأخصاف مورداً فى تمويل الأنشطة الاقتصادية الوطنية. ومن ثم يأتى سلباً على مستويات أرباحها ونموها.

وأكد أن القطاع المصرفى العربى يعاني من مشكلة شديدة من المؤسسات المالية والمصرفية المالية وهو الأمر الذى أوجد جواً أمثل لمعاملات مع المصارف والوصول إلى محافلات مصرفية لزيادة الربحية والقدرة التنافسية وتكثيف البنوك من تغطى المصود المصرفية وتقدم خدمات مصرفية متميزة وبأسعار تنافسية.

وفى كتمه أكد دوج أراسون - رئيس إتحاد المصارف الأمريكية ABA أن النظام المصرفى الحالي يولج العديد من التحديات. وتتزايد حثتها فى الدول النامية. ولواجهة هذه التحديات لابد أن الاعتماد بالتمنية البرشية. وهذا عن طريق التتوير. والتتوير للتتوير. فالتتوير للتتوير للتتوير يفرض على المعلنين فى جميع المجالات التتوير منها الولايات المتحدة الأمريكية الاستثمار بشكل جيد فى التتوير البرشية. وفى للجال للمصرفى تم تلتوير للمعد للمصرى الأمريكى.

وأضاف بأن العولة ستشخص مزبها من التحديات النظام المصرفى الحالي حيث ستؤدى زيادته حده التنافسية. ولا شك أن الدول التنافسية عالت خلال الفترة الماضية من كثير من الأزمات الاقتصادية. وستفرض عليها العولة أزمات أخرى ما لم تتسرع إلى حماية إقتصادياتها عن طريق مواتكة أحدث التتويرات المالية خاصة فى مجال التتوير والبرشية.

ويشير دوج أراسون إلى الأزمة الروسية التى ألفت بظلالها على كثير من الدول. مؤكداً أنها ستلت فى ذات الوقت خبره جميعه خلال القرن الحالي. فبعد هذه الأزمة انتتج أهمية المكموات فى إدارة الإقتصاديات الدولية. وأهمية التعاون بين الأنظمة الإقتصادية للخطقة خاصة وأن الألفية الثالثة ستشهد تحديات كثيرة أمام الدول للخطقة والتتنية على حد سواء. ولابد من الإستعداد لواجهتها بالتكامل بين جميع الدول. وقال حسن عبد الله مدير عام البنك العربى الإفريقى أن الوقت مناسب حالياً لإجراء مزيد من الانتمجات المصرفية بلذل الدول العربية أكثر من أى وقت مضى مشيراً إلى أن ثقافة المعج فى كثير من الدول العربية بدأت تتعقق حيث تمت عطية معج مصرفية فى لبنان والمصرية ومصر وتلكر عة دول عربية أخرى فى هذه المعج. وأضاف عبد الله أن البنوك العربية الحالية بان تتعب دور صلتح السوق فى لسواق للال العربية وذلك بشرط توافر البنية المؤسسية والتنظيمية لتقيام مثل هذه الشركات.



آثار الخصخصة



الاقتصادية





## الخصخصة

في مصر : الآثار الاقتصادية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ترجمة لث حصيلة الخصخصة لسداد مليونيات قطاع الأعمال	متال فايز	ملحق البورصة المصرية	٩٩	١٩٩٩/٤/٥	١٢٦
٢	الخصخصة ترفع عائد شركات قطاع الأعمال	ماهر فتحي	العالم اليوم	٢٥٠٨	١٩٩٩/٤/٢٩	١٢٩
٣	ماذا بعد انتهاء قطار الخصخصة ؟	محمد مهنا	العالم اليوم	٢٥١٥	١٩٩٩/٥/١٨	١٣٢
٤	التحديات حادة للخصخصة	سلوى غنيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	١٥٨٧	١٩٩٩/٦/٧	١٣٣



الموضوع الرئيسى : الخصخصة

اسم كاتب المقال : منال فايز

الموضوع الفرعى : لى مصر الآثار الاقتصادية

رقم العدد : ٩٩

المصدر : (ملحق) البورصة المصرية

تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٤/٥

٩٩

أكد د. مختار خطاب مستشار وزير قطاع الأعمال العام أن هناك تراجع واضحاً فى حجم مديونيات شركات قطاع الأعمال العام المستحقة للبنوك خلال الفترة الأخيرة.. وكشف خطاب فى كلمته أمام ندوة الائتمان وتنشيط السوق التى نظمها مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية بجامعة حلوان الأسبوع الماضى عن أن مديونيات هذه الشركات تراجعت إلى ٢٤ مليار جنيه فى نهاية عام ١٩٩٨ تمثل ٤٧٪ من اجمالى أصول هذه الشركات البالغ قيمتها ٥٣ مليار جنيه.

## د. خطاب أمام ندوة الائتمان

# توجيه ثلث حصيلة الخصخصة لسداد مديونيات قطاع الأعمال للبنوك

النجاح حيث لعبت السياسة الائتمانية دوراً محورياً فى مراحل الإصلاح الاقتصادى ووطورت من أدواتها واساليبها فى التعامل مع السوق فى بيئة عالمية وإقليمية ومحلية مشيراً إلى إنخفاض معدل التضخم من حوالى ٢٤٪ عام ١٩٨٦ إلى ٤.٦٪ عام ١٩٩٦ وتحول معدل الفائدة الحقيقى من معدل سالب حتى عام ١٩٩١ إلى معدل موجب تزايد حتى بلغ ٩.٢٪ عام ١٩٩٧. كما تضاعف اجمالى حجم للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للنشاط الاقتصادى ثلاث مرات خلال السبع سنوات الأخيرة مع اتجاه نصيب القطاع الحكومى وقطاع الأعمال إلى الانخفاض لصالح القطاعات الأخرى.

لرفع سعر الفائدة على سوق الأوراق المالية.

## مشاكل إعادة الهيكلة

كما تحدث عن مشكلة إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام وكيفية حسن إدارة الأموال فى هذه الشركات حيث أن معظم هذه الشركات تحصل على قروض قصيرة الأجل تعمل بها استثمارات طويلة الأجل مما يسبب التعثر المالى مشيراً إلى ضرورة إدارة الأموال داخل الشركات بأسلوب يساعد على سداد مديونياتها.

وتناول الدكتور عمرو عزت سلامة نائب رئيس جامعة حلوان للدراسات العليا فى بحثه دور الائتمان المصرفى فى تنشيط السوق مشيراً إلى أن المستهدف هو الوصول إلى إئتمان بمعايير أكثر كفاءة وسوق نشيطة فاعلة يساهم بها فى الوصول إلى حل المعضلة القائمة بين شقى العرض والطلب فى سوق الائتمان.. وأضاف أن تجربة السنوات الماضية تحتل بالعديد من سمات

أشار د. خطاب إلى تراجع القوائد المستحقة على هذه المديونيات أيضاً حيث بلغت ٢.٧ مليار جنيه مقابل ٤.١ مليار جنيه فى بداية التسعينات وأضاف أن الشركات الناجبة لإحدى الشركات القابضة قامت بسداد ٦٢٧ مليون جنيه للبنوك.. كما تم سداد ٨٢١.٥ مليون جنيه وإسقاط ٦٦٩ مليون جنيه ليصبح الرصيد الحالى لديون هذه الشركات ١٤٠ مليون جنيه.. وتحدث د. خطاب عن أن المرحلة الثالثة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى تشمل قيام وزارة قطاع الأعمال بسداد مديونية بعض للشركات من ثلث حصيلة الخصخصة المخصصة لذلك قبل بيع هذه الشركات..

وتحدث د. هشام حسبو استاذ المحاسبة بجامعة عين شمس عن ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه المصرى وأشار إلى ضرورة رفع سعر الفائدة على الجنيه بما يزيد من الطلب على الجنيه المصرى فى مواجهة الدولار وبالتالي انخفاض سعره على الرغم من التأثير السلبي





الموضوع الرئيسى :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	مثال فايز
الموضوع الفرعى :	في مصر الآثار الاقتصادية	رقم العدد :	٩٩
المصدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٤/٥

## ظاهرة تركيز الائتمان

### التحكم في السوق

بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية المفتوحة لقطاع الأعمال العام ١٩,٩٪ في نفس العام وهو ما يتماشى مع الفلسفة الاقتصادية المتبعة حالياً واستحوذ قطاع الصناعة على حوالى ٣٢٪ من التسهيلات الائتمانية المصرفية عام ١٩٩٨ يليه قطاعا التجارة والخدمات حوالى ٢٥٪ لكل منهما... ولو حظ التزايد المستمر في النصيب النسبي لكل من نشاطي التجارة والخدمات من الائتمان المصرفي في السنوات الخمس الأخيرة مع ثبات النصيب النسبي للنشطة الأخرى بسبب اقبال البنوك على تمويل هذين النشاطين نتيجة الإنخفاض النسبي لمخاطر الائتمان بهما عن مخاطر الائتمان في الأنشطة الأخرى.

### تحديات القطاع الخاص

وتحدث محمود حامد - المدرس المساعد بكلية التجارة جامعة حلوان فقال على الرغم من الدور الذى يقوم به القطاع الخاص إلا أنه يواجه مجموعة من المعوقات والتحديات المحلية والدولية التى قد تؤثر على أدائه مشيراً إلى أن من أهم هذه التحديات الاكتاتلات الاقتصادية الإقليمية والنزعة الإقليمية والتحديات التكنولوجية ويزود ظاهرة العولمة وتحرير التجارة الدولية .

وأكدت الدراسة التى قدمها عصام خطاب وعربى مبدولى باحثين بمركز بحوث الكلية ان السياسات التقيدية تعتمد على عدة أدوات للتحكم في إيقاع حركة السوق بحيث تستخدم هذه الأدوات بما يجعل توليفه السياسات التقيدية والمالية متناسقة... وقالت الدراسة إنه النمو المحفوظ في سوق الأوراق المالية إلا ان الائتمان المصرفى مازال يعد من أهم مصادر التمويل المتاحة للمستثمرين حيث مازالت قدرة سوق الأوراق المالية محدودة في هذا المجال وقد ترتب على التخسيرير الاقتصادى تحرير معدلات الفائدة في بداية التسعينيات والذي أدى الى إنخفاض معدل النمو في الائتمان المصرفى بنسبة ٢,٢٪ عام ١٩٩٢ ثم بدأ بعد ذلك في تحقيق نمو موجه حيث ارتفع اجمالى الائتمان المصرفى ليصل عام ١٩٩٥ إلى ٢٢,٥٪.

وأوضحنا الدراسة ان التزايد المستمر في التسهيلات الائتمانية المفتوحة للقطاع الخاص ارتفع من ٢٠,٢ مليار جنيه في يونيو ١٩٩٢ إلى ٧١,٣ مليار جنيه في ١٩٩٨.... حيث يريد عن نصف إجمالى التسهيلات الائتمانية المفتوحة للقطاعات الائتمانية الأخرى يليه القطاع الصناعى حيث ارتفع نصيبه من ١٧٩٠ مليون جنيه في يونيو ١٩٩٢ إلى ٢٠,٦٨٣ مليار جنيه عام ١٩٩٨.

ثم اشارت الدراسة إلى ان التسهيلات الائتمانية تضاعفت مما يؤكد الدور الفعال للقطاع المصرفى في الائتمانية الاقتصادية..

وقد صاحب الإصلاح الاقتصادى تزايد دور القطاع الخاص حيث زادت نسبة التسهيلات الائتمانية الى حصل عليها هذا القطاع لتبلغ ٦١,١٪ عام ٩٩٨

واضاف ان نصيب القطاع الخاص من إجمالى التسهيلات الائتمانية المفتوحة بلغ ٦١,١٪ عام ١٩٩٨ مشيراً إلى انه رغم ذلك فإن هناك بعض التخلفات تملئها حداثة التجربة واختلاف الرؤى منها تظاهر تركيز الائتمان المصرفى بنسبة ضئيلة من المستفيدين وتدنى نصيب المشروعات الصغيرة وإنخفاض حجم الائتمان الموجه إلى التجارة الخارجية وتحدث عن أهم التحديات التى تواجه البنوك نتيجة الحجم المرتفع للأصول بالنقد الأجنبى لدى الجهاز المصرفى بما فيه البنك المركزى والذي يربو على المائة مليار دولار وايضا اتجاه صاف مطالبات الجهاز المصرفى على العالم الخارجى إلى التزايد حيث تعدت ٤٥ مليار دولار بما فيها البنك المركزى.

واضافى ان تجريبه السياسة الائتمانية في العقود الماضية قد أفرزت ميراًاً لفتلاً على منظمات قطاع الأعمال مما قد يصعب معه الفصل بين السبب والنتيجة مشيراً إلى ان شركات قطاع الأعمال ترى ان جزءاً كبيراً من الديون المترتبة عليها والذي شاق في بعض الأحيان القيمة السوقية لأصول تلك الشركات يعود إلى قرارات إستثمار غير رشيدة لا دخل لإدارة الشركات إلا ان وجهته النظر المصرفية الاقتصادية تعالجان الظاهرة من منظوري ضعف الاداء المالى وانعدام الكفاءة الاقتصادية وسوء الإدارة.

واختتم د.عمرو عزت بحلة بتأكيد الدور المحورى للائتمان والجهاز المصرفى فى توفير التمويل اللازم لتمويل الكيانات الوليدة وتدعيم الكيانات القائمة.



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منال فايز
الموضوع الفرعى :	في مصر الآثار الاقتصادية	رقم العدد :	٩٩
المصدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٤/٥

واضاف ان تنفيذ برنامج الخصخصة على الوجه الذى يكفل توسيع قاعدة الملكية الفردية يتطلب وجود سوق كفى لرأس المال توجه من خلاله رؤوس الاموال والمخبرات الخاصة نحو الاستثمارات الناجحة وفقاً لقواعد الطلب والعرض.. فلم تعد وظائف البنوك تتوقف عند تقديم الدعم التمويلي لعملاء القطاع الخاص او المساهمة معه في المشروعات المشتركة بل تنوع هذا الدور في ظل التوجهات الجديدة وامسند ليشمل تمويل المستثمرين الراغبين في حيازة الأوراق المالية للشركات المباحة مع القيام بدور المستشار المالي للمستثمرين الراغبين في شراء اصول او اسهم تلك الشركات هذا بخلاف طرح بعض مساهمات البنوك للبيع للقطاع الخاص والقيام بادوار ضمان وتغطية الاكتتاب والترويج للأوراق المالية.

وقدم جمال محمود عملية المرس المساعد بكلية التجارة جامعة حلوان بحثاً تناول فيه دور الائتمان المصرفي في تمويل الصادرات مشيراً إلى انه رغم الدور الهام الذى تقوم به البنوك في تمويل التجارة الخارجية وبما يساعد على احتساب الميزة التنافسية والدخول إلى الاسواق الخارجية إلا ان هذا التمويل غير كاف ولا يتلاءم مع صفات المصدرين في مصر.. كما ان البنوك تحلزن تقديم الائتمان إلى عمليات الاستثمار على حساب العمليات التصديرية

منجمة

منال فايز





الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ناصر قنديل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العدد :	٢٥٠٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٤/٢٩

# الخصخصة ٩٩

زيادة فى الإنتاج .. تحرر من القيود .. فتح أسواق جديدة  
«الخصخصة» .. ترفع عائد شركات قطاع  
الأعمال إلى 3.2 مليار جنيه

إعداد وإشراف:

**ناصر قنديل**

شارك فى الإعداد

كمال إبراهيم

فكتور شحاته

السيد عمر

المسوقى عبد المنعم



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ناصر قنديل
الموضوع الفرعي :	في مصر :	رقم العدد :	٢٥٠٨
الصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٤/٢٩

مؤشرا لصاحب القرار بمعالجة مثل هذه المشاكل قبل طرح المزيد من شركات قطاع الأعمال العام وهو ما يتم حاليا للشركات التي يجري طرحها مثل ما يحدث حاليا في شركات القاولات التابعة للشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما وعددها 3 شركات من أبرزها شركة الجمهورية التي تم تخفيض حصةها لتصل إلى رقم قبلي 200 عامل فقط.. كما تم تعديل هيكلها التحصيلي واستيعاب الفئات المرحلة بتخفيض رأس المال.. الأمر الذي جعلها جاهزة للطرح.

أشار الدكتور أحمد سعد إلى أن عملية الخصخصة يجب أن تمتد أيضا إلى الفكر الإداري للشركة.. خلاصة أن هناك بعض الشركات تم طرحها للاكتتاب.. مازال فكرها الإداري يطبق مفاهيم القطاع العام بعيدا تماما عن آليات السوق ولا يعمل على تعظيم ثروة المساهمين كهدف رئيسي بعد الخروج من القطاع العام.

أكد سعد أن مثل تلك الشركات مطلوب خصخصة فكرها الإداري والتعاقد مع إدارة محترفة جديدة.. لأنه يصعب تغيير فكر استمر 30 سنة إلى فكر جديد تماما ولا يمكن استيعابه في ظل الإدارة الحالية وهناك شروط أساسية لطرح الشركات للاكتتاب العام أهمها التحقق معدل عائد مرتفع وتوزيع أرباح على المساهمين.. مثل هذه الشركات يكون مسارها الطبيعي البورصة.

أضاف سعد أما للشركات الأخرى التي لا تحقق أرباحا وتحتاج إلى استثمارات إضافية لإعانة هيكلها فهي تحتاج إلى مستثمر رئيسي يشترط أن تتوافر لديه الخبرة في مجال الشركة التي ستحقق أرباحا على المدى الطويل وليس القصير.

أشار إلى أنه فيما يتعلق بتقييم تجربة المستثمر الاستراتيجي بما يكون قد جاءه الوقت للاقتناع بأهمية المستثمر للخصخصة في إحداث التغيير المطلوب ورفع كفاءة الإدارة نظرا لخبرته في هذا المجال وقدرته على تحقيق الوفورات المختلفة وتوفير الرقابة المستمرة على الأداء وهو ما يبدو واضحا في الشركات التي تم بيع شريحة مناسية من أسهمها لمستثمر رئيسي استطاع أن يوجه الإدارة ويغير وجه المشروع في ضوء خبرته وقدرته الإدارية.

### إعداد الشركة

وأوضح الدكتور أحمد سعد - استاذ التمويل والاستثمار بتجارة القاهرة - أن تصحيح أداء الشركات يرتبط ببرنامح تجهيز الشركة قبل طرحها للبيع.. والبرنامح الخاص بإدارة الشركة بعد الطرح.. وفي ظل هذين البرنامجين تقارنت الشركات فيما بينها من حيث التمسك في الأداء.

على سبيل المثال فإن الشركات التي لم يتم تجهيزها جيدا من خلال تطبيق برنامج المعاش المبكر وتحصيل المديونيات المتعثرة لدى عملائها من القطاع العام والحكومة ومعالجة الخلل في هيكل رأسمالها.. كما لم يتم أخذ الاحتياطات أو الخصومات الكافية للضرائب.. والإهلاكات مثل تلك الشركات لم يتمسك أنؤها بعد الخصخصة لوجود عيوب هيكلية مزمنة يصعب حلها بالأجل القصير.

أضاف أن هناك بعض الشركات لم يضافها تكوين مجلس إدارة جيد في مرحلة ما بعد الخصخصة.. يعتمد على مفهوم آليات السوق ومفهوم الإدارة الخاصة مثل هذه الشركات يصعب تمسك الأداء فيها ما لم تعالج المشاكل الهيكلية والفكر الإداري المسيطر عليها.. أشار سعد إلى أنه على الجانب الآخر هناك بعض الشركات التي تمت معالجة مشاكلها الهيكلية الخاصة بالمعالة ورأس المال وتم طرحها للسوق فكان حظها أفضل من الأخرى.. وتم تشارك تلك المشاكل فيما بعد مع انخفاض أسعار الأسهم نتيجة صعوبة استثمارية تحقيق الأرباح التي أظهرتها ميزانيات هذه الشركات في السنوات التالية للخصخصة.. كان ذلك

خمس أعوام منذ خصخصة شركات قطاع الأعمال العام التي انطلقت شرارتها بصور القانون 203 لسنة 1991.. ورغم ما تحمله تصريعات الدكتور عاطف جعيد وزير قطاع الأعمال العام من تشاؤل بزيادة الإيرادات في 98% من شركات الخصخصة وارتفاع القيمة المضافة في 97% منها والإرباح في 95% مع خضوع شركات قطاع الأعمال لنفس قواعد السوق التي تخضع لها شركات القطاع الخاص بما تنعكس على كفاءة الأداء بها.. ليرتفع الفائض الذي حققته تلك الشركات إلى 3222 مليون جنيه العام الماضي مقابل 42 مليون جنيه عام 1993.

ورغم ما تحمله تلك الأرقام من التشاؤل فإن أرقام هيئة سوق المال أشارت إلى أن الأداء داخل الشركات تبين ما بين النشاط الكبير لبعضها والابتعاد تماما عن دائرة النمو.. البعض الآخر لمعمل الخصخصة نشط معظم الشركات التي تحولت لتكون أكثر الشركات تنافسا.. أما الشركات التي تم بيعها لمستثمر استراتيجي فحققت 77% منها.. في الوقت الذي لم تنشط سوى 22% فقط من تلك الشركات!

فهل نجحت الخصخصة في تحسين وإصلاح أحوال شركات قطاع الأعمال العام؟

### قبل وبعد

الدكتور إبراهيم مختار عضو مجلس إدارة البورصة أكد أن تقييم نجاح الخصخصة في إصلاح أحوال الشركات يقتضي إجراء دراسة تفصيلية عن أداء هذه الشركات وأرباحها قبل وبعد الخصخصة.. لكن يمكن القول إن هناك بعض الإدارات استطاعت أن تحسن نفسها من القيود وأن تتخطى خطوات واسعة في سبيل زيادة الإنتاج وتمسك الجودة وفتح أسواق جديدة محلية وخارجية.. لينعكس كل ذلك على نتائج أعمالها في شكل زيادة في صافي الربح للعقل.. على الجانب الآخر هناك بعض الشركات التي لم يتم تغيير إدارتها وتواجه بعض الصعاب لأصابع مختلفة من ناحية ضعف القدرة التصنيعية أو الحاجة إلى تطوير وتمسك الجودة كل ذلك يتطلب توجهات إدارية حاسمة والاستفادة بالخبرة المناسبة لتحقيق التطوير المطلوب.





الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ناصر قنديل
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العدد :	٢٥٠٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٤/٢٩

التي سيقدم على إدارتها.. والملاءة المالية اللازمة لإتمام الخطة المستقبلية للتطوير.

### تجربة ناجحة

أشار خليفة إلى نجاح ثلاث التجربة في مصر لدى بعض الشركات وأبرزها شركة بيبسي كولا التي تم تطويرها بشكل كبير جدا.. وتحقق حاليا مستوى أرباح جيدا كما حصلت على شهادات جودة عالمية نتيجة للجهود التي قام بها المستثمر الرئيسي.

أيضا شركة الأهرام للمشروبات التي تتولاها مجموعة متخصصة ويتم تداولها بشكل يومي بالبورصة وزادت درجة نشاطها بعد طرحها لجانب من أسهمها كشهادات إيداع دولية في بورصة لندن.

وفي النهاية يرى الدكتور باهر عظم - رئيس قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - أنه لا توجد حتى الآن دلائل واضحة لنجاح تجربة الخصخصة بمصر سواء من خلال الاكتتاب العام أو البيع لمستثمر استراتيجي بالشكل المطلوب مؤكدا أن برنامج الخصخصة مازال يحتاج إلى مروجين محترفين يستطيعون القيام بالترويج للمشروعات بين المستثمرين حتى يزيد إقبالهم على شراء المشروعات المطروحة.

أشار عظم إلى أن أسواق رأس المال بالعالم مليئة بالكثير من المستثمرين.. وعندما تتوفر لدى المشروع الدراسات الجيدة التي توضح جدوى العمل به والعائد الجزئي الذي سيحقق.. فمن الهدف المطلوب حاليا الوصل بين المشروعات المطروحة والمستثمرين.. وهي مهمة أساسية من مهام عمل المروجين.

فيما يتعلق بتجربة المستثمر الاستراتيجي.. فلن عدد المشروعات التي تم بيعها لمستثمر رئيسي مازال ضئيلا ولا يزال للجال مفتوحا أمام تلك النوعية من المستثمرين لكي تنص جزءا من الشركات المعروضة للبيع بعيدا عن الطرح في البورصة في ظل تنفي الأسفار.

### فترة كافية

علق الدكتور عصام خليفة - مدير عام شركة الاهلي لصناديق الاستثمار - على عدم تحقيق تجربة المستثمر الرئيسي للنتائج المرجوة مشيرًا إلى أنه لكي يحقق المستثمر الرئيسي الإنجازات المطلوبة فإنه يحتاج إلى فترة زمنية كافية.. مع مراعاة أن يشغل قرار بيع الشركات مستثمرا استراتيجيا ضرورة أن تتوفر إدارة متخصصة تتولى تغيير هيكل الشركة وتعديل برنامج الإنتاج والملائم الأساسية للشركة للظفر بها من مرحلة الفضائل أو الأرباح للتنمية إلى الأرباح العالية.

أكد خليفة أنه في العادة تحتاج مثل هذه الأمور إلى وقت كبير فسيبا للوصول إلى هذه النتائج مع التأكيد على ضرورة أن يتوافر في المستثمر الاستراتيجي شغلان.. الكلمة الفنية والدراية الكاملة بنشاط الشركة



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبدى مهنا
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العدد :	٢٥١٥
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٥/١٨

**«الخلاف هو: حول استخدام حصيلة بيع القطاع العام في تسليد دين الحكومة الداخلي وحل مشكلة العجز الحكومي أم أن الأفضل هو إقامة مشروعات جديدة بهذه الأموال...»**

# ماذا بعد انتهاء قطار الخصخصة؟!



الخصخصة.. هي أحد أبرز ملامح سياسة الإصلاح الاقتصادي، وهي ضرورة لا غنى عنها لإصلاح بعض وحدات القطاع العام التي تلاقت طبعها الديون.. ولم تعد هناك جدوى من أي إصلاح لها، سوى بالتخلص منها بالبيع.. والخصخصة هي آخر الحلول.. وليست أولها.

عند مناقشة بيان الحكومة حول الخطة والموازنة بمجلس الشورى قال رئيس مجلس الوزراء الدكتور كمال الجنزورى.. إن حجم الدين الداخلى (147 مليار جنيه) سوف يتضاعف جداً عند الخسائر نفسها في عملية الخصخصة وبيع شركات قطاع الأعمال.. وأكد على أن حصيلة بيع شركات النقل والتليفونات والكهرباء سوف تستخدم في تغطية عجز الدين الداخلى للحكومة.. الذى تراكم منذ سنوات طويلة.. وتزداد نصيبه كل عام عن العام الذى قبله.. وهي فلسفة اعتقد أنها جديدة.. فمضى قبل بيان رئيس الوزراء الأخير أمام مجلس الشورى.. كان السائد أن الخصخصة هدفها إصلاح أحوال شركات القطاع العام الخاسرة بالتخلص منها بالبيع.. وأن حصيلة البيع تستخدم في تسليد ديون الشركات الخاسرة.. وكذلك في تمويل عملية المعاش الميكمل للعاملين في الدولة.. وفي تمويل أي حقوق أو مكسبات أخرى يطالبها القادرون لهم.. لكن بعد بيان الدكتور الجنزورى.. فالفلسفة الجديدة وراء عملية الخصخصة تقوم على بيع بعض الشركات الكبيرة.. النقل والكهرباء والتليفونات.. وهي شركات رابحة وتحقق مكاسب كبيرة.. في تسليد عجز الدين الداخلى للحكومة.. وهو تفكير قد يلقى قبولاً وقد يلقى مصادرة.. بمعنى أنه ليس الضرورى أن يجري نقاش طويل حول.. فهنا حول استرداد عملية الخصخصة من عدمه.. فهنا أمر مسروق منه.. ولكن حول الطريقة التى تستخدم بها حصيلة البيع.. هل من المفيد لصالح العلم أن تستخدم حصيلة البيع التى تقدر بعشرات المليارات من الجنيهات في تسليد العجز الحكومي الداخلى.. أم أن الأفضل أن يستخدم

هذه المرة تم بيع كبرى شركات القطاع العام الراحلة.. النقل والتليفونات والكهرباء في تسليد العجز.. فما الذى ستلجأ إليه الحكومة في المرة القادمة لتسليد العجز الجديد، أم أنها تضمن وتؤكد على عدم ظهور عجز جديد.. هل من بيع شركات أخرى؟ السؤال: وأين هذه الشركات الأخرى؟ لقد بيعت عن آخرها.. وأهمها شركات النقل والكهرباء والتليفونات.. وبمعنى رابع.. فالذي أخشاه هو أن نخلع من عجز الرئيس داخل غرفة الانعاش.. أم نعد في فترة القامة بها.. أو أن نلجأ من الانعاش إلى حجرة داخلية لفترة معينة.. يشمر خلالها ببعض التمسك.. ثم بعد مدة أو ثلاثة أعوام على الأكثر ندخله الانعاش مرة أخرى.. لأن عجز الدين الداخلى ظهر من جديد.

جزء من حصيلة البيع في تسليد الضرورى والمأجل من هذا الدين.. الذى ربما يترتب على التنازل في سداده أضرار بالغة وجسيمة بالاقتصاد القومى.. ثم يستخدم الجزء الأكبر من حصيلة البيع في إقامة مشروعات جديدة.. باستثمارات كبيرة.. تقوم على أسس اقتصادية سليمة.. كأي منشأة تدار بأسلوب علمي.. لا تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية في الأساس.. وإغفال الجانب الاقتصادي.. حتى لا تتكرر مأساة شركات القطاع العام ثانية.

هذه المشروعات.. هي التى لن يحسم القطاع الخاص من المخول فيها.. لصفحة الاستثمارات التى تحتاجها.. وأيضاً لارتفاع نسبة المخاطرة بها.

## ماذا بعد العجز؟

والسؤال جوى ومهم.. لأن استخدام حصيلة بيع شركات كبرى.. كالنقل والتليفونات والكهرباء بالكامل في تسليد عجز الدين الداخلى.. يجرى تساؤلاً آخر لا يقل أهمية.. وماذا بعد تسليد هذا العجز؟ أى مآلنا من العجز القادم؟ فالحكومة بحثت عن الطويل السهلة لتغطية العجز الذى يتقادم علماً بعد آخر.. ومعنى آخر.. أن هذا العجز تم سداده.. فهل ستضطر الحكومة وميكتتها ومصلحتها إلى اللجوء إلى الاقتراض من البنوك ومن غيرها مرة أخرى لتغطية نفقاتها المستمرة والمتزايدة.. مآلنا ستفعل مثلاً مع بند الأجور والمرتبات في موازنة الدولة.. وهل حصيلة الضرائب والمشاركات كافية لتغطية حجم مصروفاتها ونفقاتها.. ومعنى ثالث.. هل عجز الدين الداخلى سوف ينتهي إلى الأبد.. وأن الحكومة ستضع من السياسات والخطط والبرامج التى تضمن عدم ظهور عجز داخلى جديد؟

في هذه المرة قد يصاب الرئيس بالسكتة القلبية.. لأننا نزعنا عنه كل مقومات الحياة.. وتصرفنا بالبيع في كل أصوله وممتلكاته.. واضمح على «العديد» بينما إدارة المستشفى تطلب ميسداً فائترة باهظة الثمن.. وبعين متراكمة.

وقد نسل.. ومآلنا تقترب يا سيادة العبقري؟ ولا أزعج لئني أملك أجابة هذا السؤال.. فسعد طرحة النقاش.. والأجابه عليه مفتوحة أمام الحكومة ورجال المال والاقتصاد وأمام الرئيس نفسه.





الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سلوى غنيم
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاقتصادية	رقم المجلد :	١٥٨٧
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٦/٧



# انتقادات حادة

# للخصخصة

وجه أساتذة وعلماء الاقتصاد في ندوة نظمتها جامعة المنصورة انتقادات واتهامات كبرى حول آثار برنامج الخصخصة على المجتمع المصري وبالتكرير على العمال واستنزاف أسلوب الحكومة في استخدام حصيلة البيع الشركات في سداد المديونية بدلاً من إقامة أصول إنتاجية بداية توفّر فرص عمل جديدة وانتقدوا نظام إصلاح الشركات المنتشرة لأنه يقتصر على الإصلاح المالي فقط دون الاهتمام برفع كفاءة العمال وتحسين مستوى جودة السلع واعتراضوا على أسلوب البيع المباشر لأنه يؤدي إلى احتكار القطاع الخاص ويعتبر تضيق النقل الملكية فضلاً عن ذلك فإنه أسلوب لا يضمن توافر الشفافية والإفصاح وقالوا إن إنجازات الخصخصة تتمثل في ارتفاع أسعار السلع والخدمات - حمل - الأهرام الاقتصادي - هذه الاتهامات التي أثارها أساتذة وخبراء الاقتصاد إلى الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام ودار حوار معه باعتباره المسئول الحكومي الأول المتخصص في تنفيذ برنامج الخصخصة وأوضح الوزير أن الخصخصة برينة تساهم وأن آثارها إيجابية وعظيمة ليس على العمال فقط وإنما على الشركات التي تبيعها للقطاع الخاص وكذلك بالنسبة للشركات الخاسرة وعلى الاقتصاد الكلي.

الاستثمار  
في أصول  
إنتاجية  
ردة إلى  
نظام  
القطاع  
العام

الخصخصة  
نفذت؟  
مشروعات  
ساهمت في  
تحسين دخول  
العمال بنسبة  
١٠٠%

أجرت للحوار: سلوى غنيم



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سلي غيم
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العدد :	١٥٨٧
المجلد :	(مجلة) الاحرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٦/٧

## لا عودة للملكية العامة

يضيف الوزير إن إقامة أصول حكومية إنتاجية جديدة من عائدات خصخصة البيع يتناقض مع فلسفة وسيرواات الخصخصة فالمحكومة لن تعود إلى ملكية المنشآت الاقتصادية مرة أخرى والذي ثبت فشله ليس في مصر وحدهما ولكن على مستوى جميع دول العالم ومن هنا يتضح أن أسلوب الحكومة في استخدام حصيلة البيع في سداد للموئنة وإصلاح الشركات الخاسرة وتعويض العملاء يعد الأسلوب الأفضل الذي يمكن الحكومة من توفير البيئة الأساسية والخدمات اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على توفير فرص عمل جديدة.

● اتهم نظام البيع المستثمر رئيسي بانه وسيلة لإنتقال الاحتكار إلى القطاع الخاص وأنه نظام يقترن بعدم الشفافية... فمماذا تفصل الوزارة البيع المستثمر رئيسي؟

● الوزير : إن التوجه في هذه المرحلة إلى البيع المستثمر استراتيجي لا يعني أن هذا الأسلوب أفضل أو أحسن من أسلوب البيع في البورصة ولكن أساليب تغير أسلوب البيع ترجع إلى أن هناك بيروما يلزمها الالتزام إلى البورصة وبيروما لا يبيع فيها إلا البيع من خلال المستثمر الرئيسي أن البيع في البورصة له فوائده وهي أنه لا يمكن البيع في البورصة إلا لشركات رابضة تحقق عائدات اقتصادية مجزية للمستثمرين والصدار ومن ثم تخرج من البورصة الشركات الخاسرة والشركات العميقة الخسرة والاصل وعلى هذا الأسلوب تخرج الشركات التي تخسرها للشركات التي طرح في البورصة بل تكون شركات الديوا إدارة متغيرة لها تاريخ في نجاح الشركة وتحقيق أرباح اعدة سنوات مستتالية وإن تكون في غير حاجة إلى تكنولوجيا جديدة وكذلك لا تكون في حاجة إلى تسويق وينطبق الأمر كذلك على الأصول بحيث لا يمكن أن يبيع في البورصة سهما . أي حصة من رأس مال شركة وفي بداية الخصخصة طرحت الشركات الرباعية في البورصة وهو الأسلوب المناسب والصحيح ولكن في هذه المرحلة فإن طبيعة الشركات التي ستخرج من الشركات الرباعية في البورصة وحتى نهاية العام القادم في شركات ضاعمة الربحية ولا يمكن بيعها في البورصة وإنما يهتم ببيعها من خلال مستثمر استراتيجي لأنها تحتاج إلى تكنولوجيا جديدة وتطوير في الإدارة واستثمارات ضخمة وهذه الأمور تستأثر بضرورة إيجار مستثمر رئيسي فيه الخبرة الفنية والادارية لتفويض نشاط الشركات.

● هل ينقص أسلوب البيع المستثمر رئيسي الشفافية والاصحاح؟

● الوزير : إن أسلوب البيع سواء في البورصة أو المستثمر رئيسي يخضع لضوابط محكمة وبمعددة فحوص الشفافية والوضوح والخطوات تشمل أن تقوم الشركات لعرضه بغض حظوظ الشراء والتفاوض للحصول على احسن سعر بين اللقمتين ثم تتولى الجمعية العمومية دراسة العروض وإصدار التوصية بتخفيض أو التمسك بسعر التقويم للعدد وأخيرا يتم العرض على اللجنة الإدارية للخصخصة برئاسة الجوزوري لاستصدار القرار النهائي وقال إنه شخصيا لا يملك قرار البيع والوزارة قطاع الأعمال العام وإن دوره يتركز في الحصول على أعلى قيمة ممكنة في حدود العدل ودون أن تؤثر على قدرة المنتشر في تحقيق ربح عمال.

## البيع المستثمر

### رئيسي مضمون

### الشفافية

### والإفصاح

● استخدام حصيلة بيع الشركات في الإنفاق العام يعتبر تحديدا للثروة القومية. ليس من الأفضل استخدامه في إقامة أصول إنتاجية جديدة، وما هو رأي سيانتمك؟

● الوزير : لابد أن نرى جيدا مبررات الخصخصة ولهدف منها قبل أن نبحث على أسلوب استخدام حصيلة البيع بالحوار أو القطاع، وأول هذه المبررات أن تفرغ الدولة لتوفير الخدمات التي لا يقدم عليها القطاع الخاص مثلا تطوير وتمهين مستوى التعليم وهذه يتطلب استثمارات تبلغ ٦٦ مليار جنيه سنويا والدولة تحتاج إلى ٧ مليار جنيه سنويا لتحقيق معدل نمو اقتصادي يتراوح بين ٧/٥ و ٧/٦ في حين أن موارد الدولة من الضرائب وقناة السويس والبنوك لا تزيد على ١٥ مليار جنيه سنويا فالمخصص في وسيلة لشركات القطاع الخاص لمد الدولة بين الموارد المتاحة للدولة ومجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق التنمية المستهدفة والمبرر الثاني أن تجارب العالم كله أثبتت فشل الإدارة الحكومية للمنشآت الاقتصادية لستناد إلى عتقة مهمة وهي أن وجود الملكية الخاصة ضمن حتمية تحسين الأداء وزيادة الربحية لأن صاحب المال لا يستطيع أن يتحمل الخسارة وإنما يحسم إلى الحصول على الأرباح فالمصلحة الشخصية بوجود صاحب المال تضمن فرص النجاح وتؤكد زيادة الأرباح وإذا حرص برنامج الخصخصة المصري على أن يتسلم القطاع الخاص إدارة الشركات من خلال الشراء وليس من خلال التنازل فهي وسيلة لعودة القطاع الخاص لنسج مزيج من الاستثمارات لإقامة توسعات جديدة وزيادة قدرة المنشآت القائمة والمبرر الثالث تسريع شركات قطاع الأعمال العام من الروتين والقواعد التي تفرضها الملكية العامة من أجل زيادة قدرة الشركات على المنافسة تشبها مع القطاع العالمية التي تنص على رفع القيدود المفروضة على استيراد السلع ورفعاء المزاويز الجمركية بما يزيد من حجم واردات السلع المستوردة والبقاء سيكون للإصلاح وزيادة القدرة المنافسة تتطلب ضرورة توفير نفس الظروف التي يعيشها المنافس لنا وتتطلب في القطاع الخاص في جميع بلدان العالم ولذا فإن بقاء شركات قطاع الأعمال العام في ملكية الدولة هو الذي كان سيؤدي حتما إلى تسمية الشركات وإن الإسراع في التملك للقطاع الخاص هو الفرصة لاستمرار بقاء هذه الكيانات في توفير فرص عمالة جديدة.







الاجتماعية





## الخصخصة

في مصر : الآثار الاجتماعية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	قليل من الضمانات والضوابط	حازم البلاوى	(كتاب) دور الدولة في الاقتصاد		١٩٩٩	١٣٦
٢	العمال والخصخصة : ملف الحائر	هالة ابو العز	ملحق البورصة المصرية	١٠٦	١٩٩٩/٥/٢٤	١٤٠
٣	انتقادات حادة للخصخصة	سلوى غنيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٨٧	١٩٩٩/٦/٧	١٤٨
٤	تحويل العمالة الى مستثمرين	هالة ابو العز	ملحق البورصة المصرية	١١٠	١٩٩٩/٦/٢١	١٤٤
٥	المعاش المبكر مأزق الشركات المتعجرة	نجلاء الرفاعى	ملحق البورصة المصرية	١١٥	١٩٩٩/٧/٢٦	١٤٦
٦	العمال يدفعون قطار الخصخصة	كمال ريان	العالم اليوم	٢٦١٤	١٩٩٩/٨/٣١	١٤٨
٧	الخصخصة خطوة للامام لصالح العمال	جيهان محمود	العالم اليوم	٢٦٤٠	١٩٩٩/٩/٣٠	١٥١
٨	وضع العمالة في برنامج الخصخصة	سوزان احمد ابو ربة	كتاب الاهرام الاقتصادى	١٤٢	نوفمبر ١٩٩٩	١٥٨
٩	المعاش المبكر اعاقلة ام بداية نشاط	سلوى غنيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٨٨	١٩٩٩/٦/٢١	١٧٤



الموضوع الرئيسى :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	حازم اليلوى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دو الدولة فى الاقتصاد (مكتبة الاسرة)	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

#### ٤- قليل من الضمانات والضوابط (٥)

نشرت الجرائد بتاريخ ١٩ مايو ١٩٩٦ خبراً مفاده أن الشركة القابضة للغزل والنسيج قد وافقت فى اجتماعها الأخير على بيع شركات هانو ، وبيوت الأزياء الحديثة ، والعربية لتجارة المنسوجات بالجملة ، والمتحدة لتجارة المنسوجات للعاملين بهذه الشركات . ونظراً لأهمية وخطورة هذا الموضوع فى إطار سياسة الدولة نحو التخصيصية ، فقد يكون من المناسب مناقشة القضايا التى يثيرها تملك العاملين لأسهم شركات القطاع العام بشكل عام ، ويصرف النظر عن الحالات المشار إليها فى الخبر المنشور .

لا يخفى أن الأخذ بالتخصيصية وتوسيع مجال نشاط القطاع الخاص - وإن كان يمثل إحدى أدوات الإصلاح الاقتصادى - فإنه يطرح بالمقابل عدداً من المشاكل الفنية والسياسية التى ينبغى معالجتها بأكبر قدر من الحكمة والحصافة .

ولعله من المناسب التأكيد - منذ البداية - على أن أهداف سياسة التخصيصية هى ضرورة الالتزام بمبدأين أساسيين دونهما تفقد التخصيصية مبرراتها . وهذان المبدأان هما الكفاية والعدالة . فالهدف المعلن والمنشود من وراء الأخذ بسياسة التخصيصية ، هى أنها تساعد على مزيد من الكفاية فى إدارة الموارد الاقتصادية . ولكنها وبفس الدرجة لأبد وأن تراعى - قدر الإمكان - تحقيق العدالة والمساواة فى المزايا والفرص . وبدون ذلك تفقد التخصيصية مشروعيتها فى الضمير العام ، وقد تنقلب لتصبح سبباً للإحباط واليأس إذا استخدمت وسيلة للإثراء على حساب المجتمع .

فالتخصيصية وبيع بعض وحدات قطاع الأعمال العام ليس مناسبة لتوزيع المكاسب والمزايا على فئات أو جماعات بعينها ، وإنما ينبغى أن يكون مائلاً فى الأذهان ضرورة توفير أكبر قدر من فرص زيادة الكفاية الاقتصادية مع احترام مبادئ العدالة والمساواة بين الجميع . وفى ضوء ذلك ينبغى أن تناقش قضية تمليك العاملين لأسهم شركات القطاع العام . فإذا لم يترتب على ذلك مزيد من الكفاية أو نتج عنها إخلال بمبدأ العدالة ، فإن سياسة التخصيصية تكون قد خرجت عن الإطار المرسوم لها وتصبح نقمة على الاقتصاد والمجتمع بدلاً من أن تكون خدمة لهما .



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حازم البيلوي
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	
العدد :	(كتاب) دو الدولة في الاقتصاد (مكتبة الأسرة)	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

وعندما نتكلم عن تمليك العاملين لأسهم شركات القطاع العام . فإننا نقصد بذلك الأحوال التي تلجأ فيها الدولة - أو من يمثلها - إلى منح مزايا خاصة للعاملين في هذه الشركات ولا يتمتع بها غيرهم من المواطنين ، ويأخذ ذلك عادة شكل تخصيص نسبة - أو حتى كل - أسهم الشركة للعاملين دون منافسة من غيرهم من الأفراد ، أو إعطاء العاملين أولوية على غيرهم من المواطنين أو توفير مزايا خاصة لهم في الثمن أو في شروط الدفع ولا يتمتع بها غيرهم من المواطنين . أما حق العاملين - شأنهم في ذلك شأن بقية المواطنين - في التقدم لشراء أسهم شركات القطاع العام دون أية مزايا خاصة ، فهو حق للجميع ولا يتدرج في موضوع حديثنا عن تمليك أسهم القطاع العام للعاملين . فهذا حديث عن الأحوال التي يمنح فيها العاملون - بوصفهم هذا - معاملة متميزة لا يتمتع بها غيرهم .

وينبغي أن نعترف مقدما بأننا جميعا - دون استثناء - نشعر بتعاطف خاص مع حقوق العاملين ومكتسباتهم . فالعمل هو أساس الإنتاج وسبيل التقدم ، والعاملون هم الأقرب إلى وسائل الإنتاج وبالتالي أولى بها وأقدر على صيانتها والدفاع عنها . فضلا عن أن العاملين - في غالبيتهم العظمى - هم من الطبقات الكادحة التي لا تملك إلا القليل ، وبالتالي فإنه من الضروري دعمها وتشجيعها على المشاركة في تملك أسهم شركات القطاع العام بما يزيد من اتئانهم وارتباطهم بهذه المشروعات . ولعله لهذه الأسباب عمدت بعض الدول عند أخذها بسياسة التخصيصية بأسلوب توزيع بطاقات Vouchers على جميع أفراد الشعب - أو على الطبقة العاملة في مجموعها - وتستخدم هذه البطاقات في شراء أسهم شركات القطاع العام كنسبة من الثمن النقدي . فأسهم شركة القطاع العام في ظل هذا النظام تعرض للبيع ، ويمكن أن يتم سداد جزء من هذا الثمن في شكل تلك البطاقات . وبذلك يتمتع أفراد الشعب في مجموعهم بالحصول على عائد من بيع هذه البطاقات للمشتري أو المستثمر الذي يريد شراء الشركة المعروضة للبيع من القطاع العام . ولم تأخذ مصر بهذا الأسلوب لأسباب عملية متعددة . ولذلك فإن الحديث عن تمليك العاملين لأسهم شركات القطاع العام لا ينصرف إلى العاملين في مجموعهم ، بل إنه ينحصر في العادة في إطار بعض الشركات دون غيرها ، ويتفاوت الأمر من شركة إلى أخرى . وفي كثير من الأحوال يكون المستفيد الرئيس من هذه المزايا هم كبار العاملين من المديرين ومن على شاكلتهم بالمقارنة بمجموع العاملين الذين قد لا يحصلون إلا على نسبة محدودة من هذه المزايا ولذلك فإن مناقشة هذه القضية - وإن طرحت باسم العاملين - فقد يكون حظ الغالية منهم أقل القليل ، وبذلك يصبح هذا الشعار ، كما في كثير من الأحوال قوله حق يراد بها باطل .



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حازم البلاوى
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دو الدولة في الاقتصاد (مكتبة الاسرة)	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

ولعل نقطة البدء في تحديد سياسة بيع وحدات القطاع العام هى ضرورة الاعتراف بأن ملكية القطاع العام لتلك الشركات إنما هى تعبير عن ملكية الشعب، ولذلك فإنه لا يجوز إلا لأسباب قوية ومعلنة - لا يجوز التصرف في هذه الأصول بأقل من قيمتها الاقتصادية، ولا يجوز إلا في استثناءات خاصة - منح أية مزايا لأية فئة أو أفراد، وهناك مبدآن دستوريان يقيدان من إمكان منح مزايا خاصة : الأول هو عدم جواز التنازل عن الحق العام إلا بمقابل معادل، والثانى حق الأفراد في المعاملة بالمثل .

وهكذا فإن القاعدة العامة في بيع أصول القطاع العام هى ضرورة معاملة الجميع معاملة متساوية بلا مزايا أو تفضيلات خاصة للحصول على أفضل عائد من بيع هذه الأصول .

ومع الاعتراف بهذه القاعدة العامة، فإن هناك أحوالا قد تتطلب الخروج عليها جزئيا لتحقيق نفس الأهداف التى تتوخاها هذه القاعدة العامة، فهناك أحوال يتطلب فيها نجاح سياسة التخصيصية ذاتها، إعطاء مزايا وحوافز خاصة حتى يمكن تحقيق الأهداف المرجوة من التخصيصية في زيادة الكفاية واحترام مبادئ العدالة، وفى مثل هذه الأحوال فإن المطلوب هو توفير الضمانات والضوابط التى تسمح بأن يكون منح مثل هذه المزايا والحوافز مبررا وليس توزيعا للمكاسب أو اقتناصا للفرص على حساب الآخرين .

كثيرا ما تقوم مبررات حقيقية اقتصادية واجتماعية تتطلب منح بعض المزايا للعاملين في مشروعات القطاع العام المعروضة للبيع، وهى حقيقة اعترف بها العديد من الدول التى سبقتنا في هذا المجال، ففي بعض الأحوال يتوقف إمكان تنفيذ سياسة التخصيصية في بعض المناطق أو بعض الصناعات على توفير حافز مادى خاص للعاملين عند تنفيذ عمليات التخصيصية، ودون ذلك قد يأخذ العاملون موقفا رافضا كلية للتخصيصية ويصبح هذا الرفض مهددا لعملية التخصيصية ذاتها، ويحدث ذلك في الأحوال التى يوجد بها تجمعات عمالية هائلة ومركزة في مناطق صناعية محددة، ففي مثل هذه الأحوال قد يكون توفير مزايا خاصة لتملك العاملين لأسهم الشركات المعروضة للبيع أمرا تقتضيه الحكمة السياسية والسلم الاجتماعى فمن مصلحة المجتمع في مجموعه أن نجد التخصيصية قبولا عاما في الرأى العام ونجاحه لدى الأوساط العمالية، ففي مثل هذه الحالة يكون لتوفير مزايا خاصة للعاملين مبررات سياسية مقبولة، وتظل العبرة هى ضرورة وضع الضوابط المناسبة من استخدامها في هذا الغرض وليس غيره .

ولا يقتصر الأمر عن منح مزايا خاصة للعاملين في أسهم الشركات المعروضة للبيع على الاعتبارات السياسية في اكتساب تأييدهم لسياسة التخصيصية، بل كثيرا ما توجد اعتبارات اقتصادية تدعو إلى مشاركة العاملين في ملكية شركات القطاع العام، فقد أثبتت التجربة في كثير من الدول الرأسمالية ذاتها أن مشاركة العاملين بنسب مقبولة في أسهم شركاتهم يزيد من شعورهم بالانتماء وبالتالي زيادة كفاءتهم الإنتاجية .





الموضوع الرئيسى :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	حازم البيلوى
الموضوع الفرعى :	فى مصر :	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دو النولة فى الاقتصاد (مكتبة الاسرة)	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

وأخيرا فإنه لا يخفى أن اعتبارات العدالة قد تتطلب فى كثير من الأحوال منح العاملين مزايا فى تلك أسهم شركات القطاع العام، فالعاملون وهم غالبا من المحدودى الدخل غير قادرين على المشاركة فى عملية توسيع نطاق الملكية الذى تسعى إليه سياسة التخصيصية، وبالتالي فإن منحهم بعض المزايا يساعد على اتساع نطاق الملكية الخاصة ويها يزيد من ترسيخ مقومات النظام الاقتصادى القائم على الملكية الخاصة .

كل ذلك أمر لا جدال فيه، وينبغى مراعاته فى سياسات التخصيصية ومع ذلك فإن الاعتراف بهذه المبررات التى قد تقتضى الخروج على مبدأ المساواة فى المعاملة تتطلب ضرورة وضع الضوابط والضمانات التى تسمح بعدم استغلال هذه المزايا لتحقيق مكاسب ومغانم خاصة على حساب المجتمع .

ففى جميع الأحوال لابد من وضع نسب محددة لما يمنح للعاملين من مزايا خاصة، وقد تأخذ شكل حدود قصوى، ولكنه من غير المقبول مثلا أن تترك أسهم شركة بالكامل للعاملين وحرمان غيرهم من الأفراد من المشاركة فى ملكيتها كذلك فإنه من الطبيعى أن تكون النسبة المخصصة لمزايا العاملين نسبة غير مؤثرة بشكل حاسم على الإدارة فإذا تركت الغالبية مثلا لصالح العاملين فمعنى ذلك أن المستثمرين الآخرين قد يتعدون عن قبول الاستثمار فى مثل هذه الشركات التى لن يكون لهم فيها سلطة للإدارة وبهذا يودى ذلك إلى انخفاض قيمة الأصول المعروضة للبيع لغير العاملين، الأمر الذى يعنى تفويتا لحق المجتمع فى الحصول على القيمة الحقيقية لأصول المعروضة للبيع .

ولا يقل أهمية عن وضع الحدود لما يمنح من المزايا الخاصة تحديد السلطة التى يجوز لها أن تقرر منح المزايا خاصة، ففى أحوال كثيرة نجد أن السلطة التى تتخذ قرار منح المزايا الخاصة للعاملين هى نفس المستفيد من هذا القرار فكثيرا ما تكون الجمعيات العمومية ممثلة بكيار العاملين والمديرين الذين يتخذون قرار المزايا الخاصة للبيع للعاملين، فى نفس الوقت الذى نجدهم هم أنفسهم هم أول المستفيدين من هذه المزايا الخاصة، وتطرح هذه القضية مسألة بالغة الأهمية والحساسية، وهى تضارب المصالح لدى مصدرى القرارات، فلا يجوز لمن يصدر قرارا باسم المصلحة العامة أن يحقق من ورائه نفعاً أو كسبا خاصا، فلا يجوز لرئيس مجلس الإدارة وزملائه من المديرين اقتراح تخصيص نسبة معينة من أسهم الشركة لصالح العاملين بمزايا خاصة، ويكونون هم أنفسهم أول المستفيدين من هذه المزايا، وفى ذلك درة للشبهات وتوفر للثقة والمصادقية فى هذه القرارات، وقد وقعت فى الفترات الأخيرة حالات من هذا القبيل كانت محلا للتندر والانتقاد وتشجعا لأئسة السوء فيظن البعض وبعض الظن إثم أن نفرا من أولئك الذين تحملوا مسئولية إهدار المال العام فى ظل نظام هيمنة القطاع العام هم أنفسهم أول المستفيدين بالحصول على مزايا خاصة من بيع أسهم شركات القطاع العام بعد الانتقال إلى نظام التخصيصية وغلبة القطاع الخاص .



الموضوع الرئيسى : التخصصية اسم كاتب المقال : نهلة نبوا العز

الموضوع الفرعى : الآثار الاجتماعية : العمال رقم المجلد : ١٠٦

المصدر : (ملحق) البورصة المصرية تاريخ الصدور : ٢٤ / ٥ / ١٩٩٩

رغم النجاح الكبير الذى أحرزه برنامج التخصصية إلا أن قضية الآثار الاجتماعية لهذا البرنامج تظل محور حوار عام بين أطراف المجتمع لم يحسم بعد. ورغم مظلة الحماية والأمان الاجتماعى التى سعت - وما زالت تسعى - الحكومة لإنشائها لتعزيز فرص الفئات الضعيفة والشرائح الاجتماعية المتضررة من الآثار الجانبية للبرنامج إلا أن قضية العمال المسرحين من القطاع العام تظل هى الملف الأكثر حساسية سواء على أجندة الحكومة أو بقية الأطراف المعنية بالمشكلة. فهناك من يرى ضرورة التوقف قليلا لتقييم نتائج المرحلة الماضية من التخصصية على القطاع العمالى وماذا تم بشأن نحو نصف مليون عامل خرجوا إلى المعاش المبكر ولم ينخرط معظمهم حتى الآن فى أعمال جديدة تخدم عجلة الإنتاج.

## فى ندوة بجامعة المنصورة:

# العمال والتخصصية... الملف الحائر

بالرغم من أنه تم بالفعل تخصيص ١٨٪ من شركات قطاع الأعمال العام لانه لم يحدث أن شهدت السوق المصرية مشروعات جديدة وإنما استخففت حصيلة البيع لتغيير توصيفات المعاش المبكر فهل كان هدف التخصصية هو تسريح العمال، وطالب د. عزمى بوضع رؤية جديدة لتوجيه حصيلة التخصصية وحل مشاكل العمالة فى المرحلة المقبلة.

### البداية الاجتماعية

من جانبه أكد د. أحمد أمين حمزة - رئيس جامعة المنصورة - أن مصر تسعى لدخول القرن القادم بالقتصاد قوى يؤهلها لواجهة التطورات الهائلة ومن ثم فقد أصبح تطوير المنظومة السياسية للدولة ضرورة يهدف زيادة الإنتاج والخصر الاقتصادى، وشاغل الطلبة وسماعات السيد الاقتصادى والاجتماعى، وأضاف أنه بالرغم من دخول برنامج التخصصية المصرى مرحلة متقدمة إلا أنه لابد من إعادة توزيع حصيلة بيع الشركات حتى لا تتلذذ العمالة. وبما د. عبدالهادى الشجار - استاذ الاقتصاد - إلى ترشيد القرار ووضع البدائل المتاحة أمام متخذى القرار وقال أنه يجب دراسة أوضاع العمالة وآثار التخصصية عليها ومواجهة هذه الآثار بالتدريب التحويلي للعمالة حتى لا يكون للفئات الأخرى هو البديل الوحيد لعمالة القطاع العام وأشار د. رشاد الرسمى - عضو مجلس الشعب والتحرير الاقتصادى - إلى أن العالم

والصوت - إلى أن عملية التحول الاقتصادى عادة ما تكون مطروقة بالدوافع الاقتصادية الهامة منها الآراء الطبى وضبط الاقتصاد وخاصة شركات القطاع العام التى أثبتت الدراسات أن العائد المستمر على رأس المال فى هذه الشركات لم يزد على ٢٪.

وأضاف د. يحيى أن التحول عادة ما يحل مزاي عديدة وكذلك سلبيات عديدة كان من أهمها فى برنامج التخصصية المصرى التخلص من العمالة الزائدة وهو ما يعتبر من أهم العوامل السالبة فى البرنامج حيث لابد لنا من البحث عن ضوابط هامة للعمال قبل التخصصية منهم مثل التدريب والتعويض وكذلك منح العاملين فرصة أخرى فى مشروعات جديدة، أذا يتطلب الأمر دراسة واقعية للعمالة وآثار التخصصية عليها فى الفترة المقبلة قبل خصخصة بالى شركات القطاع العام.

طرح الدكتور عزمى عبدالفتاح نائب رئيس الجامعة لاشؤون التعليم عدة أسئلة منها: هل كان القطاع العام شرا كله بحيث تصبح التخصصية الجئة المطلوبة؟

بهم للخصخصة تنظم بهم الدول التنمية أم الدولة الصناعية بالدرجة الأولى؟ هل وجوبنا بالنظام العمالى الجديد سبب فشل العمالة المصرية؟

وأضاف أننا لسنا بصدد الحديث عن عيوب أو مميزات التخصصية إذ أن من أهم أهداف الخصخصة لحلال المشكلات الحالية ومشروعات جديدة أو بنية أساسية ولكن

من هنا بدت كلية الحقوق بجامعة المنصورة إلى ندوة حاشية لمناقشة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على التخصصية. والندوة التى عقدت فى مطلع الأسبوع الماضى تضمنت لقضية العمال بجرأة وطرحها جميع زواياها خاصة أن عددا من الفئات هنا خصيلة العمالة كانوا ضمن المشاركين. هنا خصيلة مناقشت هذه الندوة المهمة.

فى بداية اللقاء أشار الدكتور عبدالعليم وزير عميد كلية الحقوق بجامعة المنصورة إلى أن حقمة التخصصية تأتي من ظهور نظام عمالى جديد يتطلب اسسولا مفتوحة ومتنفسه حرة، كل ذلك فرض على الاقتصاد المصرى عدة تحديات جاءت من التخصصية ضرورة حماية وإضاف أن مصر لتبعت سياسة متروكة لبرنامج التخصصية للمحافظة على البعد الاجتماعى وتنظيم حقوق العمالة، ومن هنا لابد من حماية العمال الآن معظم الدول التى طابت برنامج تخصصية كان لديها تشريعات تحمي العمال فى الشركات التى تمت خصصتها، وهذا يدفعنا إلى طرح سؤال عن مصير العمالة المصرية فى الفترة القادمة حتى نستطيع الحفاظ على التوازن بين أهداف التخصصية ونتائجها كذلك يتطلب الأمر تدريب العمالة لتشكل الأزام لمواجهه تحديات المنافسة.

### ضمانات حقوق العمال

من جهة أخرى أشار د. يحيى عبيد - نائب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات الطبى



الموضوع الرئيسي : الخصخصة  
الموضوع الفرعي : الآثار الاجتماعية العمال  
المصطلح : ( ملحق ) البورصة المصرية  
إسم كاتب المقال : نهلة أيوب العز  
رقم العدد : ١٠٦  
تاريخ الصدور : ١٩٩٩ / ٥ / ٢٤

## التوصيات لأخصائي التدريب لمطوِّب لإعادة دمج العمال في عجلة الإنتاج

● إن ٧٤٪ من الشركات التي استهدفتها الاستبيان لا توجد لديها عمالة زائدة و ٢١٪ لديها عمالة زائدة تراوحت نسبة الزيادة ما بين ١٢٪ و ٧٠٪ في بعض الشركات.  
● بالنسبة لخطط التخلص من العمالة الزائدة بلغ عدد الشركات التي لديها خطط ٢١٪ من إجمالي الشركات التي شملها الاستبيان.  
● بلغت نسبة الشركات التي لديها برامج للتدريب التحويلي ٢٢٪ من شركات الاستبيان إلا أن ٢٨٪ من تلك الشركات قيد برنامج للتدريب فقط.  
● طرحت د. السيد عبدالخالق تساؤلاً ملغاه ما هو دور النقابات العمالية إزاء العمالة الزائدة وولنتيجة عن برنامج الخصخصة.  
● وهنا تدخل كمال عباس المسؤول والمنسق العام لإدارة الخدمات النقابية والعمالية ليؤكد إن النظم التحويلية التي أعطيت العمال ليست هي الحل بالنسبة للعاملين خاصة أن ما باتى من خصخصة بيع الشركات تمسحه الحكومة للعامل كمكافآت الخاص الذي حصل على عمالة مديونية ناتجة عن القطاع العام دون أن يمنح العامل أى إقبال إن بعض الشركات تجبر العامل على توقيع استمارة فصله قبل أن يتسلم العمل، وطلب بأن تكون هناك نقابات عمالية تحمي العمالة بعد الخصخصة خاصة الذين يلجأون إلى شركات القطاع الخاص للعمل بما:

مكتبة:

نهلة أيوب العز

على المعاش لغير بل إن الأمر مبرور أمامهم لاختيارها وما حدث ليس عيباً في برنامج الخصخصة وإنما هو بطله في إصدار قانون العمل الموحد، فتجربة مصر التزوت والصابون خير شاهد على ذلك حيث خصص ١٠٪ من الشركة لإعطاء المساهمين وبلغ المائتين المليون للشركة ٤ ملايين جنيه، وطلب محمد عبدالرحمن بضرورة إعادة النظر في قانون التأمين الاجتماعي، ورفض الجمع لامتلاك استراتيجي لما فيه من عيوب.

وحول سبلات الخصخصة يرى د. إبراهيم العمسوى أن هدف الخصخصة هو توسيع قاعدة الملكية وليس تقليص دور العمالة خاصة أن الاتجاه الغالب لجميع الشركات هو البيع لمستثمر رئيسي وهنا لا تقوم بتوسيع قاعدة الملكية وإنما ينحصر الأمر لتأشيع مصلحتهم - وقال د. إبراهيم إنه كان من المفروض أن تستخدم خصخصة بيع الشركات لإنشاء أصول جديدة لأن مصير العمالة المصرية في خطر خاصة أنه ليس بمفهوم كل عامل أحيل للقطاع إن يصبح رجل أعمال ويقوم بمشروع خاص به فالمسألة تحتاج إلى وضع إطار ذات طابع مختلف بحيث تكون للعمالة الزائدة دور في إنتاجية المجتمع من خلال مشروعات إنتاجية جديدة، كذلك يجب إعادة النظر في مسألة البيع لمستثمر استراتيجي.

### العمال والخصخصة

الدكتور السيد عبدالخالق استاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية الحقوق، جامعة المنصورة قال إن هناك دراسة عملية أعينها الجامعة طرحت عدة تساؤلات على الشركات التي تمت خصصتها وهي: هل الخصخصة بها تؤدي بالضرورة إلى خفض عدد العاملين وما هي الفئات الأكثر تضرراً من تطبيق برنامج الخصخصة وما هو دور اتحاد العاملين للمساهمة ومدى فاعليته، وهناك سؤال آخر هل تحسنت أجور العاملين وأوضاعهم في الشركات التي تمت خصصتها؟ وكانت نتيجة الدراسة أن عدد العمال قبل الخصخصة كان ٣٥٠،٣٥٠ ألف عامل أصبحوا بعد ذلك ٢٢٥،٣٥٠ ألف عامل بفارق ١٢٧،٦٥٠ عامل خرج منهم على المعاش لغير ٧١،٤٤١ عامل وبلغت نسبة من أحيل للقطاع الحكر ١٠،٧٪ وهو ما يشكل نسبة ١٢،٣٪ من عدد العمال الحاليين للقطاع. بما فيه العمال الذين بلغوا السن القانونية للمعاش وأشار د. السيد عبدالخالق إلى أن تحليل بيانات الاستبيان الذي أعده قسم الاقتصاد بالكلية أظهر عدة نتائج مهمة منها:

يواجه مستشرق طرق والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل تمكك أدوات النظام المالي الجديد؟ وأضاف أن برنامج الخصخصة له آثار مؤسسية تعكس في خلق دور جديد للاقتصاد فالعقار الاقتصادي والتغيرات التي تحدث في حركة رؤوس الأموال وحركة التجارة على مستوى العالم أدت بالطبع إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية ولكن لابد أن يظهر هذا التحسن واضحاً على المواطن الفرد ومنشور بطرق في مستوى دخل الفرد ومنشور مبيعاته، وأضاف د. رفعت أن الاقتصاد جزء من منظومة سياسية واقتصادية واجتماعية فإذا كانت صدرات مصر أقل من ٧٪ في مقابل ٣٤٪ لتايوانه وتركيا ٢٧٪ فإن الاقتصاد المصري يعاني عجزاً في جانب معين ومن جهة أخرى فإن ارتفاع الأسعار لم يقابله ارتفاع في الأجور والمزايا وهو ما يوضح مدى العجز الذي يعاني منه الاقتصاد رغم المؤشرات التي توضح تحسن الاقتصاد المصري. لذا يرى د. رفعت ضرورة إعادة النظر في مشكلات العمالة الناتجة عن الخصخصة وما أدى الاستفادة التي حققها الاقتصاد المصري من تنفيذ البرنامج.

التطور وحدى حسين استاذ الاقتصاد بكلية الحقوق، جامعة المنصورة يرى أن هناك آثاراً أخرى على الفئة العمالية في شركات قطاع الأعمال العام تتمثل في المساس بالحد الأدنى للأجور للعمالة في هذا القطاع، فمن الملاحظ أن استحداث القطاع الخاص لهذه العمالة من خلال إقامة مشروعات جديدة قد يعيد توزيع الأثوار مرة ثانية وطلب بضرورة تجميع حركة رؤوس الأموال واستثمار العمالة من خلال تحقيق الاستقرار القانوني والاقتصادي بما يسمح باتخاذ القرار الرشيد لذا لابد من إعادة النظر في الكثير من التشريعات وإعادة دراستها من جديد.

### تجربة عمالية

نترك الحديث عن آثار برنامج الخصخصة لندخل في تجربة عمالية للخصخصة شرحها محمد محمود عبدالرحمن رئيس شركة مصر للزيوت والصابون الذي أكد من خلال عرضه للتجربة أن الخصخصة اتخذت كمدع عناصر الإصلاح الاقتصادي بعد أن وصل الاقتصاد المصري بعد حرب ١٩٧٢ إلى الصفر، وهذا ليس اتهاماً للقطاع العام بل هي ظروف الاقتصاد الوطني التي تلك الوقت ولكن بعد التحول الاقتصادي واللجوء لخصخصة السوق كان لابد من تجديد المنتج للفرصة على المنافسة وإشراك إلى أن العمال لا يجبرون



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سلوى غنيم
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٥٨٧
المصدر :	(مجلة الأهرام الاقتصادى)	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٦/٧

وجه أساتذة وعلماء الاقتصاد في ندوة  
نظمتها جامعة المنصورة انتقادات  
واتهامات كبرى حول آثار برنامج  
الخصخصة على المجتمع المصري وبالتركيز  
على العمال واستنكر وأسلوب الحكومة  
في استخدام حصيلة البيع الشركات في  
سداد المديونية بدلا من إقامة أصول إنتاجية  
بديلة توفر فرص عمل جديدة وانتقدوا  
نظام إصلاح الشركات المتعثرة لأنه يقتصر  
على الإصلاح المالي فقط دون الاهتمام برفع  
كفاءة العمال وتحسين مستوى جودة  
السلع واعترضوا على أسلوب البيع المباشر  
لأنه يؤدي إلى احتكار القطاع الخاص  
ويعتبر تنسيق النقل الملكية فضلا عن ذلك  
فيه أسلوب لا يضمن توافر الشفافية  
والإفصاح وقالوا إن إنجازات الخصخصة  
تتمثل في ارتفاع أسعار السلع والخدمات.  
حمل «الأهرام الاقتصادى» هذه  
الانتقادات التي أثارها أساتذة وخبراء  
الاقتصاد إلى الدكتور عاطف عبيد وزير  
قطاع الأعمال العام ودار حوار معه باعتبار  
المسئول الحكومي الأول المتخصص في  
تنفيذ برنامج الخصخصة وأوضح الوزير أن  
الخصخصة برينة تماما وأن أثارها إيجابية  
وعظيمة ليس على العمال فقط وإنما على  
الشركات التي تربحها للقطاع الخاص  
وكذلك بالنسبة للشركات الخاسرة وعلى  
الاقتصاد الكلى.

عاطف عبيد :

# انتقادات حادة للخصخصة!

«الخصخصة

نفذت؟

مشروعات

ساهمت في

تحسين دخول

العمال بنسبة

١٠٠%

اجرت الحوار: سلوى غنيم





الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ملوى خيم
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٥٨٧
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٦/٧

## أثر الخصخصة على العمال

قال الوزير أن البرنامج نفذ ٤ مشروعات ناجحة استهدفت حماية حقوق العمال بالكامل مراعاة للعمد الاجتماعي وساهمت في تحسين دخولهم بنسب تراوحت من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ والمشروع الأول اعتمد على تملك أغلبية أسهم بعض الشركات للمعلمين ، الأمر الذي أدى إلى تحول ٢٥ ألف عامل إلى ملاك في ٦٦ شركات ، وتراوحت نسب ملكية الأسهم بين ٥١٪ / ٩٥٪ ومن بين هذه الشركات ١٠ شركات تعمل في مجال استصلاح الأراضي وبلغت نسبة ملكية الأسهم من إجمالي الأسهم ٩٠٪ من إجمالي الأسهم ووضع البرنامج نظاماً ميسراً لسداد إجمالي الأقساط والقوائد المستحقة على عقود البيع ٣٤٧ مليوناً و ٧٠٠ ألف جنيه شروط ميسرة لتسجلت على تمضيض ٢٠٪ من قيمة الأسهم لحصة قدرها ١٠٪ من أسهم كل شركة وسداد القيمة بالتقسيط وبلغت نسبة سنوية بسيطة ٥٪ على المبالغ التي لم تسدد وجرى تقويم الشركات وفقاً لطريقة التفتقات التقفية المضمومة والبنية على التنبؤ بال إيرادات والمصروفات ادة عشر سنوات مقبلة واشتملت عقود تملك الشركات على عدة مزايا لاتحادات العاملين المسلمين وهي تشكيل مجالس ادارة جديدة تعمل وفقاً للقانون رقم ١٥٩ الخاص بالشركات المساهمة وتحليل العمال في مجالس الادارة بنسبة ماتم بسداده من القيمة السوقية لكل شركة وتضمنت المزايا السماح بسداد القيمة من عائد النشاط وأيس خصصاً من اجور العاملين وعلى فترات تتراوح بين ٨ و ١٠ سنوات وبلغت لا تتجاوز ٥٪ وحقق مشروع التملك للمعلمين مكاسب عظيمة ، حيث تعين بعد ثلاثة اعوام من تطبيق المشروع على شركات استصلاح الأراضي أن معدل الفائتة على الأسهم طبقاً للميزانيات المسمومة والمصنفات الختامية لهذه الشركات في ٩٥/٦/٢٠ وبالفقارة ب ٩٨/٦/٢٠ في زيادة تراوحت بين ١٤٪ و ٢١٪ والفراكات المصرية من ١٦٪ إلى ٢٠٪ والمشروع الثاني هو توجبه لاستخدام جزء من حصيلة بيع الشركات في تنفيذ مشروع الملائح للمكر الاختباري الذي كفل حقوق العاملين بالكامل ولاقي المشروع لقنالا كبيراً أدى العمال حيث توجد طلبات لنحو ٧٠ ألف عامل يرغبون في الخروج مبكراً من الخدمة ونفذ المشروع حتى الآن في ٩٢ مشرركة متعشرة مما أدى إلى تحسين كفاءة الادارة والاقتصاد بهذه الشركات ونص مشروع الملائح للمكر على صرف تموضي للمعامل الراغب في ترك الخدمة قبل سن الملائح قدره ٢٥ ألف جنيه كحد أقصى والمشروع الثالث هو تملك ١٠٪ من اسهم الشركات المطروحة في البورصة لاتعاملت المعلمين المساهمين ونفذ هذا المشروع في ٧٢ شركة وبلغت قيمة ما تملكه من اسهم حسب شروط البيع ٦٨٠ مليوناً جنيه بزيادة بلغت مليار جنيه والمشروع والرابع هو تملك الأراضي للمعلمين بالشركات وبلغت مساحات الأراضي ٨٥١ ٧٤ ألف فدان بقيمة بلغت ٢٠٤ ملايين جنيه وارتفع ثمن الأراضي الآن إلى ١٨ مليار جنيه أي بزيادة تحققت في القيمة ١٦ مليار جنيه



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	هالة أبو العز
الموضوع الفرعى :	الآثار الاجتماعية : العمال	رقم العدد :	١١٠
المصدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٦/٢١

٩٩

تجربة تملك العاملين لجانب من أسهم الشركات التى يعملون بها شهدت نجاحا ملحوظا مما دعا الى تعميم التجربة خاصة ان هناك شركات عديدة مكسدة بالعمالة الزائدة وتحتاج الى الخصخصة وهذا لن يتم بسهولة لأن مثل هذه الشركات تعاني من خسائر فادحة لا تمكن من بيعها لمستثمر رئيسى أو الخصخصة عن طريق البورصة مما يدعو الى تملكها للعاملين بعد اعادة هيكلتها.. وبالفعل تم الانتهاء مؤخرا من اعداد مشروع قانون يسمح للعاملين بتملك الشركات بالكامل لاتحادات العاملين

تجربة أصبحت قانونا:

## تحويل العمال إلى مستثمرين

وتأكد ان تملك العاملين لشركاتهم لا يتناسب مع كل الشركات القائمة وإنما مع بعض النماذج فقط بشرط ان توضع خطة للتطوير الإدارى الخاص بالشركة لأن العامل قد يكون حرفياً فى مهنته ولكنه غير قادر على الإدارة لأن الإدارة لها مقومات أخرى لذا يجب ان تشهد الإدارة تطوراً وإعادة لهيكله الشركات قبل تملكها للعاملين للتخلص من أعباء الشركة وبيعها أولاً

وطالب عبد المطلب بضرورة ان يراعى مشروع القانون الجديد فكرة التنظييم والظروف التى تعاني منها الشركة والاستعانة بمجلس إدارة جديد فى حالة عدم قدرة مجلس إدارة من العمال على توجيه دفعة للشركة وطالب بان يكون للدولة دور فى التنظيم الكافى لإدارة الملكية حتى لا تحدث مشاكل عند التطبيق بالإضافة الى تدريب العاملين على مستوى وزارة قطاع الأعمال العام.

تقيق،

هالة أبو العز

يسمح بتعميم التجربة والسماح للعاملين بشراء أسهم شركات الخصخصة بالكامل موضحاً ان عملية تملك اتحادات العاملين المساهمين لأسهم الشركات ينقلها حالياً الباب التاسع من قانون هيئة سوق المال ٩٥ لسنة ٩٢ والذي ينص على تملك العاملين ١٠٪ من الأسهم فقط.

### توسيع قاعدة الملكية

ويرى الدكتور عبد المطلب عبد المجيد نائب عميد مركز تنمية الإدارة بأكاديمية السادات ان تملك العاملين للشركات يحقق هدف توسيع قاعدة الملكية وهو هدف رئيسى من أهداف الخصخصة. وأضاف ان ظروف الشركات القائمة يمكن ان تسمح بتملك العاملين لها بنسبة ١٠٠٪ خاصة فى ظروف شركات القزل والتفصيل لأن هذه الشركات بها حجم عمالة كبير وتملك العاملين لهذه الشركات يمنحهم احساساً بالملكية وينعكس على انتاجية هذه الشركات وتحول اوضاع الشركة من الخسائر الى الأرباح.

قد أعلن الدكتور محمود سالم مستشار وزير قطاع الأعمال العام ان فكرة تملك العاملين لشركاتهم فرضت نفسها بعد نجاح تجربة اتحادات العاملين المساهمين فى المرحلة الأولى للخصخصة.

### دعم الاتحادات

وأكد ان الهدف من القانون الجديد هو السماح للعاملين المساهمين بتملك أسهم الشركات بالكامل وتديم امكانيات وصلاحيات هذه الاتحادات خاصة ان القانون الجديد سوف يكون احدى الآليات الرئيسية فى تنفيذ المراحل القائمة للخصخصة وأشار سالم الى ان اتحاد العاملين المساهمين يعتبر شخصية اعتبارية ليس له حق تملك الشركات بالكامل لكن لابد من مساهمته مع شخصين اعتباريين آخرين وذلك طبقاً لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وأكد سالم ان نجاح التجربة السابقة دفع الوزارة لاعداد مشروع قانون مستقل



الموضوع الرئيسي :	المختصة	اسم كاتب المقال :	قلم أبو العز
الموضوع الفرعي :	الآثار الاجتماعية : العمال	رقم العدد :	١١٠
المصدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٦/٢١

## حوافز العاملين

من جهة أخرى أشار د. طارق عبد العال - مدرس المحاسبة بكلية التجارة - جامعة عين شمس إلى أن هناك وسائل متعددة لمشاركة العاملين في ملكية الشركات من أهمها بيع الشركة بالكامل للعاملين أو بيع الأغلبية الأسهم للعاملين مع الحفاظ الشركة القابضة بنسبة ١٠٪، كذلك مشاركة العاملين في ملكية الشركات التي تتم خصخصتها عن طريق اتصالات العاملين المساهمين (١٠٪) عادة.

وهناك طريقة أخرى وهي خطط ونظم مكافآت وحوافز العاملين التي تأخذ شكل مكافآت تشجيعية في صورة أسهم رأس مال الوحدة الاقتصادية التي يعملون بها حيث ينادى للعاملين شراء أسهم الوحدة الاقتصادية التي يعملون بها بسعر أقل من سعر السوق.

وأضاف أنه بصفة عامة فإن اشتراك العاملين في ملكية الشركات يهدف إلى تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية والولاء للمنشأة التي يعملون بها بالإضافة إلى الاحتفاظ بالعمالة والإدارة الماهرة، وقال أنه بالرغم من ذلك قد تشار بعض المشكلات المتعلقة بنظم مشاركة العاملين في ملكية الشركات منها:

■ أن الفرض الأساسي من وجود المنشأة هو بقاؤها وتموها ولذلك يجب التأكيد من أن مشاركة العاملين والإدارة في ملكية المنشآت سوف تسهم في تحقيق هذا الهدف بطريقة فعالة ويجب أن توفر الضمانات اللازمة لنجاح المنشأة في ظل ملكية العاملين.

■ أيضا يجب أن يوفر التمويل اللازم لمشاركة العاملين في ملكية أسهم الشركات وبالنسبة للشركات التي يتم بيع أغلبية أسهمها للعاملين فإنه يجب توفير مصادر تمويل تغطي القروض وسعر الفائدة وبرنامج السداد.

## محمد سالم الطون: الجدل يسمح بتملك العمال أسهم الشركة بالكامل د. عبد المطيب: تطهير الإدارة قبل البيع

وأضاف أن هناك مشكلة هامة تثار خاصة بالجهة التي تدير محافظة اتحاد العاملين المساهمين والمحتفظات على حركة التعامل وهل يمكن أن يتاح للاتحاد جزء من الحظفة لتحقيق ربح رأسمالي ثم إعادة الشراء في أوقات الانخفاض أم أن نصيب الاتحاد يظل مجمدا لحين تمام سداد كامل لمن الأسهم أم أن تغير الملكية يتم في حدود العاملين داخل الشركة فقط.

ويطرح الدكتور طارق مشكلة أخرى تواجه اتحاد العاملين وهي مدى إمكانية قيام أحد العاملين ببيع حصة في الأسهم، فمن المعروف أن حق التصرف هو حق أصيل من الحقوق الخاصة للملكية كما أن سلب هذا الحق من المالك يفقد الأسهم الصفة الأساسية لها وهي أنها أصل سائل يمكن تحويله إلى نقدية بسهولة.

وقال أن انخفاض القيمة السوقية لأسهم بعض الشركات التي تم خصخصتها إلى مستويات متدنية يعتبر مشكلة أخرى لأن هذا الانخفاض يلحق أضرارا جسيمة بحصة اتحاد العاملين المساهمين وذلك نتيجة المخالفة في التقييم.

بقول عيسى فتحي - رئيس مجلس إدارة شركة المستقبل لتداول الأوراق المالية -

أن هناك عدة شركات بدأت بتطبيق تملك العاملين للشركات التي يعملون بها منها شركة الوادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بنسبة ٩٥٪

والشركة العقارية المصرية بنسبة ٩٥٪، شركة العربية لاستصلاح الأراضي بنسبة ٩٥٪، وشركات مضارب الأز بلشرقية ومياط والقهلية والشركة المصرية للتوريدات والأشغال البحرية بنسبة ٥١٪.

وأضاف فتحي أن كل الشركات التي تم تملكها للعامل هي شركات خاسرة لا يتم تداول أسهمها بالبورصة ولا يصلح معها البيع لمستثمر رئيسي مما أكد ضرورة الخروج من مآزق هذه الشركات بتملكها للعامل بغرض زيادة الإنتاج وهذا هو ظاهر الأمور إنما الواقع مخالف لذلك إذ أن بيع شركات خاسرة للعاملين لن يرضهم أو يضيف لهم شيئا لأن هذه الشركات بها مشاكل وأعباء ومن الصعب على العامل أدائها لأن فن الإدارة لابد وأن يفصل عن الملكية خاصة أن الشركات متعقدة وبحاجة إلى إدارة غير عالية ثقفا من عثرها.

ويرى فتحي أن خروج العامل على المعاش المبكر المحصل من تملكه شركة خاسرة لن يستطيع التصرف فيها بالإضافة إلى أن التجربة بتملك العاملين للشركات كانت في شركات خدعة سواء كانت مضارب أو استصلاح أراض وغيرها.

ويطالب بإعادة هيكلة هذه الشركات حتى يملك العامل أصلا يستطيع معه أن يشعر بالانتماء الحقيقي وأضاف أن أبعاد استراتيجيات العمل تتطلب وجود هندسة مالية وإدارية لهذه الشركات حتى لا تكون أهداف تملك العمال للشركات أهدافا سياسية فقط دون النظر للأهداف الاقتصادية.

## تجربة مسيلة

بقول عيسى فتحي - رئيس مجلس إدارة شركة المستقبل لتداول الأوراق المالية - أن هناك عدة شركات بدأت بتطبيق تملك العاملين للشركات التي يعملون بها منها شركة الوادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بنسبة ٩٥٪ والشركة العقارية المصرية بنسبة ٩٥٪، شركة العربية لاستصلاح الأراضي بنسبة ٩٥٪، وشركات مضارب الأز بلشرقية ومياط والقهلية والشركة المصرية للتوريدات والأشغال البحرية بنسبة ٥١٪.



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نجلاد الرفاعي
الموضوع الفرعي :	في مصر :	رقم العدد :	١١٥
المصدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٧/٢٦

٩٩

**عندما طرح الخبراء فكرة المعاش المبكر لحل مشكلة العمالة الزائدة بشركات القطاع العام لم يكن يرى أحد من هؤلاء الخبراء أن هذا الحل سيواجه عقبة التمويل فمعظم الشركات التي تعاني من العمالة الزائدة تعاني - في نفس الوقت وبنفس القدر - من مازق انعدام السيولة وعدم وجود التمويل الكافي لمشاريعها الانتاجية.**

## المعاش المبكر.... مازق الشركات المتعثرة

# صعوبات في التمويل والخبراء يرفضون قروض البنوك

مشروع لإقامة مصنع لإنتاج نوع معين من السامير الصغيرة المستخدمة في صناعة السيارات وتزويها الشركة بتقديم المونة الفنية لهؤلاء العمال ومساعدتهم لدى الصندوق الاجتماعي بعد اقامة المشروع تتمتع الشركة بشراء هذه المنتجات

### حق الرهن؟

ويشير المحلل المالي عصام مصطفى إلى أنه من البداية ينبغي أن نحدد من له حق الرهن، فربما أصل ملوك بالمنطق يعني أن صاحب قرار رهنه هو المالك فقيام شركة تابعة برهن أسهمها أمر غير منطقي عمليا، وإنما من له حق الرهن هو المالك القابضة باعتبارها هي الشركة المالكة للأسهم، هذه الشركة هي صاحبة الرأي في وضع أسهم الشركات التابعة في البنك كرهن للحصول على الخط الائتماني المطلوب والسبيلة المطلوبة وإعادة اقراضها للشركة التابعة والتي بدورها ستعيد توجيهها لتمويل المعاش المبكر.

ويؤكد عصام مصطفى أن قيام البنوك بمنح الائتمان بضمان الأسهم يحكمه مجموعة من المعايير وليست قرارات يتدبرها وتلك لأنه كما يقول أن الأصل في منح الائتمان المصرفي ليس الضمان

أن الأموال المقرضة ستكون عينا على ميزانية الشركة وتلك من خلال العلاقة ما بين حجم الأموال الذاتية (حقوق المساهمين) إلى حجم الأموال المقرضة. من ناحية أخرى سيؤدي ذلك إلى زيادة النفقات التمويلية للشركة وهو ما سيقهر في قسامة التدخل في صورة زيادة للصروفات وبالتالي انخفاض الأرباح ومزيد من التعثر المالي للشركة. ويؤكد يحيى سعد أن أموال الجهاز المصرفي لم تنشأ لإداء دور اجتماعي بحث ولكن لإداء دور اقتصادي من الممكن أن يكون له مردود اجتماعي وبالتالي لا تتفق مع فكرة الاقراض من البنوك لتمويل المعاش المبكر ويضيف يحيى سعد أنه لتمويل المعاش المبكر أن تشير إلى اقتراحين، الاقتراح الأول أن يخصص بند مستقل للمعاش المبكر في الموازنة العامة للدولة أو أن تقوم الشركات التي ترغب في تمويل المعاش المبكر لعاملاتها بتقديم دعم أدنى لهؤلاء العاملين لدى جهاز الشركات (الصغيرة (الصندوق الاجتماعي للتعمد) وتلك من خلال مساعدة هؤلاء العمال على إنشاء مصانع مكملة أو مخنية للصناعة التي تخصص فيها الشركة، فعلى سبيل المثال إذا كانت الشركة متخصصة في صناعة السيارات فمن الممكن معاونة العاملين في هذه الشركة على إنشاء

من هذا اصططحت فكرة المعاش المبكر ممازق التمويل واقتراح البعض أن توجه الشركات للبنوك للحصول على قروض لتمويل هذا المعاش المبكر. ولكن هل يمثل هذا الإجراء حلا مستطعما، وما هي المخاطر التي قد ترتب عليه خاصة أن هذه القروض ستعمل عينا ماليا جديدا على شركات تعاني - أصلا - من خلل كبير في هيكلها التمويلية. والبورصة المصرية تطرح هذه القضية للمناقشة عبر التحقيق التالي: يحيى سعد العضو المنتدب لشركة النلتا لإدارة صناعات الاستثمار يؤكد بداية أنه من الخطأ الاقراض لتمويل أي مشروعات اجتماعية فمن المعروف أن الاقراض لا يتم الا لتغطية نشاط إنتاجي أو رأس مال عامل وتلك باعتبار أن استخدام التمويل في هذه المجالات الانتاجية سوف يساعد على تحقيق ربحية، هذه الربحية من شأنها المساعدة في سداد أصل القرض بالإضافة إلى الفوائد أما لو استخدم التمويل في تغطية نفقات اجتماعية أو لتغطية المعاش المبكر فإن هذا لن يساعد على زيادة حجم المنشأة أو زيادة قدرتها الإنتاجية وبالتالي لن تتوافر للمنشأة الأموال الكافية لسداد مستحقات البنوك وفوائدها وإنما سيؤدي إلى مزيد من التعثر المالي لدى هذه الشركات باعتبار





الموضوع الرئيسى : الخصخصة  
الموضوع الفرعى : فى مصر : الآثار الاجتماعية  
المصدر : (ملحق) البورصة المصرية  
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٧/٢٦  
رقم العدد : ١١٥  
جلاء الرفاعى : اسم كاتب المقال :

هذا هو التخلص من عيه العمالة وتلك تمهيدا لبيعها لمستثمر رئيسي. ويؤكد أن الشركات ضعيفة الربحية والمتضررة من المفترض أن يتكون هناك أساليب أخرى لتطويرها بخلاف التخلص من العمالة الزائدة هذه الأساليب تتراوح بين أساليب تكنولوجية لابد من تطويرها وتحديثها وأساليب إنتاجية وإدارية ويشير إلى نقطة أخرى هي أن الأقراض من البنوك بضمائم الاسهم يعنى أن هذه القروض عليها فولد وهو ما يعنى أن الشركة تنبسط في تحسين من أدائها من أجل سداد البنوك. فإذا لم تكن هناك كفاية فى الأداء فإن هذا يعنى كارثة كبرى وبالطبع سيتم بيع الاسهم ببخس الاتمان.

يجب سدا

الاقتراض يعنى  
نزول من التضرر



د. بهاء سعد



يجب سعد

تشرق  
جلاء الرفاعى

وحينذاك سيأخذ البنك في اعتباره عدة أمور منها هل قيمة الشركة تعكس قيمة القروض المطلوب أم لا فإذا كانت قيمة الشركة أقل من قيمة القروض الممنوح فإن هذه الاسهم لا تغطي على تكون ضمانا لمثل هذه القروض. ولكن من ناحية أخرى يشير د. رضا العدل إلى أنه من الممكن النظر إلى قروض البنوك لتمويل المعاش الميكرو زائفة أن هذا قد يساعد في اصلاح تضرر الشركات، خاصة إذا كانت هذه الشركات بها بطاقة مستقرة. فهذه القروض من الممكن أن تساهم في التقليل من البطالة المتفعة مما يزيد الانتاجية بعد هذا من الممكن المقارنة ما بين الزيادة فى الانتاجية التى ستنتج من الاستقلال الأمثل لا لدى الشركة من موارد وإمكانات.

لايجار

ويؤكد د. رضا العدل أنه لا إيجار لأي شركة أو لأي بنك على أن يلجأ لهيئة النوعية من القروض، فكل منهما يفرس جدوى الأقراض ومجمل أثر الأقراض على أداء الشركة والبنك ويدرس هل له عائد أو أثر إيجابى ومع ذلك فإن كثيرين من الشركات القابضة قامت بإعانة عدد من الشركات التابعة للمساهمة منها في تمويل المعاش الميكرو وهي ما تمت بدون مشاكل وبترضى العمال تماما. ويؤكد د. بهاء سعد استاذ المحاسبة بكلية تجارة جامعة حلوان أهمية التمويل كبعد أساسى وهام في تطوير أداء الشركات ولكن السؤال المطروح هو هل تستخدم أموال القروض بكفاءة عالية بحيث تتحقق عوائد من هذه القروض ويتحقق فائض لأصحاب المؤسسة أو للانشاء القترضة فمن الممكن أن اقترض ولكن اكون أنا الخاسر ، فعلى سيدل المثال اقترض بسعر فائدة ١٢٪ وأعيد استقراض ما اقترضته بحيث يحقق لى عائد يقدر بنحو ١٠٪ في هذه الحالة تكون هذه الأموال خسرت نحو ٢٪ وكما يقول د. بهاء سعد ان القضية ليست قضية توفير أموال وإنما قضية تشغيل الأموال بكفاءة.

ويشير د. بهاء: أنه في مسألة تمويل البنوك لنظام المعاش الميكرو والاقتراض بضمائم الاسهم هل تم تخصيص سبب القرض في هذه الشركات على أنه العمالة وكما يقول لا اعتقد أن السبب هو العمالة فالعمالة الزائدة هي بعد واحد من أسباب مشكلة قد يكون من بينها الفردى في أسلوب التمويل وأساليب الادارة أو عيوب فى الإنتاج أو عدم الاستعانة بالأساليب التكنولوجية للتعلمة فى الإنتاج ويشيف د. بهاء سعد أنه إذا كان الهدف هو مجرد سداد المعاش الميكرو للعاملين فأنى اعتد أن الهدف من

ولكن الأصل في منح هذا الائتمان هو قدرة المنشأة المقترضة على سداد أصل الدين وفوائده خلال مدة الائتمان الممنوحة ومما سبق يعنى أن منح لائتمان للشركة القابضة بضمائم اسهم منخفضة الربحية يعنى أن قدرة تلك الشركات على السداد للبنوك بالتبعية ستكون محدودة. وفي اعتقادي أن هذا في حد ذاته غير مستحسن عمليا على قيام البنوك بمنح الائتمان فضلا عما سبق فإن منح الائتمان بضمائم الاسهم يتميز بعدة خصائص هي أن الأصل الائتماني في منح خط ائتمان بضمائم الأوراق المالية هو سيولة الأصل موضوع الضمان (سيولة السهم الضامن للائتمان) بحيث أنه تقوم الشركة القابضة مائة الاسهم والممنوح لها الائتمان عند تضررها بتسييل السهم في البورصة وفاء للمديونية وفي اعتقادي أن اسهم الشركات التابعة لن تتداول بشكل نشيط في البورصة مما يعنى أنها ستباع بأسعار منخفضة وبالتالي لن تتمكن لشركة اعتمادا على بيع هذه الاسهم من سداد مديونياتها والوفاء بالتزاماتها قبل البنوك المقرضة.

البنوك والمعاش الميكرو

ويرى د. هاني المصري رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة لخدمات وتغطية الائتمان أنه من غير المفروض تمويل نظام المعاش الميكرو من خلال البنوك وإن كان - كما يقول - البنك له الحق القانوني في أن يصول أى طلب ائتماني مقدم له ويتحمل المخاطرة إزاء هذا حتى لو كان هذا الطلب قروضا من أجل تمويل نظام المعاش الميكرو، ويؤكد د. هاني المصري ضرورة أن يترك الخيار للبنوك في مسألة تمويل المعاش الميكرو خاصة بالنسبة للشركات مستخدمة وضعيفة الربحية، بحيث يعتمد البنك على تحصيلاته ويحدد درجة المخاطرة التي قد تنجم عن توفيره لخط ائتماني ما لأحدى الشركات دون تدخل من قبل أحد ومعمتى آخر أن يكون القرار اقتصاديا وليس سياسيا.

ويرى د. رضا العدل استاذ الاقتصاد وعميد تجارة عين شمس سابقا أن مثل هذا الأمر يشجع المراسيات جفوى وتحليلات عديدة من قبل كل من الشركة التي ترغب في تمويل المعاش الميكرو لوطفيها من خلال القروض والبنك للالتج للقرض، وهل سيكون لمثل هذا الإجراء عائد إيجابى لكل من الطرفين أم لا.

ولو كانت هذه الشركات ضعيفة الربحية فإنه من المنصو أن ترفض البنوك منحها ائتمانا أو قروضا بضمائم رهنية أسهمها خاصة في ظل ما أصبحت تتمتع به البنوك من استقلالية عن البنك المركزي



الوضوح الرئيسي : اسم كاتب المقال : كمال ريان

الخصخصة

رقم العدد : ٢٦٦٤

في مصر : الآثار الاجتماعية

تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٨/٣١

العالم اليوم

بعد صعوبة الطرح في البورصة وتعثر المفاوضات مع المستثمرين

# العمال يدفعون قطار الخصخصة

## بيع 9 شركات للعاملين خلال الفترة القادمة

للعاملين في هيئة قناة السويس، ومن جانبهم انتقد الخبراء توسع وزارة قطاع الأعمال في بيع الشركات للعاملين باعتباره أن العاملین ليست لديهم القدرة والامكانيات اللازمة لتطوير الشركات ونواحيها التكنولوجية لها مؤكدين أن المستثمر الرئيسي هو الذي يملك هذه الامكانيات. أما مسؤولو وزارة قطاع الأعمال فيؤكدون أن العاملین لديهم القدرة على إدارة الشركات وتطويرها وتحديثها من خلال تشكيل مجالس إدارة قوية من ذوي الكفاءات. ويشيرون إلى أن تجربة بيع الشركات للعاملين أثبتت نجاحها في الشركات التي تم تطبيق هذا الإجراء عليها حيث تحولت إلى الربح بعد أن تخلصت من خسائرها كما أن هذه الشركات مستمرة في التحديث والتطوير.

تعليق الشركات للعاملين بها أصبح اتجاهًا سائدًا في خصخصة عدد من شركات قطاع الأعمال فقام حاليًا خاصة بعد تعثر المفاوضات مع المستثمرين الرئيسيين وضمومية طرح الشركات في البورصة بسبب عدم تحقيق أرباح تؤهلها لذلك. حيث قررت وزارة قطاع الأعمال بيع عدد من الشركات للعاملين فيها منها السويس للشحن والتفريغ وفرنسا للورق التي تقدم مستلزمات لشركتها بأقل من ثلث قيمتها الحقيقية حيث بلغت القيمة التي تضمنتها أعلى العروض 25 مليون جنيه بينما تم تقييم الشركة بنحو 700 مليون جنيه حيث تقدم العمال يطالب شراء الشركة بعد رفض بيعها للمستثمرين. وتعزم وزارة قطاع الأعمال بيع نحو 9 شركات للعاملين خلال الفترة القادمة بعد أن تم تلبية 16 شركة للاتحادات للعاملين المسلمين في النصف الثاني من العام الماضي.

ويشير تقرير لوزارة قطاع الأعمال العام إلى أن الشركات التي تم تملكها للعاملين تتكهن 6 شركات للمصارف هي مصاريف الشرقية والبنك القومية والبنك القومية ومصارف والبحيرة.

وتتضمن الشركات التي تم تملكها للعاملين كذلك 5 شركات لتلك البعثات هي القليل العامة لتلك البعثات والعامة لتلك القليل والعامة لتلك البعثات والعامة لتلك البعثات والعامة لتلك البعثات.

وقامت وزارة قطاع الأعمال العام كذلك بتمليك 5 شركات للعاملين تعمل في مجال التوكيلات الملاحية وهي مرفيس وأبوسمبل وأمون ومارترانس والمصرية للتوريدات والأشغال البحرية بالإضافة إلى شركة القناة للتوكيلات الملاحية التي سيتم تملك نسبة من أسهمها للعاملين فيها والنسبة الأخرى



الاسم : كمال ريان  
رقم العدد : ٢٦٦٤  
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٨/٣١

الموضوع الرئيسي : الخصخصة  
الموضوع الفرعي : في مصر : الآثار الإجماعية  
المصدر : العالم اليوم

## مطلب علمي

### بديل مناسب ولا اختيار البديل يتعارض مع المناسب يتوقف توسيع قاعدة على حالة الملكية الشركة



□ تطابق - كمال ريان:

بداية يؤكد الدكتور على لطفى رئيس الوزراء الأسبق أن بيع الشركات للمعامل هو إحدى صور الخصخصة التي لا تقتصر فيها مصر فقط بل هي موجودة في العديد من دول العالم. ويضيف أنه رغم اتباع هذا الأسلوب في مصر والعديد من دول العالم إلا أن البيع للمعامل لا يجب أن يكن الأسلوب الرئيسي أو القابل لتطبيقه لخصخصة لأن الهدف من عملية الخصخصة هو التطوير وإنشاء التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج.

ويشير إلى أن التطوير يتطلب شخ أموال جديدة في الشركات لتحديث الآلات والمعدات ووسائل الإنتاج وهو ما لا يمكن للمعامل توفيره بسبب ضغط امكاناتها.

#### المستثمر الرئيسي

ويشير إلى أن معظم الشركات التي يتم خصخصتها تكون في حاجة إلى مستثمر رئيسي أو استراتيجي قوى يديرها ويوفر لها التكنولوجيا والامكانيات اللازمة لتطويرها كما يكون هذا المستثمر جديرا في مجال الصناعة الذي تعمل فيه الشركة.

ويوضح أن البيع لمستثمر استراتيجي يضمن وضع بعض الشروط من الجانبين بحيث يلتزم كل طرف بهذه الشروط بما يحقق صالح الشركة وعلى سبيل المثال فإن المستثمر يملك من الشركة القابضة تطبيق للمشاريع التي تخلص من أعباء الصيانة الزائدة وأجودها التي تقل أعباءها على الشركة. وفي المقابل فإن الشركة القابضة تشتري على المستثمر تطوير الشركات وتحديث خطوط الإنتاج واستمرار النشاط. وقد تضررت توسعة القنصل مطما حدث في خصخصة أحد الفنادق حيث اشترت الشركة الحكومية على المستثمرين بناء فندق آخر بجوار الأصلي.

#### إدارة معتزلة

ويضيف أن البيع لمستثمر رئيسي يبنى وجود إدارة معتزلة تتعامل في تطوير الشركات. ويؤكد الدكتور مختار خطاب

بأنها إحدى طرق الخصخصة الموروثة في العديد من الدول ومنها الولايات المتحدة التي تم فيها بيع 86 شركة من كبرى الشركات للعاملين.

#### نقل البضائع

ويوضح للمهندس عطية مبالكرين أن الشركة القابضة للنقل قامت بالفعل بتعليق شركات نقل البضائع للعاملين حيث بدأت الشركات تحلق أرباحا وتضمنت نتائجها.

ويؤكد رئيس الشركة القابضة للنقل أن هناك بعض الشركات الأخرى التي يتم حاليا بحث امكانية تعليقها للمعامل منها شركة السويس للضمن والتفريغ.

ويوضح أن بيع للعاملين قد يكون البديل الأفضل من البيع لمستثمر رئيسي خاصة إذا تبين عدم جدية المستثمرين للتدبير الفراء والتخلي عن عروضهم في حد كبير عن القيمة الحقيقية للشركة. ويضيف أن ذلك هو ما حدث بالنسبة لشركة السويس للضمن والتفريغ التي تم طرحها للبيع بنسبة 70% من أسهم الشركة لمستثمر رئيسي حيث شتتة محافظة السويس ومعية الجبهة بنية أسهم الشركة التي تبلغ نسبتها 39%. ويشير إلى أن الشركة القابضة تلقت ثلاثة عروض لشراء أسهم السويس للضمن والتفريغ تقدم بها مستثمرون مصريون ولجانب وبد

مستشار وزير قطاع الأعمال العام أيسمت من الشركات منخفضة البرومة بسبب ضغط ربحيتها أو لأجل المستثمرين على شرائها. ولكنها تلك الشركات التي يملك عليها طابع العمل وهي عادة شركات صغيرة يمكن للمعامل إدارتها بشكل جيد وتحسينها كما أن هذه الشركات لا تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة.

ويوضح أن الشركات القابضة تستعد لعمليات العاملين عند بدء تشغيل الشركات التي أن تشتكتا من إدارتها ويقررن وتشكيل مجلس إدارتها بعد انتقال الملكية الاسم لهم.

#### تجربة ناجحة

ويضيف أن تجربة تعليق الشركات للعاملين قد أثبتت نجاحها في الشركات التي تم تطبيق هذا الإجراء بها في مجالات نقل البضائع والمضارب حيث تمكنت هذه الشركات الأربع كما أنها تسعد بديها.

ويشير إلى أن عدد الشركات التي تم تعليقها للمعامل بلغ حتى الآن 23 شركة كما يتم خلال الفترة القادمة تطبيق هذا الإجراء على 9 شركات أخرى. ويقول المهندس عطية مبالكرين رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل أن تعليق الشركات للمعامل يعتبر أحد البدائل المناسبة جدا للخصخصة ولا

دراسة هذه العروض تبين أنها تكل إلى حد كبير عن القيمة التي حدثتها لجان التفقيص والبيع عليها الجهاز المركزي للمعامل.

ويؤكد أن الشركة القابضة ستبيع شركة السويس للضمن للنقل بأبلغ 22 مليون جنيه حيث يتم تقسيط ثمن الشركة لاسداه على 10 سنوات على أن يتم سداد 5 ملايين جنيه عند توقيع العقد.

ويشير للمهندس عطية مبالكرين أن الشركة القابضة تبعت كذلك بيع أسهمها في شركة القناة للتوكيلات للأحذية والتي تبلغ 62% من إجمالي أسهم الشركة للعاملين فيها كما تبعت كذلك تعليق شركة مصر للتجارة الخارجية للمعامل.

#### آليات الكفاءة

ويوضح أن المعامل قد اشترى كافة باقيل في إدارة شركتي نقل البضائع القابضتين تم تعليقها لهم وهما شركتي النقل المباشر وأعمال النقل وهو ما يؤكد قدرة إدارات العاملين على إدارة الشركات بشكل جيد وقدرتها كذلك على تطويرها وتحسين نتائجها.

ويشير إلى أن الشركة القابضة قدمت التسهيلات اللازمة للمعامل من بيع بعض الشركات لهم سواء حيث تقسيط الثمن على سنوات بفراف بسيطة أو منح قرض سماح كما أن الشركة القابضة قامت بحل مشكلات الشركات قبل تعليقها للمعامل ومنها مشكلة الديون حيث تم تسوية ديون هذه الشركات كما



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	٢٦١٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٣١

طرحها مستثمر رئيسي لأنها لا تنتج أدوية بل معدات ومستلزمات موشعاً أن الأرباح التي تحصلها شركات الأدوية تذهبها لطرح أسهمها في البورصة.

ويؤكد رئيس الشركة اليابانية للأدوية أن الشركات التي يتم تحويلها للمملوكين تتركز في بعض المجالات كالشركات الزراعية والمصارف وهي غالباً مصانع وأسماها صغير وأصولها غير خضعة لما للصانع الكبرى ذات الأصول الخسنة فلا يمكن تحويلها للمال.

ويشير إلى أن العمال لاندرون الصلابة كما أنه باستطاعتهم سداد لشنا بمكس الشركات والمصانع الكبرى التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وامكانيات كبيرة.

#### طبيعة الشركة

أما في الشركة اليابانية للصناعات الدوائية فيؤكد الكيميائي هاجيل النوف رئيس مجلس إدارة الشركة أن هذا الإجراء لم يطلق على الشركات الدوائية مشيراً إلى أن توليد الشركات لأعمال يتوقف على عدد من العوامل منها طبيعة الشركة ومجال عملها وحجم رأسمالها. ويوضح أن الشركات الكبرى ذات رؤوس الأموال الضخمة لا يمكن تحويلها للمملوكين لعدم توافر الامكانيات المالية لاتصالات المملوكين للمساهمين بما يمكنهم من شراء الشركات الكبرى. ويشير إلى أن الشركات التي لا تطلق أرباحها أو تحتاج إلى جهود كبيرة لاصلاح هيكلها المالي لا يمكن بيعها للمال وكذلك الشركات التي تحتاج إلى تكنولوجيا حديثة. ويتفق الكيميائي محمد سيد نسوي رئيس مجلس إدارة الشركة اليابانية للتصديق والمراويات مع الرأي السابق فيما يتعلق بعدم إمكانية بيع الشركات الكبرى التي تحتاج إلى تكنولوجيا ضخمة للمملوكين. ويشير إلى أن اختيار البديل المناسب للخصخصة يتوقف على حالة الشركة فالشركات التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا ضخمة وذات رؤوس أموال صغيرة وتحتضن على العمل يمكن تحويلها للمملوكين أما الشركات الكبرى ذات رؤوس الأموال الضخمة والتي تحتاج لامكانيات كبيرة للتطوير فيتم بيعها لمستثمر رئيسي.

تم تجديد سيارات النقل لها. وأكد المهندس حمية عبدالكريم أن الشركة اليابانية تجري متابعة مستمرة للشركات بعد تحويلها للمال كما أنها استمرت في رعاية الشركات بعد تحويلها إلى شركات مساهمة موشعاً أنه يتم نقل ملكية الشركات للمملوكين تدريجياً حسب سداد الاقساط.

وأوضح أن الشركة اليابانية تحتفظ بنسبة 75٪ من أسهم الشركات بعد بيع 95٪ للمملوكين حيث تستمر مرافعة الشركة اليابانية للشركات على أن يتم نقل ملكية النسبة التي مازالت تابعة لها لوزارة المالية في وقت لاحق.

ويشير جمعية عبدالكريم إلى أن البيع ليس للسطاء من العمال بل لاتحاد المملوكين للمساهمين والشركة الذين يشكلون مجلس إدارة سوريا من ذوي الكفاءات القادرين على توفير جميع الامكانيات اللازمة لتطوير الشركات.

#### استراتيجية الخصخصة

ويؤكد الدكتور جلال غريب رئيس مجلس إدارة الشركة اليابانية للأدوية أن هذا الإجراء لم يتم تطبيقه في شركات الأدوية حيث أن الخصخصة لهذه الشركات تتضمن طرح 40٪ من أسهمها في البورصة مع احتفاظ الحكومة متعة في الشركات اليابانية بنسبة 60٪ من الأسهم.

ويشير إلى أن هناك شركة سيتم





الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	جيهان محمود
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	٢٦٤٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٩/٣٠

عدددهم 17 مليوناً وأجورهم 150 مليار جنيهه فى السنة

# الخصخصة.. خطوة للأمام لصالح العمال

د. عبد المنعم سعودي: القطاع الخاص ساهم فى رفع مستوى معيشة العمالة المصرية

مصطفى النجار: الحد الأدنى للأجور ارتفع فى ظل القطاع الخاص

هل اضررت الخصخصة بالعمال.. ام انهم استفادوا منها؟ وهل انخفضت مرتباتهم ام ارتفعت فى ظل بيع شركات قطاع الأعمال للقطاع الخاص؟ «العالم اليوم» ناقشت هذه القضية المهمة وولقت نظرة على الوضع الحالى للعمالة المصرية فى ظل مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى بنسبة تصل إلى 75٪ من اجمالى الناتج المحلى.	محمود العربى: الوضع الحالى للعمال أفضل بكثير من وضعهم فى ظل القطاع العام	ممدوح مكي: إذا لم يتم اعداد العامل المصرى بالشكل الجيد سيفقد عنصرهما من عناصر المنافسة العالية
--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	جيهان محمود
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الإيجابية	رقم العدد :	٢٦٤٠
للمصنوع :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٩/٣٠

## نظرية: ليس من السهل الاستغناء عن

## العمال بعد تحمل تكاليف تدريبهم وتطوير ادابهم

## معتز رمضان: الاستثمارات المحلية والأجنبية

## قادرة على استيعاب زيادة العمالة سنويا

□ تحقيق - جيهان محمود:  
تعتبر الاستثمارات إلى أن أهمي  
حجم العمالة المصرية يبلغ نحو 17  
مليون عامل بنظام عام وغيره، ومن  
الخطوط لها أن تصل إلى 18.6 مليون  
في 2003 وفقا للجنة الخمسية  
الحالية ويتجاوز إجمالي أجور  
موظفات تلك العمالة نحو 150 مليار  
جنيه سنوياً، منها 27 مليار للموظفين  
بقطاع الحكومي و25 مليار للمعلمين  
بشركات قطاع الأعمال العام  
50 مليار للمعلمين بشركات قطاع العام  
50 مليار للموظفين بالقطاع الخاص  
كما بلغ معدل البطالة السن في عام  
١٩٩8 ما يقرب من ٨/٨٪ إلى أن بعض  
الجهات الأخرى تقدره بما لا يقل عن  
١1٪.

ويلاحظ، بصلة عامة لتجدد عدد  
العمالة في القطاع العام إلى  
الانخفاض التدريجي بسبب عمليات  
الخصخصة وما يقابلها من  
للتخفيضات للمرافق للبرك الحالية في  
القطاع العام لتخفيض حجم العمالة  
في الزيادة التي تمثل مبدئاً ما في  
بزيادة تلك الشركات والتي تحاول  
المكسرة جاهدة اصلاح البنية التحتية  
والأبنية لتلك الشركات لتدبر قبل غيرها  
التبع.

ومع التغيرات الهيكلية التي شهدتها  
القطاع العام وزيادة الاعتماد  
على آليات السوق كمنفذ أساسي  
للتشغيل للعمال أصبحت هناك  
إفصاحاً جديدة في العمالة برعا  
أفهم فرصة كبيرة لتحسين  
مستوى محبة العمل للمصري  
وزيادة دخله السنوي علاوة على  
تامة الفرصة للتدريب والتكسب  
الفرات الفنية وإيجاد مزيد من فرص  
العمل الجديدة واستحداث مجالات  
لتشغيل ما كان موجوداً أو معرفة  
من قبل وبالقائ زيادة الفرص لتعليم  
العمالة بالتأهيل إلى أسواق خارجية  
العمالة بشروط مواتية علاوة  
على إمكانية تشغيل العمال المصريين  
داخل سوق العمل المحلي بشكل أكثر  
سهولة وفقاً لما يتم الاتفاق على من  
شروط العمل بين رب العمل والعمال.

وعلى الجانب الآخر قد يرى  
البعض ملاحظات على الوضع الحالي  
والاستقطاب للعمالة إلى أن طال سيطرة  
هدف تحقيق أقصى ربح على طيبة  
القطاع الخاص سيؤدي ذلك إلى  
حساب العمل لخدمة الاتصال أكبر  
مجهود منه الاهتمام إلى أن العمال  
الإنتاجية والتي كانت أهم أهداف  
القطاع العام لن تمشي بنفس القدر  
من الاهتمام في القطاع الخاص كما  
أن القطاع الخاص عادة ما يجد الكثير  
من الأساليب التي تسمح له بترجوه  
حالة من الأمان للعمالة وعدم اللطافة  
بفرطها كتحقق يتسائل البعض عن  
مدى قدرات القطاع الخاص على  
استيعاب جميع الأيدي العاملة التي  
تعمل منوها لسوق العمل والتي لا  
تقل عن 500 ألف شاب ويتجاوز إلى  
فرص عملة جديدة بعد مضي أيام  
القطاع الخاص بنحو 70٪ من  
الاستثمارات السنوية وفقاً لإزاعة  
2000/99 في قدر على استيعاب  
هذا الكم الكبير من العمالة خاصة أن  
نظم مدى حرص القطاع الخاص على  
تطوير وتشغيل وزيادة الاعتماد على  
للمعدات التكنولوجية والتي لا تمتحج  
عادة لعمالة كبيرة.

في النهاية أكد الدكتور عبد المنعم  
سمودي رئيس اتحاد الصناعات  
المصرية أن التغيرات التي شهدتها  
الاقتصاد المصري زادت مساهمة  
القطاع الخاص إلى 75٪ من إجمالي  
الناتج المحلي يؤدي بشكل تلقائي إلى  
زيادة دور هذا القطاع في مجال  
توفير فرص عملة واستيعابها في  
المشروعات الاستثمارية التي يتم  
إقامتها سواء في المجال الصناعي أو  
الزراعي أو الخدمي.  
وتسائل عن العمل كمنفذ أهم  
خمسارات الانتاج له تأثير الإيجابي في  
تجديد وزيادة كفاءة العمالة الإنتاجية  
ولا يأتي ذلك إلا من خلال تأتمن  
القطاع الخاص بزيادة العمالة وجعلها  
قادرة على استيعاب جميع التغيرات  
الصحية في مختلف فروع الانتاج  
بقيادة من إمساد الدواد الخمسم  
ومستفزات الانتاج اللازمة من  
مرحلة تسويق المنتجات وتقديم

خدمات ما بعد البيع للحصول عليه  
أصبحت أداة تنقية الزوار، والفرصة  
أخرى أهم القطاعات الأثرية في جميع  
شركات القطاع الخاص التي تبحث  
عن التميز والتفاني في الأسواق.  
وقال عبد المنعم سمودي إنه إذا  
كان لقطاع الخاص دوراً مهماً  
لفصل العمالة والتكسب مهارات فنية  
مقدمة لأنه لا شك ساهم في رفع  
مستوى العمالة لتلك الصناعة من  
خلال الفروقات والأجور التي تعتبر  
مرتفعة لعدد كبير مقارنة بما كان  
يصل عليه العامل من قبل وبالتالي  
لأن القطاع الخاص ينتظر أن يؤدي  
العمل ما عليهم من واجبات تتلخص في  
العمل بجودة ويؤمن تكامل مع أركان  
نوعية العمل ومعايرة الأيداع فيه  
لمصلحة القطاع.

ويرى محمود العربي رئيس اتحاد  
الفرف التجارية أن الوضع الحالي  
للمعالة أفضل بكثير من الوضع  
السابق سواء في مستوى الأجور أو  
التدريب والتكسب المهارات الفنية  
الحالية. علاوة على حرص القطاع  
الخاص على تهيئة الكادر للنسب  
الحالية لأجور القطاع الخاصة بملها  
في غير ما كانت به السابق لتوفير  
وتحسين مستوى إنتاجية العامل من  
نظر فقط إلى مستوى الأجور. حيث  
يذهب رأي الأفرح بالقطاع الفرف  
على حقيقة ثقافة القطاع  
ومدى اهتمامها في العمالة  
الإنتاجية.

ويطالب رئيس اتحاد الفرف  
التجارية رجال الأعمال المصريين  
بضرورة زيادة الاستثمارات الموجهة  
إلى تطوير وتدريب العمالة حيث  
سيكون ذلك سرمدو إيجابي على  
حساب العمل والصناعة المحلية في  
منتجات ذات جودة مرتفعة قليلة  
المنافسة ليس في السوق المحلي فقط  
ولما في الأسواق الخارجية مؤكداً  
أن هذه الاستثمارات ستكون بمثابة  
ضمان الأمان لأموال المستثمرين إلى  
منحهم من هذه العمالة بمثابة حارس  
في لفرات الأساسية لزخوة الاستثمار  
إلى إفساحهم بدمهم جوداً فريصاً  
جديدة للعمالة كلها كانت هناك أزمة  
أنذاك.

كما طالب محمود العربي الحكومات  
المالية بشضرورة استيعابها لفرص  
التي خلشت ومعالجة التقلبات  
والانخفاض منها حتى يكون هناك  
نوع من التوافق بين منظومة أوقات  
الانتاج فلا يعجز إلى وحرص المستثمر  
على توفير العمل لاحتاج لفرص الانتاج  
للتحسين الجودة ويكون العمل الذي  
يستقدم هذه الفرص غير كعبه أو لا  
يريد استيعاب هذا التطور التكنولوجي  
مضرباً إلى أن نجاح اليابان في بناء  
نمطها الصناعي بعد نهجها في  
الحرب العالمية الثانية يرجع بسبب  
لإسبابة العمالة رغبة إلى عمل في  
ذلك واجب قومي وليس مجرد لوجراء

رويتي لكي يحصل على أجر مادي  
وأوضح محمد رجب رئيس جمعية  
رجال الأعمال الاستشارية أن العمالة  
المصرية تعد من أكثر نوعيات العمالة  
القليلة للتدريب والتكسب المهارات من  
خلال التدريب بل ومعايرة الابتكار  
فيما تقوم به من عمل ونظراً لارتفاع  
القطاع الخاص بشكل أساسي على  
عناصر المنافسة في الأسواق فهو  
يتساق إلى الصلة للتقنية والمتطورة  
لأدائها ولا مكان للتكامل كما أن  
للزاي المالية التي ينصبها القطاع  
الخاص لعمالة مقارنة بقطاع العام  
يذهب أن يقللها التزلم من جانب  
العمال وأصل العمل منه.

ويشير إلى أن الأوضاع الحالية  
للمعالة تعد بجميع المقاييس أفضل من  
الوضع السابق في ظل القطاع العام  
حيث تمكن أعداد كبيرة من العمالة  
بلون عمل ما يؤثر سلباً على  
مستوى إنتاجية العمالة ككل. رئيس  
إلى محبة العمل المصري عكس ما  
يؤمن به للقطاع الخاص من الأضعف  
على الاستيعاب والفرص المتاحة  
على الاستيعاب والفرص المتاحة  
الاستيعاب من العمالة وتطويعها بما  
يتضمن إيجابياً على جودة الانتاج أولاً  
ومستوى المهارات للمعامل نفسه.  
ويخبر مصطفى الجوير رئيس  
الفرقة التجارية الاستشارية في  
تصنيف العمل للصناعة المحلية  
أن الزيادة دور القطاع الخاص بالفعل  
الإنتاجية خلال ذلك كارتفاع عدد  
الأيدي للأجور كمنفذ لتدريب  
العمالة للمصري إلى نحو 400  
جنيه في القطاع الخاص بالإضافة  
لها حوافز ومكافآت على من لا  
يزيد حيز نفس الخرج في القطاع  
العام إلى 150 أو 200 جنيه شهرياً  
وبالتالي إذا كان العامل يحصل على  
حده للمادي إيجابي أن يحصل ربح  
العمل على مقابل هذا الأجر والذي  
يشكل في نحو 7 ساعات عمل وكفاءة  
100٪ دون تشييد أو تزويج من  
جانب العمالة.

ومن تأثيرات العمالة الزائدة على  
مستوى الإنتاجية إلى أن بعض أفرقة  
التجارية الاستشارية أن هذا الخطه  
القطاع العام قد قام بزيادة إمداد  
كبيرة جداً فوق الاحتياجات الفعلية  
للمعالة الإنتاجية وبالتالي تملأ جزء  
كبير من هذه العمالة إلى بطلان عملة  
الامر الذي أدت سلباً على مستوى  
انتاج العمالة الفنية ويضرب مثلاً  
على ذلك أنه تزداد نسبة الانخفاض في  
الإنتاجية لمرحاً كما تحتاج لنمو  
1000 عامل عاملاً موسمي لتلجني  
للمصنوع من الإحصاء بفرصة كقوة  
أساسية إلا أنه تحت ضغط من  
محافظ الاستشارية في تلك الأوقات  
تقناً بتعين هؤلاء العمال دون أن  
يقوموا بأي عمل سوى العمل في  
مستشفيات اللابة إلى كل شهر دون  
تقليل على إنتاجية العمالة الفنية.  
وتلحظ معتر رسائل رئيس مجلس  
إدارة مجموعة رسائل التنمية  
الاقتصادية إلى أن مستويات معينة  
العمال للمصري تضاغت 4 مرات عن





الموضوع الرئيسي :	المختصة	اسم كاتب المقال :	جيهان محمود
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	٢٦٤٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٩/٣٠

مستوى الميكنة منذ 10 سنوات تقريباً وذلك نتيجة لتزايد مساهمة القطاع الخاص في العملية الانتاجية والتي يتم من خلالها إنتاج فروع عمل جديدة وزيادة الطلب على العمالة للماهرة بدلاً من الاعتماد على القطاع العام فقط كذلك لاحظنا انقطاع القطاع الخاص إلى إيديولوج نوع من التماس لدى العملية لتكوين وسمازيتها تطوير انماها بشكل مستحسن بما يعود بالايجاب على انتاجية تلك العمالة.

وحول امكانية استيعاب القطاع الخاص لنحو 500 ألف خريج جديد يبحثون عن عمل قال إنه في ظل الاستقرار الاقتصادي الذي تشهده مصر في الوقت الحالي وتزايد الاستثمارات المحلية والأجنبية الواسعة لجميع المجالات وبالقائه القامة مشروعات استثمارية جديدة تمكنه قادرة على استيعاب تلك الزيادة في عمالة العمالة السنوية.

وطالب سلسان العملية الحالية بضرورة تطبيق القطاع الخاص إيديولوج التغيير والارتقاء على غرار ما يتم في دول العالم المتقدمة إذ في حالة احتياج صاحب العمل للعمالة للماهرة ستكون هناك عروض متوفرة لديها أما في حالة رغبة بعض الخاص إلى تطبيق مفهوم العمل الميسر لرب العمل فسيتم الاعتماد على عمل تطبيق مبدأ تفريل والاعمال لكل من يعمل وكل من أضافه على تلك العملية القطاع الخاص بكل جميع حقوق الضمان الاجتماعي للمعطل ولذا لاكتفاء المصري

ويؤيد ناصر شريب رئيس جمعية رجال الأعمال بين مصر والكويت ورئيس مجلس إدارة شركة توكاي للتجارة اتهم القطاع الخاص بأنه مصدر عدم الأمان للمجاعة ضحايا إلى أن الشركات عادة ما تقوم بتفريغ العاملين بها وتعمل تكليف مالية كبيرة لتأخير جهود الدولة وأعماله بصفاته خارجية لتعطيل الانتاجية من العمالة لجهودها لديها ومن أشهر من تسببوا في يتم الانتاجية من تلك العمالة بعد تحمل ذلك التكليف بل إن هناك بعض الشركات الخاضعة التي تأزم الانتاجية بل بعدم تفريل بل مرور فترة زمنية مديدة تسبب لها باستنزاف جزء كبير من ثقلات الثروة.

ولذلك أن تطبيق سياسة التفريل والتفوي بطريقة إيجابية في القطاع الخاص تؤدي إلى حرص العمل على توفير كل ما لديه من طاقه ويحضر بتطلعه لعمله أكثر كذا أن فروع التفريل والقيام تكون متمثلة بشكل أكبر في القطاع الخاص فوكذا أن أغلب رجال الأعمال والمستثمرين يطمون أن تفريل نوع من الاستقرار للعمالة سيتمكن من إدارتها فمالمات هذه العمالة جيدة وتؤدي ما عليها.

وترى مدى جلال يسي رئيسة جمعية سيدات أعمال مصر تنمية جديده رئيس مجلس إدارة شركة TCL المصرية في القطاع الخاص في تنمية الفرص المبتكرين من العمالة وإخراج ابتعاثهم وتطعيمه فمالمات هذه الاختراعات قليلة التفتيز وذلك تكتلة اقتصادية مناسبة وستؤدي إلى زيادة القدرات التنافسية للشركات في الأسواق مشيرة إلى وجود عدد كبير من الاختراعات ضمن 2 مليون إشرار لدى وزارة البحث العلمي يمكن أن يتم الاستفادة منها من طريق إنشاء شركة قومية تقدم في رعايتها مجموعة من رجال وسيدات الأعمال والمستثمرين والتفريغين بهدف فحص هذه المقترحات والأفكار في خروجها إلى الدور إلى صورة منتج ما يسمح بالتمتع مشروعات استثمارية جديدة قادرة على استيعاب عمالة جديدة.

والمفاهيم أنه من الممكن أن تترتب الفوائد عملية التحويل لبعضها من أنشاز من الابتكارات التي يقوم بها المعلنون أو شباب القويين وهي تسويق المنتج يتم توزيع العلف بنسب محددة على كل من شارك في ابتكاره وانتاجه وتسويقه.

وقال منصور بادي رئيس غرفة صناعة الحبوب بقطاع الصناعات المصرية أن طبيعة القطاع الخاص وتكوينه في الجانب الاقتصادي القليلة بوجه أفضل هذه الأساليب تنظيم الانتاجية من العمالة لديه مع إعطائها جميع حقوقها التي نص عليها قانون العمل إلا أن نسبة الأخطاء المسحور بها بظلمة لدى القطاع الخاص عادة ما تكون مشروعة بشكل رئيسي وتمت مساحيته بطريقة إيجابية وهو ما يتخلف من القطاع العام والذي عادة ما لا يفيج سواً أعظم وتؤثر ما يوجه الجميع سواسية ويغفل العمل كقانون العنق لتأخير عمله.

وأوضح الدكتور حنيد بيلعالمهم عبد مركز البحوث تكنولوجية الصناعات الدوائية أنه بصلة لكون وضع العمل المصري قد تحسن في الوقت الحالي عن وضعه في ظل سيطرة قطاع الأعمال العام حيث أصبحت هناك إمكانية العمل في أن يحصل على حوافز وصالحات مالية أعلى بكثير مما كان يحصل عليه من وضع معيار موضوعي للفرقة بين نوعين الصناعات من نظرية الإدارة والقيمة وأيسر مورد الأممية كسائر وجه لتفريغ وزيادة الأجور مشيراً إلى أن تفريل نوع 97 لعام 77 والخاص بتطبيق الاستثمار على العمالة التي في العمل إلى نسبة 10/1 من إيديولوج إدارة مؤسسة اقتصادية وهو بالتأكيد ما يدفع العمالة لتحقيق أقصى ربح المؤسسة باعتباره مستعطين من زيادة ونحو حجم المؤسسة.

والخاص أن الجانب الاجتماعي بالعملة العمالة عادة لا يلاحظ حله الكافي من الاستثمار الذي القطاع الخاص ويتم الاستعانة بذلك من طريق زيادة التفريل والأجور ليكون العامل حراً في تلبية احتياجاته الإنسانية والصحية عكس ما كانت تركز عليه شركات قطاع الأعمال العام من توفير ضمانات كمال أيدى العمل الاجتماعي للمعلنين على أن كمد حبوب القطاع الخاص هو سرقة تكتلة للقرارات العقابية بغض النظر عن مصلحة العامل.

ومن جانبه قال منصور مكي طهو رئيس إدارة تكتل الصناعات ورئيس غرفة صناعة الحبوب في الأوقاف الحالية للعمالة مع قيام العمل الخاص بنحو 70/ من إيديولوج الاستثمارات الجديدة في تحسن خضعة أن عنصر العمل بعد عدم العوامل للمعدة تكتلة الانتاج ووجهوه ويحمدهم تلكا طه عليه قدرات التنافسية التي تتمتع بها المؤسسة إذ أصبح مفهوم الجودة الأيزو 9000 يشتغل على جميع مراحل العملية الانتاجية بداية من نظام الإبرة والموارد البشرية والانتاج والتفصيلين وكذا سمريل تلكا مستوى معين من الكفاءة في العمل لم تكن موجودة لدى قطاع الأعمال مؤكداً أن العصر القادم سيكون عصر المنافسة الذي تتوقف عليه قدرة على كل ما تكتله المؤسسات من أكتافيات وقدرات أعلى مشدداً للبيئة والأجنبية ولأن ما يتم إنشاء العمل المصري بالمثل الجديد شروب - الفضولي في المجالات الانتاجية الحديثة سلفه عنصر مهمان من عناصر المنافسة العالية.

في مدى تحسن ظروف العمالة في الوقت الحالي مع قيام القطاع الخاص بصعود الأساسي في صلبه القومية الاقتصادية كذا السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أن التحولات الاقتصادية التي شهدتها مصر مؤخرًا مع بداية ولاية الرئيس مبارك منذ أوائل التسعينات كانت محل اعتماد كبير وبدرجة أن اتحاد العمال لتحتوي مدى الانتاجية والاكثر الإيجابية والسلبية تلك التحولات على أوضاع العمالة من أن العمالة أن تتسلم من جراء تنهية عملية الخصخصة وتوسيع دائرة التفتيز وكذلك القطاع على جميع حقوق العمل في ظل القطاع الخاص يتنصع مع مستوى معيشة أفضل مع حجم الجهود المبذولة في القطاع الخاص.

وأوضح أن لفتة الخصخصة الأخيرة تستهدف ثلاثة فروع عمل في حدود 2.5 مليون فرصة عمل خلال عام 2005 يقدم القطاع الخاص والمورد الأساسي في توفير هذه الفرص.

مخبراً إلى أن الاتجاه العام حالياً هو التفتيش التدريسي لتدعيم العمالة في القطاع العام نتيجة تنفيذ برنامج الخصخصة ما يطلق حالياً من كنفه للمعلنين للملك المعلنين أن القطاع العام لتفتيش حجم العمالة الزائدة التي قد تشمل أيدى مالية على ميزانية تلك الشركات والتي تحاول العودة بصفة أسلح إيهيكل للالة والإدارة إلى قبل طرحها للبيع والاستفادة من جهود هذه العمالة في مشروعات أخرى جديدة أو تحويلهم لاصحاب مشروعات صغيرة.

ولقد السيد راشد إلى أن التغييرات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد المصري وزيادة الاتحادات على كبات السوق كمنعده أساساً النشاط الاقتصادي أدت لفرض أوضاع جديدة على العمل من أن تكون فرصة كبيرة لتأمين مستوي معيشة أفضل للمصري وزيادة دخله بشري معادلة على قائمة الفرص للتدريب واكتساب المهارات الفنية وإيجاد مزيد من فرص العمل الجديدة واستحداث مجالات انتاجية لم تكن موجودة أو مشروعة من قبل وبالتالي زيادة الفروع المتاحة للانتقال إلى سوق خارجية العمالة بشروط أفضل معادلة على إمكانية الانتقال للمصري بلان سوق العمل المحلي بشكل أكثر سهولة ولأن ما يتم الانتاج عليه من شروط العمل بين رب العمل والمعلن

السيد راشد  
اتحاد العمال  
إجزي دراسة  
لذلك ما هي  
العمالة في تضرر  
من الخصخصة  
محمود زبيدة  
نسبة الاضطراب  
المزايا المالية التي  
يمنحها القطاع  
العام في القطاع  
الخاص للمعالة  
يجب أن يقابلها  
التزام من جانب  
العمال



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

### وضع العمالة في برنامج الخصخصة

إن مشكلة العمالة الزائدة تظل حقيقياً لما تلام عليه الخصخصة ، فإن الاستثناء غير المنظم عن العمالة الزائدة سيتركب طوله دون شك عواقب اجتماعية وسياسية خطيرة. إن أسلوب المواجهة لابد وأن يتم بالآثران الاقتصادي والاجتماعي إن نجاح مستقبل الخصخصة يرتبط بالآثار الاجتماعية لها، وفي الواقع إن قضية العمالة في الخصخصة تحظى باهتمام كبير وربما كان ذلك لأسباب تتعلق بالاستقرار الاجتماعي والسعي نحو تجنب فئة من فئات المجتمع الجزء الأكبر من لفترة الإصلاح الاقتصادي، وإن كان تأيين مستقبل العمالة في ظل الخصخصة يجب أن يلقى هذا الاهتمام الكبير، إلا أنه في نفس الوقت لا يجب أن يترك الآثر والمشروعات المخصصة يتهدد أثرها على النجاح وبالتالي تهدد مستقبل المشروع ذاته والحقيقة إن المشكلة تنحصر فيما يلي<sup>(١)</sup>:

فإنه نتيجة للنظام المركزي والتخطيط الموجه ، وكان الحاق العمال بمراكز الانتاج يقوم على اعتبارات سياسية وليست اقتصادية، مما أدى إلى تنحيم في عدد العمال لا يقبله نتائج حقيقية، وتصحيح هذا الوضع في ظل سياسة الخصخصة يقتضى القضاء على هذه الظاهرة، وفي نفس الوقت من المطلوب ألا يتركب على ذلك آثار اجتماعية وخيمة تتمثل في التخلص من هذه العمالة الزائدة دون تدبير عمل آخر لها في قطاعات أخرى نحتاج إليها. والا ترتب على ذلك نتائج وخيمة على الصعيد الاجتماعي<sup>(٢)</sup> في بلاد تشكو من تزايد أعداد العمال المتعطلين وما يمثله ذلك من أضرار للقوى البشرية.

إن مشكلة العمالة الزائدة لا تنحصر عن مشكلة البطالة التي نمرها بمصر ولا تعدو أن تكون إحدى صور البطالة (البطالة المقنعة) لذلك فإن كل محاولة لحل مشكلة العمالة الزائدة هي في نفس الوقت محاولة لحل مشكلة البطالة والتي تمتد من أخطر المشاكل التي تواجه الدول التي تحاول التحول إلى نظام الاقتصاد الحر وتستخدم الخصخصة وسيلة لذلك.

لا بد من أن ننتبه إلى أن الأصل في حل هذه المشاكل، هو المعالجة الاقتصادية على الأخص تحرير القاعدة الاقتصادية من القيود البيروقراطية التي تكبلها، والتركيز على الإكثنيات المتلعة، لأن الإنسان لابد وأن يستغل كافة الموارد المتلعة بين يديه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وغير خاف أن الموارد البشرية في مصر، ذات أهمية كبيرة، لذلك من وضع استراتيجية للتشغيل على أمد طويل، يمتد لمدة ربع قرن، والا نقت رويتنا عند عدد محدد من السنوات، لابد من أن نعي جيداً، إن مصر أمة عريقة وحياة الأمم لا تقاس بالسنوات ولا بعد بل بالقرون.





الموضوع الرئيسى :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

لذلك لابد أن نضع نصب أعيننا المشكلة الأهم وهي: لقد مضت بنا حتى الآن ٦ سنوات منذ أن اطن عن تصفية شركات القطاع العام الخسرة، وعن ضرورة تصفية العمالة الزائدة. وترددت قوال المسؤولين، بين داع لضرورة التخلص من هذه العمالة وبين كمال " أنه إن يضار عمل من عمالة المخصصة " وبين مؤكد أنه " لا استثناء من أى عمل " وهذا هو التحفظ الناجم في نظرنا عن أمرين:

أما الأمر الأول : هو التسور الخطئى للمشكلة ان الحكومة تصورت أن حل مشكلة العمالة الزائدة، يعنى الإبقاء بعدد كبير من العمال في صفوف البطالة لفترة. لذلك خشيت الاقتراب من هذه الدائرة الخطرة وفشلت اتباع أسلوب الدفع الذاتى فى حل الأمور. ولكن مشكلة كهذه. ان تحل بهذا الأسلوب وإنما بالمواجهة الصريحة والتحول الوقعية.

ولما هنا أن نستعرض اسباب ما الذى أدى بنا الى ما نحن عليه الآن فيما يتعلق بالعمالة الزائدة . الاجابة هي: الخطأ فى سياسة التشغيل فى مصر .



الموضوع الرئيسى :	المصحة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

### الخطأ فى سياسة التشغيل فى مصر

رغبت الحكومات المصرية المتعاقبة، منذ أوائل الستينات، استناداً الى شعارات سياسية لا تتسم بالواقعية ولا تأخذ بالقوانين الاقتصادية فى الاعتبار رغبت شعور مسئولية الدولة عن إيجاد عمل لكل خريج جامعى ولحملة الشهادات المتوسطة) وعن طريق مكتب القوى العاملة واعتبرت هذه الحكومات نفسها مسئولة عن الحق العمال بالقطاع العام، بعد أن تحولت الحكومة الى أكبر صاحب عمل فى مصر، نتيجة للقرارات الاشتراكية. وقد كلفت سياسة التشغيل هذه مصر الكثير، وساهمت هذه السياسة الحكومية فى خلق وتقسيم البطالة المقنعة، التى لا تبدو ان تكون احدى صور التشغيل الناقص، والتي كلفت ظاهرة تقديرة فى القطاع الزراعى (حيث كانت تتركز الزيادة السكانية الكبيرة) وتخلق فائضاً فى عرض العمل بشكل عبثا على النشاط الزراعى، ووسع تسليع مراحل التحضر والتحولات فى نمط السلوك الاقتصادى والاجتماعى، لحد موقع البطالة المقنعة فى التحرك الى المدن عبر قنوات الهجرة الداخلية لاستجابة للفرق الجديدة لنفسية والاجتماعية والمادية بين بيئتي الريف والحضر وقد تمثل القطع امد تلك القنوات حيث كان الربط بين سياسة مجالية للتعليم فى كافة المراحل، وسياسة الالتزام الحكومى بتعيين الخريجين فى اجهزة للدولة ومشروعاتها العامة، التى تضمن حجمها واصبحت بطلانها المقنعة عبئاً كبيراً علينا<sup>(١)</sup>. ذلك ان البطالة المقنعة، تنسب ان جزءاً من قوة العمل يشغل وظائف مينة ولكن هذه الوظائف لا تستوعب كامل طاقاتهم ولا تستفيد من كل خبراتهم ما حصلوا عليه من علم. فهم يشغلون وظائف لا تستوعب إلا جزءاً من وقتهم مما دفع الغالبية منهم بالعمل بوظائف أخرى تشغل وقتهم بالكامل مثل العمالة المؤقتة فى قطاع التشييد والبناء وقطاع السياحة والاتحاق بأعمال أخرى ببعض الوقت.

ومما لا شك فيه أن هذه السياسة فى التشغيل اضطرت الحكومة الى أداء مبالغ لأشخاص لا عائد من وراء المبالغ بالعمل - أى أن عليهم غير منتج ولا يمكن أن نطلق على هذه المبالغ وصف (الأجر) فما هى أقرب الى اعقاب البطالة وعلى الشخص البطالة المقنعة وهذه السياسة وصلت الى أن المشروعات لا يمكنها أن تستمر فى استيعاب العمالة المتصريف الى جانب البطالة المقنعة لتتوجدتها بطالة سائرة.. ومن ناحية أخرى فإن الأموال المستخدمة فى منح هذه العمالة الزائدة، عادت فى شكل أجور" يمثل استقطاعات من ميزانية المشروعات، كان يمكن أن تستخدم فى الاحلال والتجديد وتطوير الإنتاج، وتكون من ثم من أجل فرص عمل حقيقية، أى فرص عمل منتجة.

إن هذه المبالغ بدلاً من أن تساعد على تحقيق الرخاء والرفاهية تجلب الخصارة والتشتت وتوقف عملية الاستثمار وتسبب التضخم وارتفاع الأسعار وبالتالي تسود الى انخفاض النمو الاقتصادى - ويمثل من معدل النمو.



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

وثبتت سياسة التشغيل واعتمادها على مجرد تشغيل الأفراد وحشرهم فى المنشآت، وبغير حاجة الإنتاج لهم. ثبتت تلك السياسة فشلها وتنتهت نظرية ان الناس تتقاضى أجراً دون أن يكون لهم عمل حقيقى وهذا ليس لجرأ، فالأجر هو مقابل العمل والأجر لا بد وأن يتناسب أولاً مع الجهد المبذول وأن يكفل الحد الأدنى اللازم للمعيشة.

### وحل للمشكلة

كما هو معلوم للجميع يمكن فى إيجاد فرص عمل حقيقية، وهى ان تنشأ فى مصر الامن خلال استثمارات ضخمة تصب ان القطاع الخاص وحده هو القادر عليها نظراً لأن حالة القطاع العام لم تعد تسمح له بإعادة الاستثمار والقطاع الخاص أو أسلوب إدارة المنشأة وفقاً لنظام الاقتصاد الحر، لا يعرف اصطاًه الأجر بلا عمل أى لا يستوعب فكرة (المعملة الزائدة) وهو ما قد يقف عائقاً حقيقياً أمام عملية الخصخصة والتي لا بد منها لمر على الأقل إدارة منشآت قطاع الأعمال، وفقاً لاعتبارات السوق ولكن الأمر يقتضى أيضاً الاعتراف بأن الاستثناء غير المنظم عن المعملة الزائدة سيترتب عليه -دون شك- عواقب اجتماعية وسياسية خطيرة.

لذلك فإن أسلوب المواجهة، لا بد وأن يتسم بالاعتزان الاقتصادى والاجتماعى.

١- اقتصادياً: لا مناص لتحرير المشروعات لياً كان القطاع الذى تنتمى اليه من الالتزام بالقوانين الاقتصادية ومنها على الأخص "لحد الأمثل للمعملة" فكل مشروع ميزانية ولكل ميزانية قواعدا الفنية والمالية والاقتصادية التى لا بد من احترامها حرصاً على نجاح المشروع.

ولا يمكن تجاهل تلك القواعد، لأسباب اجتماعية.

ب- اجتماعياً: لا بد أيضاً أن ننلى تلمساً ما يثور فى خيال البعض من أن الاستثناء عن المعملة الزائدة، يعنى لقاء العمال "الزائدين عن الحاجة" فى عرض الطريق، لهذا تصور خلى ولكن يهمنى فى هذا القول توضيح نقطة هامة. لماذا تملأ الطبقية الممللة موضوع الخصخصة وما موقف الشعب المصرى منها؟



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٢
المجلد :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

### رأى الطبقة العاملة في موضوع الخصخصة

بالنسبة لمفهوم الخصخصة نجد أنه لا يزال غير واضح تماماً لدى جميع فئات الشعب حيث نجد أن كل مجموعة من الشعب تفهمها بطريقة مختلفة عن المجموعات الأخرى، فالبعض يذهب مثلاً إلى أنها تعنى:

تسليم القطاع العام، أما البعض الآخر يفهمها على أنها بيع شركات القطاع العام الخاصة، بينما يفهمها آخرون على أنها تمنى تشييط المنافسة في الأسواق أو تحرير إدارة الاقتصاد الوطنى... فالمعنى لأن ما زال غامضاً لم تتضح صورته بعد.

ويعول المحلل الاقتصادى عصام رفعت في أحد مقالاته<sup>(١)</sup>:

إن مفهوم الخصخصة يعنى أن الخصخصة بكل تأكيد ليس بيع القطاع العام ولكنه بيع لاصول وحدت قطاع الأعمال التي تشكل حيتاً على الموازنة العامة للدولة مسن ناحية كما تمثل حيتاً على الإدارة الاقتصادية الرشيدة لهذه الوحدات.

والمفهوم الذي نقصده هو أن الخصخصة لها عدة صيغ منها بيع بعض لاصول القطاع العام أو المشاركة في إدارة بعض هذه الأصول سواء بتأجيرها للعمال أو للقطاع الخاص أو الأجنبي، كما أنها أيضاً توسيع قاعدة الملكية الخاصة لشراء الأسهم والمندات بتوسيع سوق المال في مصر.

ولابد هنا أن نحدد ماذا نبيع من وحدات القطاع العام؟ وإلى من نبيع هذه الوحدات؟

هل نبيع الوحدات الربحية أم الخاسرة؟ وما هي لعجام الوحدات التي ستباع؟ وهل هي الوحدات الكبيرة أم المتوسطة أم الصغيرة؟ ولتق الثاني من السؤال وهو لمن نبيع؟ يوضح "عصام رفعت" أن البيع لأصول وحدت قطاع الأعمال العام أما أن يكون للمال أو الأفراد أو للقطاع الخاص أو للعرب أو للأجانب وهو من أقصا نبيع نجيبس هذه التقاطعات ولكن بشرط ووضع الضوابط الضرورية.

وبالنسبة لموقف الشعب المصري من الخصخصة ؟

بالنسبة لرأى الشعب المصري من هذا النظام نجد أن هناك آراء معارضة لسيدنا الموضوع وفي المقابل نجد آراء مؤيدة له ولكل منهم مبرراته وأسبابه ووجهة نظره الخاصة.

فهناك مجموعة من الأفراد يتمتعون بكل ما هو قديم وعتيق في المجال الاقتصادى ولهذا يرفضون بشدة نظام الخصخصة الذي يتم تنفيذه حالياً ويبتلون مسا في وسعهم لتسليط وإحالة مسيرة هذا النظام الجديد<sup>(٢)</sup> لأشهم يتمتعون بهداى وقواعد اقتصادية قديمة وبذلك فهم تفرقوا عند فترة زمنية معينة ولم يدركوا أن العصر الحالي بما فيه من تطورات هائلة في مختلف المجالات يحتاج إلى نظم اقتصادية جديدة غير النظم القديمة التي على عليها الزمن.





الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	ل مصر : الآثار الاجتماعية	رقم المجلد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

وبينما هناك آراء معارضة لعملية الخصخصة فى الإصلاح الاقتصادى نجد وعلى العكس من ذلك أن هناك آخرون يؤيدون هذا النظام ويرون فيه الحلأ الوحيد لتفليس القطاع الأعمال من الخسائر والتهب والفساد والبيروقراطية.

وبالنسبة لآراء العمال: فمما لا شك فيه أن موضوع الخصخصة يشغل بال كثير من العمال سواء كانوا من الشباب أو كبار السن وينظر كل منهم الى الموضوع بوجهة نظر مختلفة.

فجدد كبار السن ينظرون الى الخصخصة على أنها عدو لهم، اعتقاداً منهم أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يحتلون عنهم ويستخدون أحدث الماكينات التى قد تحصل محل عدد كبير منهم.

فى حين أن الشباب يرى أن الخصخصة فرصة ذهبية لهم لتكوين أنفسهم وذلك فى ظل ضعف مرتبات القطاع العام وارتفاع الأسعار وفتح فرص عمل جديدة لهم فى القطاع الخاص بأجور أعلى تناسب تعليمهم وامكانياتهم وخبراتهم العملية. أى أنها فرصة لإثبات وجودهم كجيل جديد.

نفسياً أن نمتثل من هذا الممرض لآراء الناس والمعلمين أن موضوع الخصخصة لم يلد حقه من الإعلان والتشافية سواء على المستوى الخاص بالنسبة للعمال أو المستوى العام بالنسبة للشعب وعدم وضوح المعلومات وتشاوب التصريحات والتأكيدات من المسؤولين خلق نوع من الجلبلة والتمسوس وفرصة لانتشار الشائعات وانتشار الأخبار الغير صحيحة وظهور تيار علم على مستوى العمال وصغار الموظفين يناهض برنامج الخصخصة .

لأحد الحكومة وقطاع الأعمال وضع الجانب الاجتماعى والهدد والروية الاجتماعية نصب عينيه وبذل الجهود لى هذا المضمار، فالجانب الاقتصادى بمفرده لا ينجح بدون مساعدة الجانب الاجتماعى له، فالأمور الاساقية لا يمكن فكها والتفانى عنها وخاصة ونحن تتامل مع بشر يتوقف حقيهم ومصير أسرهم على تطبيق تلك القرارات الاقتصادية.

العامل هو عنصر اساسى فى العملية الاقتصادية ومدى رضاه عن عملية الخصخصة يدهها ويساعد على نجاحها بدون تشوهات أو خسائر أو اضرار بالاعظم الاجتماعى.

لذلك ذات الاقتصاد الموجه تملأ عند تحويلها الى اقتصاديات السوق من معضلة مهمة اقتصادياً واجتماعياً ألا وهى معضلة التماثل مع العامل.



الموضوع الرئيسي :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

فكما هو معلوم فإن العمالة في القطاع الصناعي تتمتع بامتيازات مهمة، وهي لا تقل أهمية عن الكفالة والانتاجية كما هو متبع في نظام الاقتصاد الحر. وعندما تتحول ملكية المؤسسات إلى القطاع الخاص فإن الأدوار الجديدة ربما تتخذ قرارات بفصل العمالة الفائضة أو تحاول تعديل الامتيازات والأجور، أو تعديل ساعات العمل، أو تقسّر اتباع نهج ليس اداء مختلف عما كان مألوفاً في عهد القطاع العام، ولذلك لابد من إيجاد بدائل اقتصادية مقبولة اجتماعياً لفتح آفاق المسألة بحدوى التخصص.

ولا شك ان هناك امكانية لاعادة تأهيل العمالة وتهيتها للعمل في بيئة اقتصادية تعتمد على الكفاءة والمبادرة الحرة. وقد قطعت عدة بلدان أشواطاً طويلة في برامج الأعداد والتأهيل كذلك هناك امكانيات للاستغناء عن العمالة الفائضة عن طريق التوظيف في مواقع جديدة، أي في مؤسسات أخرى.. أو في حالة عدد كبير من العمال إلى التقاعد ولو كان مبكراً لتخفيف أعباء التشغيل ونهاية وضع البطالة المقننة في العديد من المؤسسات المتدهورة تخصصها ومن المؤكد أن هناك تكاليف عالية مستتجة من التقاعد المبكر، إلا أنها تظل أفضل اقتصادياً من وضعية بقاء عامل في حالة بطالة مقننة. وهناك أيضاً حلول المسألة العمالة والتخصص وهي منح الماملين لسم حقوق الملكية في المنشآت التي تم تخصصها. وقد اتبعت هذه الطريقة في بلدان رئيسية تقليدية مثل بريطانيا أو في بلدان جديدة التحول نحو الاقتصاد الحر<sup>(١)</sup>.

وهنا يمكن تحفيز الماملين لزيادة الانتاجية حيث يصبح لديهم حقوق تملك في مؤسساتهم، ومن ثم يحرسون على تحسين الأداء ورفع مستوى الانتاجية والحرس على تلبية الانفاق التشغيلي ووقف الهدر في المصاريف. ولكن يبقى المدد من المسائل الشائكة في العلاقة بين العمالة والتخصص.



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

### آثار الخصخصة (الآثار الإيجابية والسلبية على العمالة)

في الواقع قضية العمالة في الخصخصة تحتوي بإهتمام كبير وربما كان ذلك لأسباب تتعلق بالاستقرار الاجتماعي والسعي نحو تجنب فئة من فئات المجتمع الجزء الأكبر من لفترة الإصلاح الاقتصادي. وأن كان تسليين مستقبل العمالة في ظل الخصخصة يجب أن يأتي هذا الإهتمام الكبير، إلا أنه في نفس الوقت لا يجب أن يكبل الإدارة والمشروعات المخصصة بتقود تهدد قدرتها على النجاح وبالتالي تسبب مستقبل المشروع وما لا شك فيه أن للخصخصة

#### أ - آثار إيجابية على العمالة:

تتمثل في اشتراك العاملين في المشروعات المخصصة عن طريق تحويلهم إلى مساهمين يتمتعون بنفس الحقوق المقررة لأصحاب رأس المال ومن ثم تكفل لهم تلك المساهمة كدراً من المشاركة في إدارة المشروع وإلى أرباحه . وتخفف من شعورهم بالتمييز والغشوخ لأصحاب رأس المال. كما تحفزهم على العمل وتؤدي إلى النهوض بمستواهم وتنمية لمساهمهم بالمسؤولية مما يعود أيضاً على الاقتصاد القومي بالخير والازدهار بالإضافة إلى زيادة الانتاجية في تلك المشروعات ورفح الكفاءة ومستوى الجودة مما ينتج عنه زيادة في مكافآت ولجور العاملين بها<sup>(١)</sup>

#### ب - أما الجانب السلبي للخصخصة على العمالة:

وهو يمثل لب القضية المثارة في هذا الأمر، أن الخصخصة بالضرورة تؤدي إلى فقدان بعض الأكواد لوظائفهم، والاستغناء عن الكثير من العمال خاصة الذين كانوا من قبل في المشروعات العامة يمثلون بطاقة مقنعة وصاحب العمل الخاص لنس يقبل هذا الوضع، حيث أنه يبحث في المقام الأول عن أعلى عقد ممكن، ومن ثم لا يقبل إلا العمل الذي يكون المشروع في حاجة فعلية إليه، وفي ظل هذا الوضع سوف يسترتب لا محالة الاستغناء عن بعض العمالة الزائدة عن حاجة المشروعات المخصصة مما خلق معارضة من جانب العمال للخصخصة، كما يخلق مشاكل عديدة للحكومة من حيث اضطرابها إلى إيجاد فرص عمل بديلة أو حلول للمسألة الزائدة، بل قد يتطلب الأمر وضع برامج زمنية لمعالجة هذه المشكلة قبل بدء تطبيق الخصخصة حيث أن الدولة بما لها من وضع سيادي تقع على عاتقها السبب الأكبر من هذه المشكلة.



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

#### ١- مشكلة العمالة الزائدة في برنامج الحكومة المصرية للخصخصة<sup>(١)</sup>:

بدأت ذي بدء تشير الى أن مشكلة البطالة في مصر كما عبر عنها البعض بحسب تعدد من كثر التحديات التي تواجه مصر خلال عقد التسعينات وأن علاجها ليس رأى الدكتور سعيد الفجار<sup>(٢)</sup> هو المقاس الحقيقي لنجاح الإصلاح الاقتصادي فلا يكفى أن تشير الى تخفيض معدل التضخم أو الى ثبات سعر الجنيه أو تحسين المجز في ميزان المدفوعات. فإن ذلك كله بعبء كل ليد من امتيازات المولان المادى، الذى يسمى أولاً ولعل كل شيئ الى الحصول على عمل شريف يمد رمله ويحفظ كرامته.

وقد أشار برنامج الحكومة للخصخصة الى أنه لا يوجد في التشريع الحالي أية إشارة لدفع تمويضات لتسجيع العمالة الزائدة على التحرك الاختيارى للعمل، غير أن عدم وجود نصوص تشريعية يجب ألا يؤثر على الالتزام بالمحافظة للمملين على أساليب ولزقهم. ومن ثم يمكن التماثل مع هذه القضايا من خلال مجموعة برامج اقتصادية اجتماعية هادفة ومتنوعة ولإيجابية وذلك بالتنسيق الكامل مع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، والقطاعات العامة والصندوق الاجتماعي وقد يشمل أيضاً من الاجرامات التالية:

١- صياغة برنامج لتشجيع التقاعد المبكر. وقد تم تنفيذه بنجاح فى عدد من الشركات.

٢- دفع تمويضات نقدية لكل من يقرر ترك الخدمة.

٣- اعداد برامج للتدريب التحويلي تركز على التخصصات المطلوبة حالياً أو المتوقع الاحتياج لها في المستقبل القريب.

٤- قلحة الفرصة للمملين الراغبين في ترك العمل وبسببه مشروعت خلسة صغيرة لشراء بعض الأصول الإنتاجية والورش ووحدات النقل الصغيرة مع توفير برنامج لتمويل الشراء والمساعدة في اذارة هذه الوحدات.

كما أشار البرنامج أيضاً فيما يتعلق بالشركات التي يقرر تصفيتها على ضرورة التشاور مع اللجنة التقنية للمملين في الشركة ومع اتحادات العمال لتحديد الآثار المترتبة على التصفية وصياغة الحلول المطلوبة لصالح المملين في الشركات التي يتم تصفيتها. كما يجب توفير التمويل المطلوب قبل بدء تنفيذ هذه الحلول.

وتجدر الإشارة الى أنه تحقيقاً لهذه الأغراض ومحاولة جادة من الدولة للمساهمة في حل مشكلة العمالة الزائدة التي تنتج عن الخصخصة. فقد اقترى الصندوق الاجتماعي للتنمية في ٢٩ يناير ١٩٩١ بالقرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ ويهدف الى توفير فرص عمل والمساهمة في حل مشكلة البطالة وتخفيف وطأة اجراءات الإصلاح الاقتصادي عن كاهل محدود الدخل<sup>(٣)</sup>.





الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبو رية
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

## ٢- نقلات وتحولات المال في ظل الخصخصة:

تطلب نقلات وتحولات المال دوراً كبيراً في نجاح عملية الخصخصة لا سيما في المراحل الأولى لها. وذلك بالميل على تقليل الصدمات المنيقة التي قد يقوم بها المال سواء في شكل مظاهرات أو في شكل محاولات لاقتال البرنامج<sup>(١)</sup> ذلك أن مخاوف البطالة و فقدان الوظائف ومغلط التصفية والإعلان لبعض الشركات والتخوف من الاحتكارات تلغى النقلات المالية إلى المسارعة في شراء أسهم المشروعات التي تطرح للبيع، بالإضافة إلى تشجيع المال على استثمار مخزقاتهم البسيطة لشراء هذه الأسهم

جنباً لتلك المغالط المختلفة<sup>(٢)</sup> لما بعد تطبيق الخصخصة فإن تأثيرات نقلات وتحولات المال سوف يصبح أقوى مما كان عليه بسبب عدم السيطرة الحكومية على تلك النقلات بالإضافة إلى تملكهم أجزاء من أسهم المشروعات سوف يملكون مكافآت أقوى ودور أكبر ولذا في التجربة البريطانية في الخصخصة مثال على في هذا الصدد حيث قامت نقلات المال والاتحادات المالية حملة مثالة من المعارضة ضد ما سموه في بداية التحول تهديد الخصخصة \* خير أن حرص الحكومة البريطانية على إشراك كل الفئات الشعبية والعاملين في المشروعات المخصصة قبل موقف تلك النقلات وتحولات المال يتحول بعد بدء عملية الخصخصة لسنوات قليلة إلى موقف مؤيد.

## موقف النقلات من موضوع الخصخصة :

لم يكن موقف اتحاد نقلات مال مصر موقفاً موحداً بالنسبة لعملية الخصخصة حيث كان:

١- هناك اتجاه رسمي موقوف على سياسة الدولة مثل رئيس اتحاد النقلات وتأييد جزئه من المال أنفسهم بتوجهات القيادة السياسية إعتبار أن ذلك يمكن أن يكون حلاً لديونية القطاع العام، ولسلوباً من أساليب زيادة الإنتاج، وأنه ليس هناك أسلوب آخر يمكن أن يتبع لإنهاء حالة الديونية للقطاع العام خاصة أن الأسلوب الذي كان يتبع في السنين وخيارات المتبذلة لا يصلح حالياً.

وواضح هذا الاتجاه أن الحكومة لا يمكن أن تستمر في المحافظة على شركاتها في ظل هذه الديونية ولكن طالب هذا الاتجاه الرسمي لنقلات المال بوضع هذه لبيت محددة لإتمام عملية البيع أهمها<sup>(٣)</sup>:

(البيع للمصريين وخصلة المال منهم ومراعاة البعد الاجتماعي عند التسليم مطلقاً  
أهمية تنوير إدارات بعض الشركات التي ترفض الجلوس والحوار مع المال مما خلق



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	ل مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

مشكلات محددة قايلت للمملين بشركات الكوكاكولا والبيسى كولا والتي تم بيعها للمستثمرين مشقة فى عدم حصول العمال على الأرباح ومشاكل تتعلق بالتمويلات والمعدات، والامتنع الآخر خطير كما حدث فى شركة المراجيل البخارية حيث تم الاستغناء عن عدد كبير من العمالة الموجودة لها رغم نص عقد البيع على عدم جواز التصرف فى العمالة قبل ثلاثة سنوات من اتمام عملية البيع. ولم يتم حسم هذه المشكلة حتى الآن.

#### أما الاتجاه الثانى:

ايضا مجموعة من المملين تحت اسم "الجهة التقفية للدفاع عن القطاع العام ويرفض التحول الى القطاع الخاص" بإعتباره يضر بحقوق المملين. وتمسكوا بوركة تطوير القطاع العام التى أقرتها الجمعية المومية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى نهاية ديسمبر ١٩٨٩.

#### التنقل المباشرة للخصخصة:

##### ١- البطاقة:

يسمح بحرية التحول من ملكية الدولة لأصول الانتاج الى ملكية الأفراد والهيئات والمنشآت لهذه الأصول ان تعرض مجموعة من العمال والماملين بالمنشآت للبطاقة المسافرة وهذا يقتضى وضع برنامج قوسى لمجابهة البطالة الحالية والبطالة التى سيهسر عنها برنامج الخصخصة حين عودة التوازن المقنود لسوق العمل بعد الانتقال الى الاقتصاد الحر.

##### ٢- التشريعات الخاصة بعلاقة العامل والرأسالى:

إذا أراد التحول الى القطاع الخاص أن ينجح فلا بد من تشريع جديد يعيد لسوق العمل والمامل احتراهما للعمل والمنشأة التى تظلم بظلالها. هذا التشريع يتناول تشريعات أساسية مثل دور النقابات العمالية وحقوق الاضراب وحقوق طلب اعانة مالية عند البطالة وغيرها من القواعد الحاكمة للعلاقة بين رب العمل والمامل فى نظم اقتصاديات السوق.



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

## ٢- العمالة:

لا شك أن أى برنامج للخصخصة لابد أن يصطدم بموضوع (العمالة) يستلزم هذا الموضوع على رأس قائمة الأولويات التي تولاه برنامج التحول للقطاع الخاص ولولاها بالرعاية والاهتمام. فمن أسهل المشاكل في القطاع العام مشكلة العمالة الفائضة والتي ظهرت للقطاع العام على أنه مستودع لتخزين العمالة غير المنتجة أو ذات الإنتاجية الضعيفة للغاية - وهو ما يطلق عليه بظاهرة البطالة المقنعة . ولا يوجد برنامج للخصخصة إلا وحظيت فيه العمالة الفائضة وغير المنتجة في شركات القطاع العام بأولويات المعالجة. فبعض الدول تناولت قضية العمالة في الشركات التي تمدها للبيع بالأساليب التالية:

أ- البدء بالمنتجات ذات العمالة الأقل كثافة والأعلى إنتاجية.

ب- البدء ببيع المنشآت ذات العمالة السهلة.

ج- الاتفاق مع المشتري على صروف مكافآت تعادل الأجور والحوافز السنوية للمعامل لحين بلوغ من التقاعد. عند الاستغناء عنه، والاتفاق بين الحكومة والمشتري على خصم قيمة هذه المكافآت من القيمة البيعية.

د- تشجيع العمال على تمليك أسهم في الشركات المعروضة للبيع وتخصيم من الأرباح السنوية وهو النظام المعروف باسم Esops .

هـ- منح قروض للعمال لشراء أسهم في شركاتهم.

و - إعداد برنامج أو مجموعة برامج تدريبية مكثفة. ويكون الهدف من هذه البرامج تحويل العمالة الفائضة في الشركات المعروضة للبيع لعمالة منتجة يمكن تشغيلها في مشروعات أو صناعات لديها نقص في هذه النوعية من العمالة. وهذا النوع من التدريب الذي يطلق عليه التدريب التحويلي يساهم كثيراً في تقليل مشاكل العمالة الفائضة ويخفف من البطالة التي تصاحب عملية الخصخصة .

ز - إنشاء صناعات لاجتماعية وتنمية للخلل وخارج البلاد هدفها الأثران على برامج تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة وإزالة العقبات التي تعترضها وتوفير تمويل والضمان لاستمرارها وتدعيم قدرتها على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(١)</sup>



إرضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
إرضوع الفرعى :	ل مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٢
المجلد :	(كتاب) الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

### مشكلات تطبيق الخصخصة على العمال

من المشاهد أن أسلوب وطريقة الخصخصة تحدد إلى أى مدى يمكن خلق مشاكل العمالة فيها. ففي حالة بيع كل أو جزء من سهم لشركة ليس من الضروري حدوث تغيرات في عقود العاملين للشركة التي يتم نقل ملكيتها وهي مستمرة في ممارسة نشاطها، فبما لشركة يمد هيكلتها قبل بيع سهمها مما قد يؤثر على العمالة فيها. أما في حالة بيع الأصول فيها عادة ما تؤدي إلى تحويلات لاسية (وربما تصفية لشركة) في الأصول والتي تتضمن إنهاء خدمات العديد من العاملين واحتمالات إعادة توظيف جديد يقوم به المشتري<sup>(١)</sup> بدلت الدولة برنامجها للخصخصة تدريجياً منذ أكثر من ثلاث سنوات حتى يستوعبها المواطن ويضمنون نتائجهم بأنفسهم رغم الأصوات المتشددة التي تؤكد أن الخصخصة معناها الاستغناء عن العمال ومعناها لجور أقل ومزيد من البطالة.

(١) إن تقاليد مشكلة البطالة : التي تتراوح ما بين ١٦% إلى ١٨% من القوة العاملة وفي ظل هذه الظروف الصعبة أدت محاولات المديرين في القطاع العام للتخلص من العمالة المؤقتة خير المنتجة إلى توتر شديد في الكثير من مواقع الإنتاج أبرزها أحداث كفر الدوار في أكتوبر ١٩٩٤ وهو ما يؤكد أن مشكلة التشغيل تعتبر إحدى أهم المشاكل والمقبات التي تواجه الخصخصة في مصر<sup>(٢)</sup>.

تتكون كل وكالة حكومية أو هيئة أو مؤسسة أو شركة من مجموعة من الأفراد تحركهم أهدافهم ومخاوفهم نحو التمييز بين العام والخاص وحتى الآن لم تعد هناك جدوى حقيقية ملموسة من محاولة القطاع العاملين في مختلف المستويات التنظيمية (طبا-وسطى-تفنية) من أهمية التنوير من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ونظراً لغياب المشاركة الصريحة من جانب والخوف من قد عثرات الآلاف من العاملين لوظائفهم من جانب آخر - عند التحول إلى القطاع الخاص بشكل أو بآخر رغم اعلان الحكومات عن حملية العاملين سواء يفرض الشروط التي تقضي بعدم هساء العاملين عن وظائفهم أو السماح لهم بمشاكل مبرر أو غير ذلك.

### ٢- مشاكل العمال المبكر : وكيف يمكن تفاديها:

إن التقاعد المبكر يهدد لصلس العمال بالانتماء لمشاكله وإلجاءه ويضرب فقرته نحو التقاعد مشيراً إلى أن اليابان مثلاً كان أحد حوامل تقدمها الأساسية هو وضع نظام مريح للعمال يجعلهم يحس بالانتماء للمنشأة بالاضافة إلى مكافأة من يعمل أكثر ولويس من يتقاعد مبكراً. فحين الذين سيحاولون إلى العمال المبكر نتيجة لخصخصة المؤسسة التي كانوا يعملون بها سيصبحون متسللون وأن حالات التسلل تتسارع مع المعز الكسابل. ومن المعروف تأليينياً أن المعز الكليل أمراً من الوفاة.





الموضوع الرئيسى :	المخصصة :	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجماعية	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

ان الممثل المبكر سيتطلب بالضرورة بحكم سياسات الإصلاح الاقتصادى ونتيجة اتباع نظام الخصخصة . لكن لابد ان تراعى الشركات ان الممثل هنا لم يطلب الخروج من العمل ولكن الشركات هي التي أصرت ونجحت بأساليب عديدة فى تسويق ما أطلقت عليه الممثل المبكر . ولا يجوز هنا الاكتفاء بصرف مبلغ تموينى من دفعة واحدة لأن الممثل سينفقه فى أى مجال من مجالات المعيشة الضرورية كزواج ابن أو بنت أو تحت أى ظرف طارئ وقد يصبح حسب قولهم (يا مولاي كما خلقتني) صفر الفدين عاطلاً وعاجزاً عن مواصلة فتح بقية الممثل المنخفض الذى سيتقاضاه شهرياً بسبب انعقاد المبكر . والشركات فى مثل هذا النظام مطلوبة بتوفير الحد الأدنى من الممثل الشهري الكافى لاستمرار فتح بيت الممثل بنفس المستوى الذى يحصل عليه زميله المستمر فى العمل والمتساوى معه فى ظروف وشروط العمل.

كما ان عليها السعى بكافة السبل لاعادة تأهيل وتزويد الممثل المتقاعد مبكراً والذين سيصبحون بعد اتفاق مبلغ دفعة الواحدة التتموينية عاطلين وعاجزين مما يحرم وأسرهم نفسياً واجتماعياً وتمويلهم الى طاعة تدمير خطيرة تصب فى طلموعة الجريسة والازهاب.

### ولنا هنا ملاحظة .

اقتراب موعد تطبيق اتفاقية الجات التى تعنى وبسلطة حرية تداول السلع بلا قيود بين كافة الدول وفى مقدمة هذه السلع المسألة نفسها ، وإذا كانت المسألة الأسيوية قد ناقشنا منذ سنوات فى اسواق العمل بدول الخليج واعادت المسألة المصرية الى مصر لأنها بعد الجات ستفوزنا فى حق دارنا ما لم تكن المسألة عندنا قد اعيد تأهيلها وتدريبها على اساس متطلبات سوق العمل والتكنولوجيا المتقدمة . ونخشى هنا لجوء المسئولين الى التعامل مع تلك القضية من منظور ضيق دون مراعاة لبعدها وتأثيرها ومخاطرها على استقرار المجتمع ومستقبله.

وفى مواجهة مشكلة كفاية الممثل المبكر، هناك عدة حلول عاجلة وضرورية لضمان استقرار أسر الممثلين الذين سيحولون الى الممثل المبكر وهى:

- ١- إنشاء جمعية تعاونية لتأمين تتولى جمع أموال نظم التأمين للتكميلية (صناديق وفود جماعية) واستثمارها لصالح الممثلين ليتمكنوا من حصيله مبالغ الدفعة الواحدة ان تضمن معاشاً شهرياً كاملاً للممثل يستطيع به الانفاق على أسرته بشكل لائق وكريم.



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٧
المصدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

٧- قدام اتحاد نقابات العمال بتجميع مبلغ تمويض المعاش المبكر واستثمارها لصالح العمال واعطاهم معاشاً شهرياً كاملاً بدلاً من معاش الأجر الأساس المقرر صرفه في نظام المعاش المبكر والذي ينخفض بنسبة ٥٠% الى ٥٠% تبعاً لسن العامل حيث ينخفض عن كل سنة قل من سن الستين<sup>(١)</sup>.

#### مشروع المعاش المبكر وآثاره السلبية:

(١) ازدياد مشكلة البطالة تتعدياً بعد أن تخلت القوى العاملة عن تشغيل الشباب والعمال، فهي بهذا الأسلوب قد توجهت لزيادة نسبة البطالة الى ما فوق المعدل الطبيعي، فالمعامل بعد اختياره الخروج للمعاش المبكر سوجد نفسه خلال فسترة قصيرة في دولة الحياة ومتطلباتها الكثيرة وسنجدّه يتصفح صفحات الجرائد للبحث عن عمل أو وظيفة يتكسب منها ويشغل بها وقته ويقتنى سبواهم الشباب اليأس من فرص عملهم والتي ستتاح لهم بصعوبة. هذا بالنسبة للعامل العامي، ولكن الأمر يختلف تماماً بالنسبة للعامل صاحب الحرفة الحرة. فخروجه للمعاش المبكر بعد خسارة فائدة للشركة لأنه قوى إنتاجية ضاربة يصعب تمويضها فالمهارة لوست مكتسبة في يوم وليلة بل هي نتاج سنوات من التعلم والجهد فكيف للشركة ان تموضه. وإذا افترضت الشركة أو الجهة امكانية التفريط دون اضرار لها يكون ذلك لصالح العامل الذي يستطيع أن يجد أكثر من عمل آخر، ولكن ذلك على حساب الاقتصاد القومي. لأن المكافأة التي يتقاضاها عند نهاية الخدمة تمد خساره.. ثم ان جهة العمل التي تفرط في العاملين والمهرة ستخفض فيها الكفاءة الانتاجية وتتمكس على نتائج أعمالها بالضرر الجسيم.

ولو نظرنا لمستقبل ذلك العامل خارج أسوار شركته لا شك في أنه سوف يستمر أسلوبه في أنشطة ومجالات متعددة وبذلك يكون أوسع الطريق امام التسبب لأنه أخذ فرصتهم في نفس المجال لأنهم بلا شك أصحاب خبرة مثبلة بالمقارنة بتلك العمال الماهرين.

#### ٤- مشكل ترتبط بالبطالة الاجتماعية:

وهو ما يتصل أساساً برفع الأعباء على محدودى الدخل وعدم السماح بزيادة أو اتساع نطاق الفقر والجهل والمرض نتيجة تننى الدخل الحقيقي للأفراد أو ارتفاع أسعار وتأمين السلع والخدمات واتساع نطاق البطالة في المجتمع ومن ثم فقد يترتب على سيطرة القطاع الخاص بشكل كامل على النشاط الاقتصادي حدوث اختلالات هيكلية في المجتمع تؤدي الى:



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم المجلد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نولمبر ١٩٩٩

- انهيار مصالح محدودى الدخل.

- تضاعفت الفاتورة فى الدخول والثروات.

- تضاعف نطاق الفقر والمرض والجهل.

- انهيار هيكل القيم وتمزق النسيج الاجتماعى.

#### ٥- انتشار الجريمة:

لاشك أن العمال للمالين فى الممثل الميكرو سوف يكتمون مبدان العمل الخارجى وبالتالي سيزداد الاحتكاك بسبب الاعداد المهولة الخارجة التى سوف تكون بلا شك من فلول الأوتل المقامى من جراء الوحدة ووقت الفراغ والمال والاجبالات الذى يزدى بالانتماء الى ارتكاب ليشع الجرائم مما يزيد من معدلات الجريمة بطريقة غير مباشرة.

#### ٦- كما يزدى خروج العمال غير المهرة الى مجموعة من الأضرار:

- انخفاض القوة الشرائية فى ايدى شريحة عريضة من المجتمع وبالتالي يحسبون من شراء المنتجات المعروضة بالسوق مما يزدى الى الانكماش فى الاقتصاد القومى.

- انخفاض هذه الفئة بالاجبالات نتيجة لتناقص دخله وقاعدته فى المجتمع بسل ودخل أسرته وكذلك لضعفه بعدم أهميته وتضائل قيمته مما يزدى الى أحد النقيضين:

أ- الاحتراف والذى ينتج عنه السرقة والاعتصاب والامتنان.

ب- القنوط الدنى .. وتكفير المجتمع.

بالإضافة الى مشاكل اخرى نصفيه أهمها الاجبالات والمزلة والاحساس بالدونية وعدم تحقيق الذات والاشباع النفسى والوظائف والاحساس بفقد دوره ومكانته داخل الأسرة وبين أبنائه فجزة هام من الكرامة الاجتماعية مرتبطة بدوره والوضع الاقتصادى والقدرة على الشراء والإنفاق.

كل هذه الأمور تزدى الى مشاكل لاسره اجتماعية نفسية تزدى الى تفكك اجتماعى وانهيار الأسرة وتدهول دور الأب.

- أما بالنسبة لتدابير الخريجين أو غير المؤهلين فستواجههم مشكلة خطيرة حيث أن السياسة الطاردة للمالة من شركات قطاع الأعمال ولتى تتبعها الحكومة أن توفّر



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم المجلد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

لهم فرصة واحدة للتأمين لأن المصانع الجديدة فى القطاع الخاص تتبع سياسات انتاجية كثيفة الانتاج الكبير "Mass Production" وتبنى على استخدام آلات حديثة مع استخدام عدد قليل من العمال. مما يخلق فرص البطالة الدائمة لهؤلاء الشباب ولعدة مجالات العمل.

- وهناك آثار سلبية أخرى للمعاش المبكر أهمها: قيمة المعاش الشهري وهو الدخل الاساسى ويصل من ٥٠% الى ٧٠% من قيمة المعاش الذى يتقرر للعامل المسائل في مدة الخدمة.

- تخفيض المعاش عن الأجور المتغيرة بنسبة ٥% عن كل سنة تقل عن الستين لاضافة لعدم احتساب المزايا الإضافية بالكامل.

- فمعاش من المال ينحصر ما بين الثلاثين (من التمييز) والخمسين (للمعاش المبكر) وهى نسبة من كل الجوه ويتلقى فإن الخاصر الوحيد هو رب الأسرة المصرية.

### وفي النهاية نتساءل تسأل هل:

إن المعاش المبكر سلاح ذو حدين فالتجربة الأولى إن الشركة سوف توفر رواتب وبدلات الخارجين على المعاش وبالتالي ستتشم اقتصادنا ويحل مشاكلها والثنية هي ماذا يصنع الخارجون؟ وما هو مصيرهم؟ هذا هو السؤال.

### أساليب حل مشكلة المعالة الزائدة:

"وضع الصندوق الاجتماعى للتنمية" وهو أحد الصن؟ديق التي تسعى الى تنمية المعالة وفرص العمل. برنامج تفصيلى لمشكلة المعالة الزائدة ولناجاة عن الخصخصة ويسمى (التنقية) وهو يبنى وضع المعالة الزائدة بشركات قطاع الأعمال العام والتي سيتم خصخصتها وذلك من خلال عدة أساليب تضمن عدم ضرر العمال من الخصخصة تضمن الاستفادة لشركات التي سيتم خصخصتها من مواردها البشرية بشكل اقتصادى. ويشرح برنامج (التنقية) للصندوق الاجتماعى للتنمية ست حلول وأساليب بديلة تتمثل فى الآتى:<sup>(١)</sup>

#### ١- التناقص:

فما يتعلق بالتقاعد سيتم تطبيق قاعدة (عدة الاحلال) للمعالة وفى حالة ظهور عجز فى تخصيص ماء نتيجة للتقاعد سيتم الاحلال كلما كان ذلك ممكناً وهل الحل يتم كلية من خلال المشروع وسوف ينحصر فى مجال حرفة برنامج التنقية فى المعاونة فى متطلبات التدريب والاحلال من الخارج.





الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

## ٢- التقاعد المبكر:

تشجيع هذا البديل يتطلب تعديل قوانين التأمينات الاجتماعية حتى لا تصبح عاملاً موقفاً، أيضاً تدبير التمويل الكافى لحصول العمال على معاشاتهم كاملة، بما يشجع عدداً كبيراً منهم على التقاعد المبكر.

## ٣- التكريب وإضافة التكريب :

هذا البديل يستند إلى الأساس على اجراء حصر شامل لاحدات العمالة الزائدة والمعرفة الكاملة بخصائصها.

## ٤- تموينيات البطالة :

فى هذا البديل يستعملون لاطراف متعددة لتدبير التمويل الكافى لهذه التموينيات: المشروعات الممينة -الصندوق الاجتماعى - الحكومة ، فبقية بالنسبة للعمالة التى تقرر باختيارها الحصول على تموين مناسب لترك عملها. فبممكن ان تتملمون مع عدة لاطراف لتدبير التمويل الكافى لهذه التموينيات.

## ٥- ايجاد فرص عمل بديلة :

يقوم الصندوق الاجتماعى للتنمية من خلال اجهزته بالبحث عن وظائف لى شركات معالة للعمالة الزائدة فى احدى الشركات.

## ٦- المساعدة على إنشاء مشروعات خاصة صغيرة:

يمكن للصندوق الاجتماعى للتنمية فى حل مشكلة العمالة الزائدة وذلك من خلال تشجيع هذه العمالة على إنشاء مشروعات صغيرة من خلال القروض التى يقدمها الصندوق.

• وهناك اساليب اخرى لمعالجة التأثيرات السالبة للخصخصة على العمالة وهى

## ١- الحوار البناء مع العاملين :

يتعين اجراء محاورات بنقته مع المملين وتقليلت الممال حول ثمار الخصخصة ومبرراتها والاساليب التى تنقل من سلبياتها ولتركيز على منافع الخصخصة والمشكلة لى السماح بنمو القطاع الخاص مما يزيد من لامتالات زيادة فرص التوظيف.

## ٢- مشاركة العاملين فى الملكية :

هناك العديد من الاساليب لكن لستخدامها على مستوى الشركة بفروض تحفيز المملين لىها لتأييد صلية اعادة الهيكلة أو الخصخصة ومن بينها قيام الشركة بحجز نسبة من أسهمها لمشاركة المملين لىها والعمل على تشجيعهم على ذلك.



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

## ٢- شراء العاملين لإدارة الشركة :

غالباً ما ينظر إلى تلك العاملين للشركات التي يعملون بها كأولئك من الأساليب إعادة الهيكلة على أنه الأسلوب البديل لتجنب فصلهم والواقع أن التجارب في هذا المجال غير حاسمة. فهناك بعض الحالات حققت نجاحاً والبعض الآخر قابلته مشاكل وصعوبات جمة.

## ٤- تقليل من النتائج العكسية على العاملين :

ما لا شك فيه أن الأساليب التي تطبقها الدولة في جميع حالات الخصخصة على المستوى القومى من أجل تشجيع العاملين ومساعدتهم في التنبؤ على الآثار السلبية التي حلت بهم من جراء الخصخصة هي العوامل الفاعلة والمخفضة من هذه الآثار. فالتخفيض من حجم العمالة يتطلب توفير حجم كبير من التمويزات والتي تمثل بدورها تكلفة لا يستهان بها للحكومة، والشركة نفسها. هذه التمويزات تشمل مكافآت ترك الخدمة. وهنا يجب توفير مصادر التمويل اللازمة لهذه النفقات فهي تمثل تكلفة يتعين معالجتها.

## ٥- تحميل الحكومة لتكاليف العمالة الفائضة :

ومن أمثلة ذلك ما حدث في تونس حيث قامت الحكومة من خلال ملفوظتها مع المستثمرين الذين اشتروا إحدى شركاتها والتي تبلغ القوة العاملة فيها ٥٥٩ عاملاً، الاتفاق على أن تتحمل هي أجور العمال الزائدين عن الحاجة وعددهم ١٥٠ عاملاً لحين تسيير مجالات عمل بديلة لهم في أماكن أخرى.

## ٦- إعطاء العاملين المتقاعدين طوابعاً أو المسرحين مبلغ محدد مقطوع :

ومثل هذا التصرف يساعد على رفع النمو الاقتصادى من خلال العمل على زيادة عدد المشروعات الصغيرة وإن هي ليس النمو في بلدان العالم الثالث.

## ٧- الحصول على التزام المشتري بالاحتفاظ بالعمالة الحالية :

وفي هذه الحالة يطلب من المشتري ألا يقوم بالاستثناء عن العاملين إلا بعد سنتين، وبالتالي يتم تخفيض العمالة تدريجياً كما أنه يمكن التفاوض على بيع مزيد من الآلات والمعدات لذا وفق الطرف المشتري، على ضم المبالغ والعمالة المرتبطة بها في هذه الصفقة.



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم المجلد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

إن التدخل الفعال لحل مشكلة العمالة في الشركات التي تقوم بتسريحهم بعد الخصخصة يتمثل في تحفيز هؤلاء العمال أنفسهم من خلال توفير شبكة معلومات توفر فرص ومجالات العمل البديلة وتشجعهم على بدء مشروعات وأعمال صغيرة. ويلاحظ أن المشتريين قد يرغبون فعلاً في التقليل من النتائج العكسية على العمالة نتيجة الخصخصة لذلك فيهم يتفاوضون مع الحكومة لتخفيض سعر الشراء مقابل احتفاظهم بالعمالة الحالية أو جزء منها.

#### ٨- العمل على نشر ثقافة القطاع الخاص بين العمال :

الثقافة على تحمل المخاطرة والمرونة في التصرفات واعتبار معدل المكسب على الاستثمار مؤشر لنجاح الإداري فيها. بدلاً من ثقافة القطاع العام المرتكزة على حماية الدولة للشركات في مواجهة المنافسة.

#### ٩- التسويق الفعال للشركة المراد خصصتها :

هذه نشاطية تسويقية تعمل على رفع قيمة الأصول المعروضة للبيع، وهذا يزيد من الإيرادات المتحصل عليها إلى أقصى مبلغ ممكن. هذه العملية يمكن استخدامها في التخفيف من الآثار السلبية لعملية الخصخصة.

#### ١٠- اتخاذ تدابير التحويل الاجتماعي للعمال المسرحين:

من خلال تحسين المهارات وتشجيع على الانتقال إلى أعمال أخرى أو تيسير فرص العمل في مؤسسات أخرى<sup>(١)</sup>



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سلاوى غنيم
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم المصـدد :	١٥٨٨
المصدر :	(مجلة : الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٦/٢١

# المعاش المبكر .. إعاقة أم بداية نشاط

مفهوم المعاش المبكر

مبـررات التطبيق

يقول الدكتور عادل مبروك مستشار وزير قطاع الأعمال واستاذ اقتصاد بجامعة القاهرة إن للخصوص المعاش المبكر من الناحية القانونية نهاء عنه العمل بين ربه العمل والعمال والبنية على رعية الطرفين وقضية المعاش المبكر تعتبر من القضايا التي تولجها المنظمات صموما سواء تلك المنظمات بالبلاد الراسالية او تلك التي في مرحلة الحصول في نظم ملكيتها ومن قناعة الاقتصادية فإن المقصود بالمعاش المبكر ومع كافة المنظمات من خلال تخفيض عدد العمال الوصول الي عدد العمالة المثلى والذي ينظم من انتاجية المنظمات من خلال الوفر الناشى من التخلص من أعباء الأجر أو تكلفة العمل الزائدة ويصير مفهوم للمعاش الاختياري من للماعيم الشائعة الاستخدالم في الدول ذات التوهم الاقتصادي الأحر وقد بدأ هذا المفهوم يلوح نفسه لدى الدول التي بدأت الاتجاه نحو توسيع قاعدة الملكية رعية منها في دفع كفاءة تلك المنظمات والطروحة لتغيير نظم ملكيتها ويشرح مفهوم المعاش المبكر بغض النظر عن طبيعة الاقتصاد المستهدف فيه تحت مظلة الأمن الاجتماعى

هناك العديد من المبررات الاقتصادية والإدارية والقانونية والاجتماعية والتي تخدم ضرورة تطبيق المعاش المبكر حفاظا على الصحة المالية والاقتصادية للمنظمات - والتسببه للمبررات الاقتصادية سواء على المستوى القومى او مستوى المنظمات كما ترى الدراسة تتمثل في تعميم الفعمية الحقيقية والمتولدة من قوة العمل ومحاولة القضاء على البطالة المقتنة مما ينعكس على زيادة انتاجية المنظمات والنتائج القومى فضلا عن سيطرة الاستثمار في الموارد البشرية والمبررات الإدارية تهجم إلى اتساق الهيكل البشرى في المنظمات مع الأهداف الاستراتيجية لها والمتعلقة في البقاء فضلا عن تقديم الحوافز لتطوير مهارات العمال واستقرار العمل والبرر القانونى يهتم ضمان عدم أدنى من النضال للعمال وتعميوشه عن تغلب النضال والقوى يمكنه من البحث والحصول على وظيفة اخرى ويضلل للبرر الاجتماعى في العمل في توافر الأمن الاجتماعى تعسبا لما يسببه من مخاطر اجتماعية تنعكس على توليد المخاطر السياسية والتي تهدد الأمن الاجتماعى على المسبقين، ققوي ومن هنا يتولد للبرر الاجتماعى وهو عدم لضرر عن العمالة لأسباب لا تدل لهم فيها والعمل على المعاملة على الأمن الاجتماعى من خلال تقديم تمويش ملائم لهم يساعدهم على التوافق النفسى والاجتماعى لتقبل المخاطر الاجتماعية والسياسية

حدثت دراسة المكتب الفنى المعروض أمام الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام من تطبيق نظام المعاش المبكر بشر كات قطاع الأعمال العام دون النظر إلى الاهتمام بالصناعات الصغيرة والقطاع الخاص لتوليد فرص عمل جديدة وأكدت الدراسة أن المعاش المبكر سوف يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة في المجتمع على الرغم من تحسين اقتصاديات شر كات قطاع الأعمال ونهتت الدراسة إلى إن الاستثمار في تكلفة المعاش بالمقارنة بتكلفة الفرصة البديلة (المضاعف) غير مفيد من الناحية الاقتصادية البعثة وأوجبت الدراسة أن يكون تدبير استثمارات المعاش المبكر من خلال الاقتراض بمعدل فائدة 21٪ في المتوسط حتى يكون له مردود اقتصادى أعلى من تكلفة الأجر في الشر كات . وأكدت الدراسة أن هناك فروقا معنوية فيما بين اتجاهات الإدارة واتجاهات ممثلى العمال حول أهداف تطبيق المعاش المبكر وأدواته والعائد المتوقع منه ومتطلبات تطبيقه ولذا توصى الدراسة لتعميم المنافع المتولدة من تطبيق المعاش المبكر بفتح قنوات اتصال ولاعداد حوار مع النقابات العمالية لتأكيد البعد الاجتماعى في عملية التحول الاقتصادى من خلال تمويش العمالة الزائدة والطالبة للمعاش المبكر وأن يكون طلب المعاش المبكر بناء على رعية حقيقية من قبل العامل دون ضغوط تضارسها الإدارة وأن تساعد الدولة العمالة المستغنى عنها بالارشاد لها نحو فر ص العمل المتاحة الأخرى وتهئية الرأى العام لوضوع المعاش المبكر وأهديته كخطوة استراتجية من خطوات الإصلاح الاقتصادى

عرض التقرير : سلاوى غنيم





الموضوع الرئيسي :	المصنعة	اسم كاتب المقال :	سولى غنيم
الموضوع الفرعى :	ل مصر :	رقم العدد :	١٥٨٨
المصدر :	(مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٦/٢١

## المتطلبات

لكى ينجح تطبيق المعاش للميكتر ترى الدراسة ضرورة توفير عدد من المتطلبات الأساسية وأهمها العمل الجاد على إعدادات تشكيل سوق العمل لإيجاد فرص عمل وتحسين مهارات وفكرات العمال في ظل تحسين الأمن الا اجتماعي الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة تقديم التسهيلات الائتمانية لإقامة ميكة الانتاج وتنمية الآثار السلبية الواقعة على العمال وتشجيع انطلاق القطاع الخاص في مساهمته في بناء الاقتصاد لتوفير فرص العمل لكافة الحقيقية لاستيعاب بعض من العمالة الخارجية طبقا للمعاش الميكتر والأطراف بأن تكلفة برنامج المعاش الميكتر قد تكون مرتفعة في الأجل القصير إلا أنها في الأجل الطويل سوف تكون العوائد الاقتصادية والمالية أعلى كما توجب المتطلبات مشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع المعاش للميكتر وإعلاء ميكة العمالة في الاتجاهاات والفلسفة من رولته معها ورفقة برامج العلاقات العامة لموضوع المعاش الميكتر على المستوى القومي وإعتماد إستراتيجية قومية تكون رسالة تقديم الاقتصاد القومي كله وإصلاحه في ظل عدم الأضرار مع تخصيص ذلك ضمن قيم وتقافة المجتمعات كما يحتاج تطبيق مفهوم المعاش للميكتر إلى التكامل فيما بين الأنشطة الوظيفية الرئيسية للإنتاج والتوزيع والتحويل معسلا عن ارتباطه بعلوم وقيم المتكاملات ونواحي الاتجاهاات الإيجابية

وصعدت الدراسة تجارب بعض الدول حيث أشارت إلى أن هناك حوالي ٢٢٠٠٠ عامل تم تطبيق المعاش الإختيارى عليهم في مجالات من ١٩٩٠ و ١٩٩٢ كلدتي الركائز الأساسية للتخصصات وإعادة هيكلة وفي للكسبات تمت خصخصة ٢١٨ شركة وخفض عدد العمالة الإدارية والخدمية بما يقرب من ٨٠٪ خلال ٤ سنوات قبل بدء برنامج وانخفض عدد العمال بمصانع الصلب الأربعة ليصبح ١٧٤٨٥ عاملا بدلا من ٢٥٥٧٥ عاملا في عام ١٩٨٥ وأوضحت تجربة البرازيل أن هناك ما بين ١٤٥٠٠ إلى ١٨٠٠٠ عامل تم تطبيق المعاش للميكتر عليهم في نهاية ديسمبر ١٩٩٦ بينما تم الاستغناء عن ٧٠٪ من العمالة في صناعة الأسمنت في تركيا تمهيدا لخصخصة هذا القطاع

وتستلزم الدراسة حل توحيد مشكلة زوالة العمالة في شركات قطاع الأعمال العام ، وتوجب أن هناك ظواهر دالة على وجود المشكلة حيث أصبح في قوة العمل في شركات قطاع الأعمال العام فيما بين الأعوام ١٩٦٦ - ١٩٨١ ما يقرب من ٢٠٢ ألف عامل برغم عدم وجود مورد اقتصادي لتوظيفهم في شركاتهم ونشأ عن ذلك أن تعمل الشركات في الدولة تكلفة تشغيل كانت في حدود ٩٠ مليون جنيه زادت إلى ١٥٠ مليون جنيه، ووصفت الدراسة عدد العاملين قبل وبعد المعاش للميكتر ونسبة الفائض وتكلفة المعاش للميكتر في بعض الشركات وأشارت الدراسة إلى أن هناك نقصا في أعداد العمالة حيث أن للبروزعات المصنعة بنفس التجهيزات والتي تحقق نفس الإنتاجية لا تزيد العمالة فيها عن ٢٠٪ من ذلك العدد الذي كان ٢٢٩٨ عاملا فقط ووصل عدد من تقدم للمعاش للميكتر في إحدى الشركات بنسبة مقداره ٤٤٪ من العمالة وبلغت تكلفة المعاش للميكتر أن تزيد حتى نهاية يونيو ٩٧ حوالي ٤٢٢ مليون جنيه وأن عدد العاملين بالشركات المتعددة بالشركات تقلباسة للفرز والتسويق والقطر

وتجارة الدولية وتصنيع للنسجات والتجارة وبعدها ٢٣ شركة إن عدد العاملين بها ١٣٧٨٧ عاملا بجزء مقداره ٦٩٠٠٠ مليون جنيه ويبلغ عدد العاملين بعد خروج الراغبين في المعاش للميكتر هو ١٠٥٥٠ عاملا بجزء مقداره ٥٤٠٠٠ مليون جنيه وإن الجزء في قلة مقداره ٢٧٢٣٣ عاملا ، وبالنسبة لتواعد تطبيق المعاش للميكتر أشارت الدراسة إلى أن هناك أطرافا وأحداهما علماء يهتم جميع الشركات وفي هذا الصدد تصعب الدراسة بأن يكون هناك نوع من الروية في التطبيق يمكن اختلاف طبيعة العمل بالشركات وكذلك لتوفير العدالة في من وجهة نظر العاملين مع تأكيد أهمية توحيد الإطار العام لنظم المعاش للميكتر لتتأكد وقوع الشركات في مشاكل قانونية قد تسببها اقتنابات إذا ما كان هناك اختلاف في الإطار العام للنظام

## العائد الاقتصادي

لتحديد العائد الاقتصادي لتكلفة المعاش للميكتر افترضت الدراسة أن مجموع الأجور المدفوعة لعمال في مجموع ما متوسط مدة العمل التقني بالنسبة لقوة العمل وأصبحت الدراسة أن تكلفة المعاش للميكتر تزيد على تكلفة الأجور في حالة الفرصة البديلة بمجموع مقداره ٩٢٧٠ ألف جنيه أي حوالي ٢ مليون جنيه بالقيمة الحقيقية في الشركات القائمة للصناعات المعدنية والتشييد والفلذات والنقل البري والكيبارة والهندسة والتشييد والعمريات والفرق والتسويق والقطر وتصنيع للنسجات وما يعني أن الاستثمار في تكلفة المعاش للميكتر وفي ضوء تكلفة الفرصة البديلة (المضاعة) غير مفيد من الناحية الاقتصادية البحتة وترى الدراسة أن الآثار السلبية في البديل الانضيل لتمويل المعاش للميكتر لعدة أسباب منها خروج الأموال بالشركات التي تعلن من تخصص العمالة لشدة تعمل تلك الشركات والتي تكون العمالة بسبب ميزان المستثمر بها وعدم قدرة الشركات على بيع ما لديها من مستلزمات مقدارية في الأجل القصير لتوفير السيولة لمفع تكلفة المعاش للميكتر نظرا لظروف السوق المصري الصوري في الوقت الراهن وأنه إذا توافرت سيولة لدى تلك الشركات لإنائها غالبا ما يتم توجيهها لسداد حسابات الدائنين والتفاوض مع البنوك لسداد القروضيات لوفقت مسرورا الفوائد وإسقاط جزء من تلك المديونيات واستقطبت الدراسة أن العائد الاقتصادي لتكلفة المعاش للميكتر يوقف تكلفة الأجور المدفوعة وأن استمرار العمالة لزيادة بالشركات لا مورد اقتصادي له وإن التخليص منها في ظل الأمن الاجتماعي والذي تمثل تكلفته في قسمة المعاش للميكتر لمرأه اجتماعيا وله مرمود اقتصادي أعلى من التكلفة

## تداعيات

لكتت الدراسة أن هناك سلبيات سوف تنشأ من تطبيق المعاش للميكتر تتمثل في زيادة معدلات البطالة وانخفاض دخل الأسرة وانخفاض الأجور نتيجة لتعرض في سوق العمل وهجرة بعض العمالة الفنية ذات المهارات الخاصة وانخفاض معدلات الفائدة على الودائع المصرفية وعلاج هذه المشاكل لروست الدراسة بتسريع تشجيع الصناعات الصغيرة والقطاع الخاص لتوفير فرص عمالة جديدة لاستيعاب الخارجيين من العمل مع مساعدة الدولة لتلك العمالة مع زيادة تكلفة نهاية الحد









